وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وتنمية بعنوان

أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر

2001-2014

" دراسة حالة ولاية سعيدة "

إعداد الطالبة:
خالد أسماء
رمضان

إشراف الدكتور:
زبيري

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ:.....بن زايد امحمد.....رئيســـــــا

الدكتور:.....زبيري رمضان.....مشرفا مقررا

الأستاذ:.....بن فاطيمة بوبكر.....مناقشا ممتحنا

السـنة الجـامعيـة

2014 –2015

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر الله عز وجل وهو المستحق للحمد والثناء على فضله أهدي عملي هذا

إلى من عهدت فيها الصبر والتضحية والحنان إلى التي داعبتها أشهر فداعبتني سنينا إلى أمي الغالية حفظها الله

إلى من عهدت فيه الشجاعة والعزم والثقة بالنفس إلى أغلى ما عندي أبي العزيز أطال الله في عمره " خالد عيسى"

إلى اخي محمد وأختاي فاطيمة الزهراء و خيرة أدامهم الله لي مدى الحياة.

إلى من عشت معهن أجمل لحظات الدراسة وربطتني بهم أسمى المعاني الحب والوفاء إلى صديقاتي شباب سارة و عمارة أمال.

و الله الموفق لما فيه الخير و هو من وراء كل قصد و يهدي السبيل.

خـــالد أسماء

تشكرات

مصداق القوله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد"
صدق الله العظيم – الآية 07 سورة إبراهيم.
فبدءا نشكره عز وجل على توفيق عملنا هذا و على منحنا القوة والسؤدد .
هذا و نتقدم بالشكر العميق للأستاذ المؤطر "زبيري رمضان" الذي وجهني وأنار دربي بتوجيهاته القيمة لإنجازهذه المذكرة.
كما نشكر عمال و عاملي مديريات ولاية سعيدة على جميع التسهيلات التي وفرها لنا لا لشيء إلا لإثراء المعلومات هذه المذكرة.
كما أشكر كل الأساتذة الذين كنا تحت إشرافهم طيلة التكوين و على رأسهم وكل الطاقم العامل معهم على مجهوداتهم لإعداد رجال المستقبل وإلى كل من مد لنا يد العون لتحضير هذه المذكرة العلمية من القريب أو البعيد.

مقدمة عامة

المقدمـــــة:

تسعى استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية في معظم دول العالم إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية و التجهيزات الأساسية و شبكات المرافق العامة القائمة عبر مختلف المناطق، و ذلك بترشيد مستوى مشاركة هذه المناطق في التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و مساهمة كل أطراف الفاعلين من القطاع العمومي و القطاع الخاص بما في ذلك المشاركة الشعبية و محاولة التنسيق بينهم من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان المحليين و الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و الميزة النسبية و المتمثلة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية و الطبيعية و البيئية للمنطقة الجغرافية كما تعمل مخططات التنمية المحلية على تأهيل المناطق الأقل نمو و المهمشة وذلك بإيجاد بيئة جاذبة للاستثمارات و الترويج لها و محاولة إيجاد صيغ جديدة للاستثمار في ضوء الإمكانات والميزات النسبية التي تتمتع بها هذه المناطق و بتحقيق قيم المحلية ومواجهة التحديات الاقتصادية و الاجتماعية كالفقر و التهميش و رفع الدخل المحلي و زيادة الروابط و التعاون بين الأنشطة المحلية و الاستفادة من الميزات و الخصائص المحلية و مصادر التمويل المتاحة محليا و معرفة المزايا التنافسية ضمن الحيز المكاني (الجغرافي).

و من أجل تحقيق تنمية محلية متوازنة تقوم بتحديد الأوضاع الراهنة للتنمية في كل منطقة على حدا و إظهار نقاط الضعف و القوة و محاولة بناء ركيزة تقوم عليها التنمية الاقتصادية المحلية خاصة لكل منطقة قائمة على ما تملكه المنطقة من مؤهلات تنموية، من هنا تأتي ضرورة القيام بعمليات تصنيف المناطق حسب إمكانيتها و خصائصها التنموية، وتحديد المتغيرات الأساسية و المتوفرة للقيام بتنمية محلية ملائمة حيث أن المناطق (البلديات) غير متجانسة في الموارد الطبيعية و الاقتصادية و الديمغرافية، مما لا شك فيه أن تعميم البرامج التنموية على مستوى هذه المناطق (البلديات) قد يؤدي إلى هدر مواردها أو تعطيلها.

كما يساعد التحليل متخذ القرار في وضع برامج و سياسات التنموية القائمة على عملية التصنيف عملي للمناطق –البلديات– وفق ما تحتاجه لتفاعيل و سير عملية التنمية الاقتصادية على أرض الواقع، زيادة إلى ذلك معرفة الخصائص الاقتصادية المساعدة على جلب الاستثمار و تحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين.

الإشكالية:

من خلال الطرح السابق و من خلال الهدف العام للدراسة ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي:

☜ ما هو أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر؟

على أساس هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات التالية:

- ما هي التنمية المحلية؟
- ما هي مقومات تجسيد التنمية المحلية بالجزائر؟
- ما هو واقع التنمية المحلية في الجزائر في ظل برامج دعم النمو الاقتصادي (2001- 2014)؟

فرضيات البحث:

في ضوء الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- يعبر مفهوم التنمية المحلية على أنها عملية يتم بواسطتها التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية
- آليات تجسيد التنمية و المتمثلة في الإدارة المحلية و كذا المجالس المحلية من أجل التجسيد الفعلي لمقومات إدارة التنمية المحلية بالجزائر.
- جسدت الجزائر مجموعة من المخططات التنموية من 2001 حتى 2014 التي كانت برامج مدعمة لمواصلة عجلة التنمية بالجزائر.

منهج البحث:

استعملنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي عند تحديد مفاهيم التنمية المحلية وكذلك من خلال جمع بيانات وتحليلها وتنظيمها، وكذا تحليل ووصف أهم محطات التجربة الجزائرية في التنمية المحلية المجسدة في برامج دعم النمو.

أهمية وأهداف هذا البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتحديد إمكانات التنمية المحلية على مستوى الجزائر وإعطاء نظرة على أهم نقاط القوة ونقاط الضعف عن طريق جداول ومخططات توضح توزيع إمكانيات تنمية الاقتصادية المحلية المتوازنة بالإضافة إلى معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية، التي تميز التطبيق الميداني لبرامج دعم النمو، للفترة الممتدة من (2001 إلى 2014) في جانب التنمية المحلية، وذلك من أجل تعزيز الإيجابيات وتجنب السلبيات، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المسطرة في هذا الجانب كما يهدف بحثنا هذا، إلى معرفة مدى النجاح الميداني للأدوات التي تعتمد عليها هذه البرامج ضمن محور التنمية المحلية، عن طريق الدراسة الميدانية لإحدى الجماعات المحلية الإقليمية والمتمثلة في ولاية سعيدة، و التي نحاول من خلالها تلمس أثر هذه الخطة التنموية على واقع التنمية المحلية بها، حيث تعرف هذه الولاية تأخرا تنمويا كبيرا،كونها من بين المناطق المتضررة بحالة العنف بالجزائر ،مما ساهم في انتشار الفقر بها ،كما أن جل بلديات هذه الولاية، تعرف حالة من المشاكل المتراكمة، وجدير بالذكر أن ولاية سعيدة، تعتبر من أهم ولايات منطقة الهضاب العليا الغربية، مما يجعلها نموذجا يُعتمد عليه لمعرفة مدى النجاح الميداني لبرامج التنمية بالولاية، ومدى فعاليته في إعطاء دفعة حقيقية وملموسة لمجال التنمية المحلية بالجزائر.

صعوبات البحث:

نشير إلى الصعوبات المشاكل التي واجهتنا لإعداد هذا البحث نوجزها فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات من المصدر.
- تضارب بعض الإحصاءات باختلاف مصادرها.

تقسيمات البحث:

على ضوء الفروض والأهداف الأساسية للبحث ستتم معالجة موضوع الدراسة بعد عرض المقدمة في ثلاثة فصول وهي على النحو التالي:

- **الفصل الأول:**

يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية للتنمية المحلية كما يتضمن أهداف و مقومات التنمية المحلية، كما قمنا بالتركيز على الاستراتيجيات الأساسية لبناء اقتصاد محلي قوي، وزيادة إلى ذلك قمنا بذكر التنمية المحلية و علاقتها بالحكم الراشد و دورها في بناء اقتصاد محلي وفقا لمعايير عالمية و محاولة تطبيقها على المجتمعات المحلية.

- **الفصل الثاني:**

اشرنا في هذا الفصل إلى التجربة الجزائرية ومسيرتها التنموية مع ذكر أهم المحطات التي مرة بها عبر البرامج التنموية مع ذكر مميزات سياسة التنمية في الجزائر وأهم الركائز المعتمدة لذلك وتوضيح نظام الجماعات المحلية ودوره في صنع وتنفيذ مخططات التنمية في الجزائر، أما في المبحث الثاني من هذا الفصل تطرقنا إلى شرح أهم البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 و إلى غاية 2014 بداية من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) يليه البرنامج التكميلي جنوب/هضاب (2005-2009) وصولا إلى أفاق الاقتصاد الجزائري في ظل البرنامج الخماسي (2010-2014).

- **الفصل الثالث:**

في هذا الفصل التطبيقي اخترنا ولاية سعيدة من أجل دراسة أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية بالولاية، تناولنا في المبحث الأول لمحة عن الولاية تضمنت تقديم الولاية من حيث طبيعة المجتمع المحلي بالإضافة إلى بنيتها الاقتصادية و الاجتماعية، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى واقع التنمية المحلية بولاية سعيدة في ظل برامج دعم النمو وكذا دور عجز هيكل التمويل المحلي لولاية سعيدة في تعطيلها، ومن خلال دراسة أثر كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كمرحلة أولى من مراحل سياسة الإنعاش الاقتصادي، تلتها مرحلة برنامج دعم النمو، ثم البرنامج الخماسي كما عملنا على تحديد أهم الآثار المترتبة لهذه البرامج على واقع التنمية المحلية بالولاية .

أما الخاتمة العامة فتتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، مع إدراج بعض التوصيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري العام لتنمية المجتمع المحلي

تمهيـــــــد:

إن ازدهار اقتصاد أي بلد يستلزم وجود تنمية اقتصادية شاملة ومتنوعة في المجلات الاقتصادية المختلفة فالتنمية تستهدف التخلص من حالة التأخر في حين أن التنمية الصحيحة لا بد لها من تحقيق العدالة الاجتماعية،أما عملية التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام كبير من الباحثين خاصة في عصرنا نظرا لأهميتها والدور الذي تلعبه في تنمية المجتمع ككل حيث أطلق عليها في البداية مصطلح تنمية المجتمع ثم تطور إلى أن أصبح التنمية الريفية وبالتالي أصبح هناك مفهوم جديد للتنمية لا يشمل المناطق الريفية فقط وإنما المناطق الحضرة وهذه التنمية تمس مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لتحقيق أهداف معينة ، وذلك بالاعتماد على طاقات المجتمع المحلى للوصول إلى تحقيق التنمية المحلية، والتي تعد اللبنة الأساسية لبسط التنمية الشاملة على مستوي القطر الوطني،و تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البني الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وتتعدد تعريفاتها وذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية واللامركزية الإدارية، ومن هنا سنعمل في فصلنا هذا على تحديد تعريف دقيق وشامل للتنمية المحلية وكذا أهم مقومات إدارتها بالإضافة إلى النماذج المثلى لتجسيدها ، وقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين **02** هما:

- **المبحث الأول:** ماهية التنمية المحلية
- **المبحث الثاني:** الحكامة و التنمية المحلية

المـــــــبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية

يتطلب تحقيق التنمية الشاملة في دولة ما، تنمية كل جزء من أجزاء هذه الدولة بشكل عادل، إذ لا يصح أن يحظى جزء بمستوى تنمية مرتفع على حساب جزء آخر، وغالبا ما يكون هذا المشكل بين مناطق حضرية نالت قسطا كبيرا من جهود التنمية ومناطق ريفية مصنفة في دائرة التبعية لهذه المناطق الحضرية، بذلك تظهر الحاجة لبذل الجهود لتحقيق توازن جغرافي للتنمية المحلية خاصة بين الريف والحظر، حتى لا تكون تنمية مشوهة تحمل بذور زوالها، و فقد طرح مشكل التباين التنموي كأحد مخلفات الاستعمار، كما تم اعتماد التهيئة الإقليمية أساسا لمعالجة هذا المشكل منذ الثمانينات في إطار ما سمي بتحقيق التوازن الجهوي، ولكنه لا يزل قائما إلى الآن ويعد أحد أبرز تحديات التنمية حاليا وهو ما يدفعنا إلى التطرق في مبحثنا هذا إلى مختلف جوانب المفهوم الشامل والموسع للتنمية المحلية، وهذا بتناول مفهوم المجتمع المحلى، مع كل ما يميزه من خصوصيات ريفية وحضرية، ثم مدى التأثير المترتب عن طبيعة المجتمع المحلى على الأنماط التنموية المحلية المطبقة، وصولا إلى تعريف شامل للتنمية المحلية ، ومن ثم نتطرق إلى أهداف التنمية المحلية وكذا استراتجيات تجسيدها.

المطلب الأول: التعريف بالتنمية المحلية و المجتمع المحلي.

اختلفت الآراء بين المفكرين الاقتصاديين و السياسيين في تحديد مفهوم التنمية المحلية وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية كان الشغل الشاغل لمعظم دول و حكومات العالم فقد كان هذا المفهوم يعبر خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانيـــــــة عن النمو الاقتصادي المادي وتعظيم الناتج الوطني الإجمالي و كاد أن يكون هذا المفهوم هو المعيار الأساسي لقياس التنمية و التقدم في كثير من الدول النامية لذلك نلاحظ في كثير من الأحيان اختلال التوازن بين شقي التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هو ما أثر سلبا على تحقيق التنمية المتوازنة، ثم تطور مفهوم التنمية و توسع أكثر ليشمل زيادة على جانب التطور الاقتصادي التطور الاجتماعية ولتمتد عملية التنمية إلى جوانب أخرى بعد أن كانت في السابق تقتصر على الجوانب الاقتصادية فبتطور المجتمع و انتشار المصطلح و دخوله حيز التطبيق أخذ هذا المفهوم يتسع ليشمل الجوانب الاقتصادية الاجتماعية الثقافية ...الخ.[1]

---

[1] نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة، 1996، ص 146.

التنمية المحلية يمكن أن تعرف على أنها: "العملية التي تحقق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة " وهذا يعني أن التنمية المحلية هي مجموعة العمليات والجهود المحلية الذاتية والحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية القومية، ومن خلال هذا فإن مفهوم التنمية المحلية يركز على عنصرين أساسين هما:

- **الأول:** يتعلق بمشاركة السكان المحليين في جهود التنمية المحلية لتحسين مستوى معيشتهم.
- **أما الثاني:** فيتمثل في توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يعتمد على النفس و المشاركة.

وتعرف التنمية المحلية أيضا بأنها " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة". [1]

عُرفَت التنمية الريفية بأنها:« مفهوم معنوي، يعبر عن عملية ديناميكية، تهدف لإحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية، لإعداد الطاقات البشرية الريفية، بالشكل والحجم الذي يُمَكن المجتمع من زيادة حجم الموارد المتاحة والاستفادة منها إلى أقصى الدرجات المختلفة، وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغيير ».[2]

ويعرفها البعض الآخر بأنها « حركة التغيير التلقائي الجذري المستمر والمخطط، في بناء وقيام مركب الأنشطة التنموية والشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا، والذي يتمثل في المشاركة الشعبية، والاستفادة المثلى للموارد الطبيعية والمادية والبشرية، لتحقيق العدالة

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مصر: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع 2001، ص 12.

[2] منال طلعت محمود ، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي ، المكتب الجامعي الحديث، مصر ،2003، ص 23.

[3] نفس المكان.

[4] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق، ص 13.

التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة، من الرخاء الاقتصادي والرخاء النفسي للسواد الأعظم من السكان الريفيين ». [3]

اما مصطلح تنمية المجتمع، والذي تزامن مع مصطلح التنمية الريفية فإن **سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير الإفريقية**، تعتبر أول من نادت به عام 1944 ،معتبرة إياها نقطة البداية في السياسات العامة ،كما أوصى **مؤتمر كمبرج** في عام 1948 ،بضرورة تنمية المجتمع المحلى، لتحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع، اعتمادا على المشاركة والمبادرة المحلية لأبناء المجتمع، وفي عام 1954 أوصى **مؤتمر أشردج** الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية، بضرورة تنمية المجتمع المحلي، كما ساهم في تحديد مدلول لهذه التنمية. [4]

وقد عرفها **المجلس الاقتصادي والاجتماعي المصري** سنة 1956 بأنها :« العمليات التي تُوَحِدْ جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقق تكامل هذه المجتمعات، في إطار حياة الأمة ومساعيها للمساهمة التامة في التقدم القومي ».

ولم تختلف معظم تعاريف الكتاب الاقتصاديين والاجتماعيين، عن جوهر التعريفين السابقين، فمنهم من فسرها بأنها :« عملية يقصد بها إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية المتجددة لأعضائه، بالصورة التي تكفل لهم زيادة درجة إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع ذلك الاستغلال» ،وتعرف كذلك بأنها:« التنظيم الهادف لجماعات المجتمع الذين يتأثرون بمشكلات مشتركة، فعن طريق التسهيلات والتوجيه، يمكن من تنمية الموارد المجتمعية، وفقا لمبدأ المساعدة الذاتية، وذلك بهدف تنمية القيادة المحلية وتحقيق الرفاهية في المجتمع، من خلال برامج تؤدى على مستوى القرية ».[1]

على العموم نجد أن مجموع هذه التعاريف ركزت على مفهوم تنمية المجتمع، باعتباره وسيلة لرفع مستوى المعيشة، وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ،ص 15.

المجتمع الايجابية، ومبادرته الذاتية، علاوة على مساعدة القرى على تحديد وإشباع احتياجاتهم في مجال الزراعة والمياه والصرف الصحي، والتعليم ونشاط المجتمع، والطرق وغير ذلك من الأشغال العامة، بالإضافة إلى الحرف اليدوية و حتى الصناعات الصغيرة، وهنا لا بد من الإشارة على أنه ورغم تزامن تنفيذ برامج تنمية المجتمع مع برامج التنمية الريفية، إلا أن الأولى كانت أكثر اتساعا في القطاعات التي تشملها، في حين أن الثانية ركزت على الجانب الاقتصادي، وزيادة الإنتاج، دون الاهتمام بالجوانب الأخرى، كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم والصحة والإسكان ومياه الشرب النقية والصرف الصحي وغيرها، مما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية الريفية المتكاملة، والذي عبر عنه تقرير **البنك الدولي** في عام 1975 ،عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، و زيادة الإنتاج الزراعي، وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية وظروف الإسكان. [1]

وأخيرا ظهر مفهوم التنمية المحلية، ليعبر عن مستوى متقدم من الشمولية على مختلف الأصعدة، سواء من حيث جغرافية الموقع المراد تنميته، أو على مستوى مفهوم التنمية بحد ذاته، فنجدها تهتم بتنمية المناطق الريفية والحضرية في آن واحد، كما تمزج بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، بغية الوصول إلى تنمية شاملة، تكون الوحدة المحلية خير بيئة لتجسيدها، ومن هنا لابد لنا من استرسال مجموع التعاريف التي تناولت هذه الأخيرة مع العمل على تحديد عناصرها بالإضافة إلى الاختلاف بين مفهومها وباقي مفاهيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، محاولين بذلك الخروج بتعريف ملم بمختلف هذه العناصر.

يعرف **الأستاذ عبد المطلب عبد الحميد** التنمية المحلية بأنها: « العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين الحياة لسكان تلك التجمعات، في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وفي منظومة شاملة ومتكاملة ».

كما يعرفها كذلك بأنها « عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام

---

[1] أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية " المفهومات الأساسية و نماذج الممارسة"، مصر: المكتبة الجامعية الحديثة، 2002، ص 152.

واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة »[1]، وهناك من يعرفها بأنها « حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله، على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع بناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا، تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها، بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية وفعالة لهذه الحركة ».[2]

أما **الأستاذ أرثر دنهام**،فقد ذكر بأن عناصر التنمية المحلية هي أربعة، بعد أن عرفها: « بالنشاط المنظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق التعاون والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية أو الأهلية »[3]، ويستطرد حاصرا هذه العناصر في:

- برنامج مخطط، يتركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع.
- تشجيع المساعدة الذاتية، باعتبارها حجر الزاوية في برامج التنمية عامة، ونعني بذلك المشاركة الجماهيرية.
- ما تقدمه الهيئات الحكومية والأهلية من مساعدات فنية تشمل العاملين الفنيين والآلات والأدوات والإعانات المالية.
- تحقيق التكامل بين التخصصات المختلفة والداخلة في مجال التنمية المحلية، أي الزراعة والتعليم والشباب والصحة والنشاط النسائي أي مساعدة المجتمع ككل.

أما **الأستاذ موراي روس** M.Roos فيري أن مفهوم التنمية المحلية يعبر عن : « العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلى من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ،ص 17.

[2] موسى رحماني ،وسيلة سبتي، مداخلة بعنوان واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية ، الملتقى الدولي حول تسير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر: جامعة باتنة، 2004.

[3] أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق ،ص 153.

والأهداف وفقا لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف، ومن خلال ذلك يمكن أن تنموا وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع ».

وجدير بالذكر أن مفهوم التنمية المحلية، يعرف خلطا كبيرا بينه وبين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية مما يدفعنا إلى توضيح أهم نقاط الخلط الممكنة:

بالنسبة للتنمية الاقتصادية فهي: «العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل، لصالح الطبقة الفقيرة، و في نوعية الحياة، وتغير هيكلي في الإنتاج»، كما يرى Walinsky بأن التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية تعني اللحاق بركب الدول المصنعة واستبدال العمل البشري بالتكنولوجي والقضاء على كل ملامح الفقر ونشر العدالة الاقتصادية والتحويل من إنتاج سلعة واحدة إلى تطور الصناعة وتحقيق استقلال اقتصادي وطني،[1]

في حين نجد أن الاقتصادي السويدي ميردال Myrdal قد قدم تعريفا شاملا للتنمية حيث قال: " التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل"، ويفضل بعض الاقتصاديين تفسير التنمية على أنها تعني شيئا أكثر من مجرد زيادة التقليل من درجة الفقر وهذا الرأي يقتضي تعريف التنمية على أنها " عملية يزداد بواسطتها دخل الفرد الحقيقي والدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة ".

أما بالنسبة لمفهوم التنمية الاجتماعية،فقد عرفها **ريتشارد وارد** Ward بأنها: « منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع، من النواحي المختلفة، مع التركيز على الجانب الإنساني منه، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع».[2]

ومنه يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية المحلية بأنها: « حركة ترمي في الحقيقة إلى تجاوز تلك الأفكار الفوقية والمركزية، التي تلعب فيها بعض النخب وأصحاب الإيديولوجيات دورا بارزا ليس في ترسيخ عوامل النمو والتطوير، بل بالعكس تزيد أحيانا في تعميق التخلف لهذه المجتمعات، وهذا بتهميشها للإنسان العادي الذي هو صاحب المصلحة في العملية التنموية، فهي بذلك لا تهتم فقط بلعب دور إلحاق المجتمع

---

[1] أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق ،ص 153.

[2] عبد القادر محمد ،عبد القادر عطية ، إتجاهات حديثة في التنمية ، مصر: الدار الجامعية ، 2002، ص17.

[3] Sead kinea,international tried and developement.OX, the express 1953– P23

المحلى – المتخلف الريفي على وجه الخصوص – بالمجتمع العام أو الكلي، وإنما ترمي إلى تحريك ما بالمجتمع المحلى من طاقات كامنة " اجتماعية واقتصادية ".[3]

ثانيا: المجتمع المحلي

إن تحديد مفهوم المجتمع المحلي، يعتبر مدخلا للإحاطة بأهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في إنجاح عمليات تنميته، حيث تختلف المجتمعات المحلية فيما بينها، لا من حيث الحجم فحسب، وإنما أيضا في خصائصها ،وبصفة عامة يمكن أن نعرف المجتمع المحلي بأنه: " جماعة قد تكون صغيرة العدد أو كبيرة، يعيش أعضاؤها بطريقة يشاركون من خلالها في ظروف الحياة الأساسية"، وبهذا التعريف فإن المجتمع المحلي يقوم على أساسين: **الأول:**الذي يشغله **والثاني:** الشعور المشترك الذي ينبع من المصالح ووحدة المصير بالإضافة إلى التفاعل، كما يمكن أن يكون المجتمع المحلى من منظور آخر " مجموعة من الناس تعيش في منطقة صغيرة نسبيا ويتقاسمون طريقة مشتركة في الحياةّ".[1]

أما بعض الدارسين، فيرون أن المجتمع المحلي ليس مجرد تجمع إنساني يعيش فيه الناس، تحت ظروف طبيعية ومناخية فرضت عليهم، لأن كل مجتمع محلي له قيمه وعاداته وتقاليده وأعرافه التي تنظم العلاقات و تشكل نسج الحياة فيه، ومعنى هذا أن المجتمع المحلي يجب أن ينظر إليه كمجموعة متكاملة تعيش حياة مشتركة، وكل تغيير يطرأ عليه ،لا بد أن يفرض تحديات على مقومات هذه الحياة،[2] فإذا كان الأمر متعلقا بالتنمية، فإن التوصل إلى الوعي والمشاركة في برامجها، يكون أسهل خصوصا إذا كان هدف التنمية موجها إلى صالح المجتمع المحلى ككل، ومعنى ذلك في نهاية الأمر، أن المجتمع المحلي كنسق فرعي، يتفاعل مع المجتمع الكبير (النسق الأكبر)، من خلال علاقات متداخلة، ويعكس مشاكله الرئيسية سواء ما تعلق منها بالبناء الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، كما أن هناك أنواع كثيرة من المجتمعات المحلية، منها المجتمعات

---

[1] محمد الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعية، مصر: دار المعارف القاهرة ، 1977، ص 93.

[2] مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي ، قضايا التنمية في الدول النامية، مصر: دار المعرفة الجامعيـــة ،2001،ص 230

[3] محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، لبنان: منشورات المكتبة العصرية، 1962، ص 164.

[4] عبد الحميد بوقصاص ، التنمية في المجتمعات المحلية بين الواقع والأهداف، مجلة التواصل، الجزائر: جامعة عنابة، عدد جوان 2000، ص 64.

الريفية والمدن المزدحمة بالسكان والمدن الصغيرة (المجتمعات الحضرية) وكذا المجتمعات المستحدثة وهي الأكثر تقدما. [1]

تعتبر حركة تنمية المجتمع المحلي في الواقع من أكثر القوى الاجتماعية تأثيرا في عمليات التغير المقصود خلال الثلاثين عاما الأخير و في العالم اليوم ثلاثون دولة على الأقل تتبنى كل منها برنامجا لتنمية المجتمعات المحلية كما أن ثلاثين دولة أخرى تأخذ بصورة أخرى من صور برامج تنمية المجتمع المحلي و إحداث التغيير المقصود كما شهدته فترة السبعينات من هذا القرن قيمة هذا التطور، حيث أصبحت أمثال تلك البرامج منتشرة في آلاف المجتمعات المحلية في العديد من الدول العالم و أصبحت جامعات عديدة تقدم برامج الدراسات العليا في تنمية المجتمع المحلي و التنمية الاجتماعية بل و تضاعف عدد من هذه البرامج عشر مرات في العشر سنوات المشار إليها كما أن المؤسسات الاستشارية التي تقدم المشورة الفنية في تنمية المجتمع المحلي و التنمية الاجتماعية قد انتشرت الآن انتشارا كبيرا بل أن العديد من الشركات الكبرى مثل (سيزو و أكسون) و المؤسسات الخيرية كمؤسسة (فرع مؤسسة روكفلر) كلها قد كونت برامج تعليمية ذات تركيز على تنمية المجتمع.[2]

المطلب الثاني:أهداف التنمية المحلية وآليات تحقيقها

أولا: أهداف التنمية المحلية:

من التعاريف السابقة يتضح لنا أن التنمية المحلية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مختلف النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والحضارية.

1/ أهداف اقتصادية:

- تنمية المؤسسات الاقتصادية والاهتمام بجميع النشاطات الاقتصادية.

- إقامة الصناعات الأساسية التي تشكل الدعامة التي يقام عليها التصنيع.

- زيادة المداخيل الجبائية المحلية بما يكفل إمكانية تحسين وزيادة الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع المحلي.

- توفير الإمكانيات التي تتيح إنشاء وظائف حقيقية.

– تعمل على زيادة أسواق واختراقها وإضافة أسواق جديدة محلية.

2/ أهداف اجتماعية:

– تنمية المجتمع المحلي وتوفير وتطوير الخدمات المقدمة لهم.

– تلبية وتزويد الخدمات بشكل سريع ونوعي لكل من يطلبها.

– الحصول على رضا أفراد المجتمع المحلي.

– زيادة درجة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمجتمع المحلي وخاصة في مجال (السكن، الصحة، الشغل، التعليم).

– ربط علاقة ثقة وتعاون بين السكان.

– القضاء على معانات الفقراء والمحرومين.

3/ أهداف ثقافية:

– اكتساب ثقافة مالية محلية تؤدي إلى ترشيد استخدام الأموال العمومية.

– تعزيز وحدة التصور الثقافي والقيادة لضمان الانضباط الضروري بشكل منظم وتعزيز الديمقراطية المحلية.

– التخلص من مظاهر الضعف الإداري وسوء الانتماء أو مظاهر الفساد.

– إحياء النشاط والجمعيات الثقافية مما يؤدي إلى اهتمام بالإطارات الفنية.

4/ أهداف حضارية:

– تطوير المدن بما يجعل منها رمز للسيادة الوطنية.

– رفع المستوى الحضري بحيث يخلق ظروف مماثلة للرقي الاجتماعي عبر سائر المستوى المحلي.

– إعطاء القيمة الحقيقية للطاقات البشرية والمالية ولو لمدة مؤقتة.

– زيادة المشاريع التطويرية بالإضافة إلى مجالات جديدة وفق خطة أولويات من شأنها أن تنهض بالمجتمع المحلي نحو أفق أفضل. [1]

كما يحدد **الدكتور عبد الحليم رضا** أهداف التنمية المحلية في هدفين رئيسين هما:

- **الأول:**أهداف الإنجاز، وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.
- **الثاني:**أهداف معنوية، وتشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية المحلية .

إذن فقد تعددت أهداف تنمية المجتمع المحلي، وذلك باختلاف وجهات النظر التي عرضتها، وجميعها في الغالب جد متشابهة، ويكمن أن نلخصها بإيجاز في النقاط الآتية:

- سد احتياجات السكان من السلع والخدمات.
- زيادة قدرات وخبرات ومعارف الأفراد، عن طريق التدريب وخلق المنظمات الاجتماعية وإشراك الأفراد في نشاطهم، وإكسابهم الخبرات والمهارات.
- تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب، بإيجاد مناخ لعملية التنمية، مثل معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية.
- العمل على الوصول للاتفاق بين أفراد المجتمع المحلي وخلق نوع من التناغم بينهم.
- إعداد القادة والرواد المحليين في المجتمع المحلي. [1]

ثانيا:آليات تحقيقها:

بعد تناولنا لمفهوم التنمية المحلية، لابد لنا من إلقاء الضوء على آليات تحقيق التنمية ، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، ومن منطلق أن المجتمع المحلي جزء من المجتمع الكبير، فإن التنمية المحلية هي جزء من التنمية الوطنية، حيث تتفاعل بدرجات متفاوتة،إلا أن المشاركة هنا لا تقتصر على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات المختلفة، وإنما تتضمن المشاركة على مستوى الأقاليم المحلية، لأن نجاح التنمية فيها علامة هامة على نجاح التنمية الشمولية.

إن التنمية المحلية هي نوع من تقسيم العمل، في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، ولكن مشروع هذه التنمية ينبع من إسهامها المتميز في المعاونة على

---

[1] فهد العبيد، التنمية التكنولوجية و متطلباتها، مصر: الدار الدولية للنشر و التوزيع، ط1، 1989، ص154.

[1] منال طلعت محمود، مرجع سابق، ص 33.

مواجهة مشاكل المجتمع الكبير فضلا عن مواجهة مشاكلها الإقليمية أو المحلية، ونلاحظ انه مع تقدم المفهوم العلمي للسياسات التنموية، يتبين أن الخطة العامة يمكن أن تشتمل على المبادئ العامة المنوطة بالمشروعات والبرامج، ولهذا فإن تقسيم المجتمع إلى أقاليم أو قطاعات أو محليات لا يمكن أن يكون تفتيتا للسياسة العامة، وإنما هو نوع من بث الفعالية والقدرة على الإنجاز في دوائر أقدر على تطوير الحكم المحلي، ليتمكن من خلال لا مركزية القرار أن يتوصل إلى الفعاليات المباشرة لتنفيذ المشروعات في ضوء الإمكانيات ، وتترجم عن أهدافه النهائية، وعند التقييم يمكن تقدير مقومات النجاح أو التباطؤ أو الفشل في تحقيق المستهدف، حيث تبرز كفاءة القيادة المحلية، وأسلوب إدارتها للتنمية، وحجم مشاركة المواطنين.

إن التنمية الاقتصادية تعتمد على الإنسان، وتهدف لمصلحته، فهو الذي يحول الموارد الطبيعية ويستغلها، وهو الذي يقوم بتغيير الإطار المادي الذي يعيش فيه، مستغلا مهاراته وخبراته وقدراته.

هذه المبادئ العامة للتنمية الشاملة لابد أن تراعى بكل معاييرها في كل قطاعات المجتمع، والتنمية المحلية باعتبارها محاولة تتم على مستوى «وحدة اجتماعية أصغر» ، فهي بذلك ميدان لتجريب تأثير هذه العوامل مجتمعة، وهي في النهاية ليست إلا أسلوبا من أساليب عديدة لبلوغ التنمية أهدافها.

والخلاصة أن توافر الموارد المالية يشكل عنصرا هاما في اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء رسالتها الخاصة بتحقيق أكبر معدلات تنمية محلية ممكنة يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية المتاحة، والتنظيمات المحلية تقاس بمدى إمكانية تحقيق التنمية المحلية وأهدافها بالاعتماد الذاتي على الموارد المحلية الذاتية بأكبر درجة ممكنة، بارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية، تشير الدلائل والمؤشرات إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المحلية وارتفاع تكلفة إقامة مشروعات التنمية المحلية في الكثير من أنظمة الإدارة المحلية المطبقة في مختلف دول العالم. [1]

ويضاف إلى كل ذلك اتساع نطاق الخدمات المحلية وتزايد أحجام المشروعات المحلية يؤدي بصورة آلية إلى تزايد تكلفة التنمية تلقائيا، ولا شك أن هذا الاتجاه يلقى بعبء كبير

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 30.

[2] نفس المرجع، ص 32.

على القائمين بالإدارة المحلية وبذلك أقصى جهود لتعبئة المزيد من الموارد المالية المحلية لإحداث المزيد من التنمية المحلية والبحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد والبحث أيضا في حسن استخدامها. [1]

إن عملية تزايد اعتماد المحليات على الإعانات الحكومية في تقديم الخدمات المحلية والمشروعات الخاصة بتنمية المجتمعات المحلية، ويؤدي إلى قبول الإدارة المحلية بالمزيد من الرقابة الحكومية، ولذا لابد على الإدارة المحلية تضع نصب عينها للحصول على الموارد المالية لمواجهة تقلبات التنمية المحلية دون الإخلال بمبدأ استقلالية مالية محلية، "ولاشك أن نجاح الإدارة المحلية المالية في الحصول على أكبر منفعة من استخدام الموارد المحلية المتاحة يؤدي إلى تدعيم كيان نظام الإدارة المحلية".

المطلب الثالث: معوقات تحقيق التنمية المحلية

على الرغم من أن تنمية المجتمع المحلي من الوسائل التي تطبق من أجل الوصول إلى حلول للمشاكل الكبرى، إلا انه باستمرار عملياتها تظهر بعض المعوقات نعرض منها صورة موجزة فيما يلي:

أ – **المعوقات الاجتماعية**:نوجزها فيما يلي:

أ-1- القيم الاجتماعية السائدة: وتمثل الإطار المرجعي لسلوك الإنسان الفرد، وتحتاج عملية التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة، ومن الصفات السلبية على عملية التنمية نجد:

- الانعزالية والاتكال على الغير.
- عدم تقدير قيمة الوقت.
- عدم الإيمان بالجديد والخوف من المستحدث.
- وضع المرأة في وضع أقل من الرجل.

أ-2- مشاكل الهجرة من الريف إلى الحضر: إن ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن، كثيرا ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أكثر جاذبية، وتؤدي بالتالي لارتفاع مستوى الحياة الحضرية ونقص الأيدي العاملة (في المجال الزراعي) وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي تفقد هذه المجتمعات عناصر أكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات.

أ-3- ضعف الشعور بالمسؤولية الايجابية نحو هذا المجتمع: إن تنمية المجتمع تتطلب تنظيما اجتماعيا من أجل الصالح العام، ولكننا نجد أن مسؤولية الفرد نحو هذا المجتمع الذي ينتمي إليه معروفة تماما ولكن قد يفقد الأفراد ولائهم لهذه المجتمعات.

أ-4- انتشار الأمية وارتفاع نسبتها: تعتبر الأمية مشكلة معقدة وترتبط بكثير من المشكلات الاقتصادية والعلمية لقلة وعيهم وثقافتهم.

أ-5- القيادات المحلية وطرق الاتصال: إن نجاح أي برنامج يهدف لتنمية المجتمع لا يعتمد على نمو الموارد المالية فحسب، بل يعتمد على نوعية المهارات بين الأفراد، فوعي الأفراد بمشاكل مجتمعهم وتحمسهم لها يمكنهم من التصدي لأي مقاومة داخلية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة وواعدة تقود عملية التنمية.[1]

أ-6- تجاهل المشاكل الشعبية: ترتكز تنمية المجتمعات المحلية علي مساهمة كل من الجهود الحكومية والأهلية، ولا مكان للجهود الحكومية أن تقوم وحدها بكل متطلبات التنمية وعملياتها، لذلك من الضروري مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ الخطة، حيث أن مشاركة المواطنين تعتبر من الممارسة الديمقراطية للحرية بجانبها السياسي والاجتماعي وهذا هو جوهر عملية التنمية.

ب- المعوقات الإدارية لتنمية المجتمع المحلي: وتتلخص فيما يلي:

- تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين.
- البطء الشديد في إصدار القرارات.
- عدم توفير نظام كفء للمعلومات.
- العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية في عمليات التنمية.

ت- المعوقات الاقتصادية:

- الحصول على معونات مشروطة.
- نقص مصادر التمويل المحلية.
- تنوع النفقات.
- النقائص التي تعرفها أنظمة المالية المحلية.

---

[1] محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، الإسكندرية: دار الهناء للطباعة، 2009، ص 78.

- تعدد المجالات و المهام المناطة بالإدارة المحلية.
- الفقر والمستوى المتدني جدا الذي تعرفه بعض الدول.
- التحولات الاقتصادية، وما يترتب عليها من سياسات اقتصادية، تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي " تضخم، بطالة...الخ".

وعلى الرغم من أن الجماعات المحلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي المعترف به من خلال التنظيم الإداري اللامركزية، إلا أنها لا تملك أي سلطة جبائية حيث أن هذه الأخيرة وباعتبارها قضية جعلت من اختصاص الدولة، وتستفيد الدولة من الحصة الكبيرة على حساب الجماعات المحلية، أما من حيث مداخيل هذه الضرائب والرسوم فإنها تتفاوت من جماعة إلى أخرى مما يؤدي إلى ظهور مجموعتين مجموعة تعرف بيسرها المالي نتيجة استفادتها من عائدات جبائية ضخمة جعلت منها جماعات غنية، في حين تعاني المجموعة الثانية من صعوبات مالية حادة نتيجة لحصتها الضئيلة من الموارد الجبائية وهي تعرف بالجماعات الفقيرة، هذا التفاوت يرجع إلى تمركز النشاطات الاقتصادية والتجارية، فكلما كان تمركز النشاطات الصناعية والتجارية، تعرف الضرائب مردودا مرتفعا والعكس صحيح، فالمناطق التي تعرف كثافة في النشاطات تعرف يسرا ماليا نظرا لحجم العائدات المعتبرة، أما المناطق الفقرة التي لا توجد بها نشاطات صناعية وتجارية فإنها تعرف صعوبات مالية حادة لعدم توفرها على نشاطات فإنها تستفيد من إعفاءات وتخفيضات وهاته الإعفاءات تشجع الاستثمارات من جهة إلا أنها من جهة أخرى تزيد من حدة الأزمة المالية لهذه المناطق. [1]

[1] عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، شهادة ماجيستار، جامعة ورقلة، سنة 2010، ص.ص 180.181.

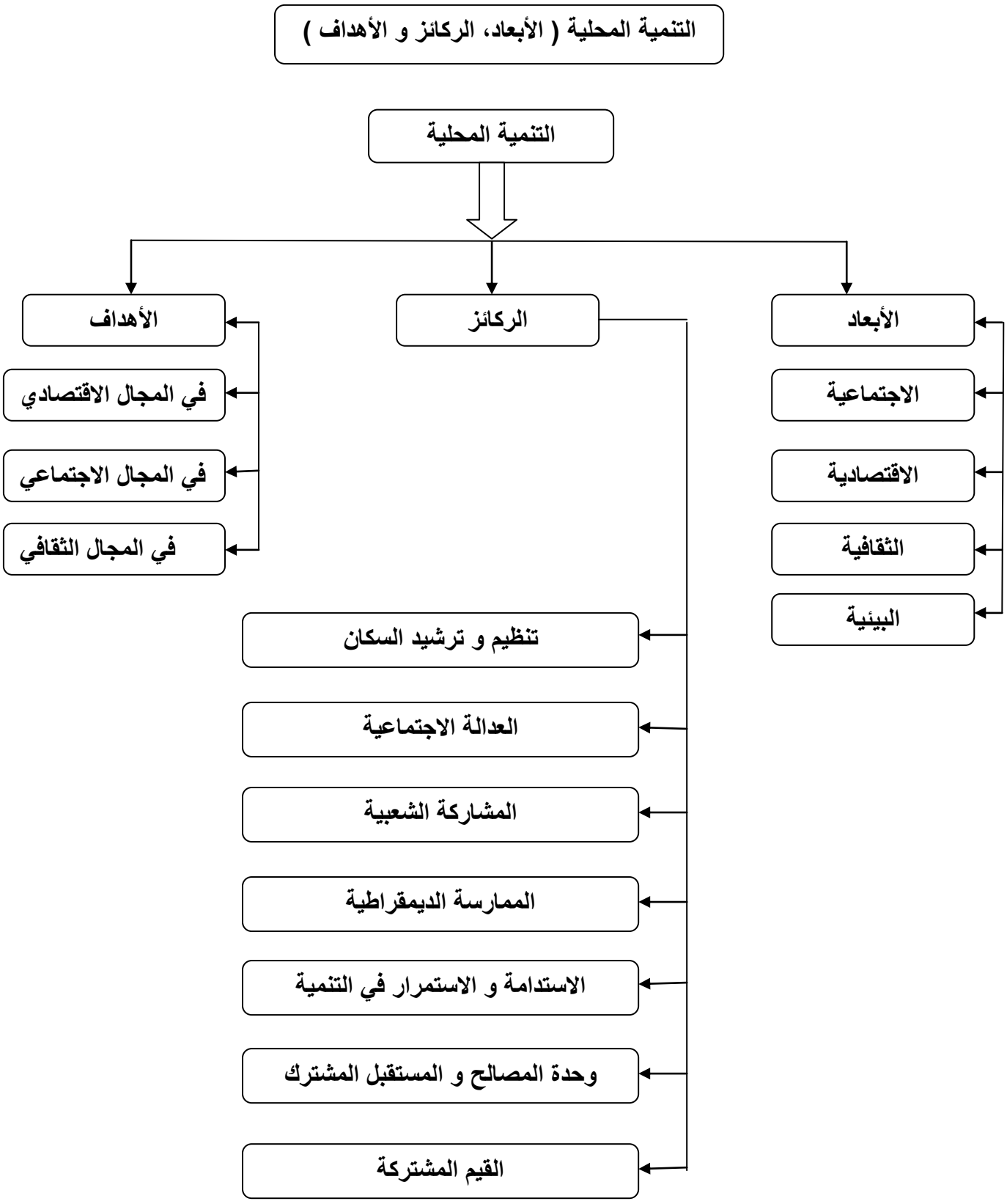

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (01)

المـــــــبحث الثاني: الحكامة و التنمية المحلية

شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايد بموضوع الإدارة المحلية، و قد جاء الاهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين و دورهم في عملية الحكم **Governance** و تقليص أدوار الدولة و منح القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية، و قد عبرت عن ذلك الاهتمام تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم تحت العديد من العناوين مثل " جعل الدولة أكثر قربا من الناس" و " التحول إلى المحليات".

المطلب الأول: الحكامة المحلية الراشدة

ظهر مفهوم الحكم الراشد **Governance** عام 1989، خاصة في كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب و تطور العلمي، فلم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع و تنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، المؤسسات الدولي، القطاع الخاص، و مؤسسات المجتمع المدني.

و عليه، في الجانب الأكاديمي ظهرت محاولات الاستفادة من أساليب إدارة الأعمال والإدارة العامة، كما حلت مجموعة القيم الجديدة (التمكين، التركيز على النتائج) محل مجموعة القيم القديمة (الأقدمية، و التدرج الوظيفي).

و نتيجة ما سبق، كان الانتقال من نظام محلي تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة **(Local Gouvernment)** إلى نظام محلي يشارك فيه القطاع الخاص و المنظمات الغير حكومية **(Local Governance)**. [1]

فالحوكمة المحلية الرشيدة **Good Local Governance** هي: استخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

(1) بومدين طاشمة، الحكم الراشد و مشكلة بناء القدرات المحلية في الجزائر، مجلة التواصل، تلمسان: كلية الحقوق، عدد 26/جوان 2010، ص 30.29.

و يوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة **Good Local Governance** على النحو التالي:

أ/ نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى مستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.

ب/ لامركزية مالية و موارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.

ج/ مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

د/ تهيئة الظروف التي من شانها خصخصة الاقتصاد المحلي.

و تتسم الحوكمة المحلية الرشيدة بما يلي:

- **المشاركة participation** : بمعنى تهيئة السبل و الآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشر أو من خلال مجالس محلية منتخبة تعبر عن مصالحهم، عن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات، و في إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات و اختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم، و يمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة و قبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.

- **المساءلة Accountability:** يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين و الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

- **الشرعية Legitimacy:** قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع و يمارسونها في إطار قواعد و عمليات و إجراءات مقبولة و أن تستند إلى حكم القانون و العدالة، و ذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.

- **الكفاءة و الفاعلية Efficiency & Effectiveness:** و يعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي، و يعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين و تعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

- **الشفافيةTransparency:** إتاحة تدفق المعلومات و سهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي، و من شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فاعلية الأجهزة المحلية، و كذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة، كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين و الإجراءات و نتائج الأعمال. [1]

- **الاستجابة Responsiveness:** أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، و الاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء و المهمشين، و ترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية و توافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

إن تطبيق إصلاحات الحكم الراشد المفروضة من طرف المؤسسات الدولية كمدخل لإعادة بناء شرعية الدولة أدى إلى إضعاف الإدارة وفقدان المصداقية الاقتصادية والسياسية للوكالات العمومية، لأن هذه الإصلاحات تقوم على أساس ليبرالي وتكنوقراطي، أي أن الدول التي تستقبل المساعدات تأخذ بعين الاعتبار معايير ومتطلبات المؤسسات المانحة والرجوع إلى توجيهاتها بخصوص إعداد السياسات الاقتصادية ووضع أنماط تسيير الإدارة و المالية و الخدمات العامة أكثر من مراعاتها للمتطلبات الاقتصادية والسياسية للمواطنين أي تحويل مصدر شرعية الدولة من الشرعية الداخلية (السياسية والاجتماعية) إلى الشرعية الخارجية التي هي بالأساس شرعية اقتصادية ومالية حيث أصبحت الدولة تسعى إلى كسب رضا مؤسسات **بروتن وودز** والوكالات الدولية المانحة بدل التركيز على رضا أبناء شعبها ، ما ينتج عنه تشتت مصادر القرار وتغذية الانقسامات داخل الإدارة والمجتمع إلى درجة اختفاء السلطة المركزية للدولة. [2]

وقد أطلق العديد من المفكرين مفهوم الدولة التنموية كبديل عن دولة الحد الأدنى، و هذا لا يعني عدم تمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي من القيام بدور في عملية التنمية كما يرى أولوكوشي، وإنما يعني أن يكون للدولة الدور المركزي في وضع إطار وأهداف للسياسات وتنفيذها.

---

[1] Claude Freud, la banque mondiale n'a plus d'argent, mais elle a des idées, Cahiers d'études africaines,157, XL-1, 2000, P137

[2] ملزم صابر، الحكم الجيد للإدارة الرشيدة، مجلة بنك المستثمر، عدد57، 2004، ص39.

يعتبر الحكم الراشد من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية محلية مستدامة والعلاقة بين الحكم الراشد والتنمية يمكن قراءتها من ثلاث زوايا:

وطنية: تشمل المدينة و الريف وبين مختلف الطبقات الاجتماعية.

عالمية: التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والفقيرة.

زمنية: مراعاة مصالح الأجيال الحالية واللاحقة.

كل هذا يتطلب مشاركة المواطنين الفاعلة في التنمية، ولا تكون المشاركة فاعلة إلا إذا استندت إلى تمكين المواطنين ولا سيما الفقراء والمهمشين منهم، وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم، والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم، إن تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة و مستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، وهذه لا يؤمنها إلا الحكم الصالح. [1]

المطلب الثاني: نحو بناء للقدرات المحلية

من أجل التصدي لمشكلات التنمية لا بد من إستراتيجية بديلة لإصلاح الإدارة المحلية لدعم التنمية و تقليص مظاهر الفساد، هذه الإستراتيجية التي ينبغي أن لا تتعاطى مع موضع فساد الأجهزة الإدارية بصورة ردة فعلReactive، و بالتالي كأمر يجب محاربته و معاقبة المفسدين Approch Correction، إنما أن تتعاطى مع الموضوع بصورة استباقية Proactive عبر معالجة أسباب و عوامل تأخير و تعطيل و فساد أجهزة الإدارة Preventive Approach و ذلك من أجل الوصول إلى ترشيد سلوك قياداتها و بناء عامل ثقة المواطنين فيها، هذه الإستراتيجية المستهدفة للوصول لدعم التنمية و محاربة الفساد الإداري تقوم على أساس توفر قيادات إدارية محلية كفؤة تتناسب و الوظائف القيادية العليا، والتي تتميز بالخصائص التالية:

---

[1] محمد بوبوش، الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات، المجلة الدولية، مراكش: كلية الحقوق، عدد 03، 2007، ص3 .

– القدرة على استيعاب التنمية و تحدياتها، و حل التناقضات التي تنشأ بين الأطراف، و فك التحالفات المقاومة للإصلاح، و كسر حدة المقاومة من قبل العناصر التي تبدي مقاومة للتغيير أو استمالة هذه العناصر، فهذه المهام تعتبر القيادة مؤهلة للقيام بها مما لا يتاح لغيرها من الأطراف.

– القدرة على تحديد الأهداف و تحديد الأهداف و تحديد السياسات و الإجراءات بوضوح، و دراستها دراسة جيدة تعتمد على التحليل و المقارنة، حتى تكون أهدافا قابلة للتحقيق دون أن يترتب عليها استنزاف القدرات و الطاقات المحلية في مجالات عديمة الفائدة، فوضوح الأهداف يساعد على توجيه الجمهور و الطاقات و الإمكانيات المتوفرة.

– القدرة على الحركة و المبادرة بالابتكار و مواجهة المواقف و التغيرات التنظيمية أو التكنولوجية أو البشرية، و كذلك القدرة على مواجهة الأزمات.

– القدرة على اتخاذ القرارات الموضوعية، و ذلك من خلال انتهاج المعرفة العلمية في اتخاذ القرارات، و الابتعاد عن العشوائية، و العمل على حدود قدرات التنظيم البشرية و التنظيمية و المادية.

– القدرة على التنفيذ بكفاءة و فاعلية، و المهارة على بلورة السياسات و تحديد الأهداف ضمن القدرات المتوفرة، و القدرة على ترجمة السياسات إلى الواقع العملي، و القدرة على حشد الطاقات للوصول إلى الأهداف المنشودة.

و من هذا فان الجزائر بحاجة إلى إستراتيجية بديلة لتنمية محلية و بناء قدراتها حتى تكون مكمل و متفاعلة مع نسقها الكلي المتمثل في التنمية الشاملة و المتوازنة و المستدامة، هذا لا يكون إلا بإصلاحات إدارية مستمرة و متجددة مواكبة للتغيرات و التحولات الاجتماعية الكبرى لذا فإن إصلاح الجهاز الإداري المحلي يجب أن يمثل أحد الأهداف الإستراتيجية ضمن إستراتيجية التنمية الشاملة.

و نظرا لأهمية تنمية الإدارة المحلية، فإنه من الضروري أن تعمل القيادة باستمرار على تجسيد الإصلاح الإداري الذي يعتبره الأستاذ الدكتور"**عمار بوحوش**" عملية شاملة تتناول جميع جوانب العملية الإدارية و إجراءاتها و الجوانب السلوكية المرتبطة بها، كالجوانب التنظيمية و الإجرائية و القانونية و تحسين إجراءات التوظيف، و تطبيق قواعد الجدارة والاستحقاق، و تكافؤ الفرص من أجل الابتعاد عن المحسوبية بكافة أشكالها، و تطوير خطة ووصف الوظائف و تحليلها.

و حتى تحقق هذه التنمية الإدارية فعاليتها و مسايرتها للأوضاع الاجتماعية و السياسية والاقتصادية و الثقافية في المجتمع، فأن على المهتمين بها أن يسلكوا سياسات جديدة في

عملية الإصلاح الإداري آخذين بعين الاعتبار جانب تحسين و تطوير برامج التدريب، و وضع قواعد عملية و ثابتة لنقل الموظفين، و تطوير سياسة الترقية و إجراءاتها، كما يجب حماية الموظف من بعض الممارسات التي قد يتعرض لها، كالضغوط السياسية من قبل رجال السياسة، أو كبار موظفي الدولة، مما يتسبب في ظاهرة انتهاك الأخلاق الوظيفية. [1]

كما يجب على المهتمين بالإصلاح الإداري و بناء قدرات الإدارة المحلية إعادة النظر في الهياكل التنظيمية الإدارية و النصوص القانونية و التنظيمية التي تضبط هياكل الإدارة المحلية و تحدد أساليب العمل فيها و الاهتمام بالعنصر الأساسي في التنمية الشاملة، و ذلك عن طريق تشجيع الأسلوب الديمقراطي في الأجهزة الإدارية المحلية، و تطوير النظام الوظيفي على ضوء التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية، و إتاحة الفرصة للعاملين للمساهمة في إدارة شؤون الإدارة المحلية، و تقديم مقترحاتهم بكل حرية و جرأة مما يشجع على تحسين أساليب العمل الإداري.

هذا إلى جانب دعم و تبني القيادة السياسية العليا للإصلاح الإداري في الدولة، من خلال تبنيها للأهداف و المحاور الرئيسية لخطة الإصلاح و متابعتها و تقييمها للانجازات المحققة بشأنها.

توسيع المشاركة في اتخاذ القرار و اطلاع الموظفين على كل ما يجري من تعديلات و تغييرات تنظيمية، مما يسمح أن تكون لهم فاعلية في المشاركة في عملية التنمية المحلية.

احترام مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب و توفير الشروط المادية و المالية للقيام بالعمل الإداري الفعال، كما يجب العمل على تخفيف المركزية الإدارية بتوسيع نطاق التفويض في الاختصاص، مع تقرير مبدأ القيادة الجماعية و تشجيع المجالس المحلية المنتخبة على الإسهام بدورها في محاربة البيروقراطية الهجينة، و إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للإدارة المحلية و طرق تسييرها.

و في الأخير لإحداث تنمية إدارية محلية تتجاوب مع أهداف التنمية الشاملة و المستدامة، ضرورة إيجاد هيئة عليا للإصلاح الإداري، تقوم برسم و تنفيذ استراتيجيات

---

[1] عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الجزائر: دار البصائر للنشر و التوزيع، 2008، ص 39.

الإصلاح الإداري، و تمتلك القدرة اللازمة من أجل اتخاذ القرار الملائم لتحقيق الأهداف المسطرة.

و عليه تتطلب عملية بناء جهاز إداري محلي فعال و رشيد يساهم في العملية التنموية السياسية الشاملة و المتوازنة، ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة و جريئة لوضع إستراتيجية بديلة للتنمية الإدارية، و هذا لن يتم إلا بتأصيل الإدارة و الانطلاق من فهم الأبعاد الحضارية و البيئية، هذا إذا علمنا أن الإدارة في الدول المستضعفة هي إدارة مقلدة في نظامها وقوانينها للغرب، لذا على مخططي التنمية بناء قدرات الإدارة الاستفادة من الأخطاء السابقة و دراسة الواقع الاجتماعي و مراعاة العوامل البيئية المحيطة بالإدارة.

إذا فالبيئة الإدارية جزء لا يتجزأ من البيئة و أي خلل فيها سيؤدي إلى الفشل و الإخفاق في العملية التنموية السياسية الشاملة، مما يستلزم على صانعي القرارات الإستراتيجية أن ينظروا إلى العامل البيئي بعين الاعتبار، لا على المستوى الداخلي المحلي و الوطني فقط بل و على المستوى الخارجي الدولي.[1]

المطلب الثالث: استراتيجيات تجسيد التنمية المحلية.

من أجل وضع إستراتيجية تنموية محلية لا بد من الأخذ بمجموعة من العوامل أهمها ما يلي:

- إن أي غموض للتصور يمكن أن يترتب عليه تخبط في رسم وتوجيه كثير من سياسات التنمية، وهو الأمر الذي ينعكس على رسم سياسات تنموية لا تتناسب وحاجات المجتمع المحلي، والمحصلة النهائية لذلك فشل عمليات التعبئة الجماهيرية والمشاركة في إحداث التغيير المستهدف، ومعنى ذلك أن أي إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي، ينبغي أن تراعي التكامل بين جوانب التنمية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع ككل وهذا يعني تدخل الدولة وتوجيهها المستمر.
- إن أي إستراتيجية للتنمية المحلية لا بد وأن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع محلي، والأبعاد الوظيفية التي تربطها بالمجتمع الكبير، فضلا عن وضوح دور الحكومة وسلطات المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية.
- قد يترتب على غياب إستراتيجية واضحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجتان أساسيتان الأولى، أن تتناقض سياسات التنمية، والثانية أن تظل عمليات التنمية بعيدة عن الإقناع الجماهيري أو متخلفة عن المطالب الحيوية الأساسية لإحداث التغيير والتجديد في المجتمع المحلي ككل، مع احتمال وقوع مشروعات التنمية في شراك المظهرية التنموية،

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 40.

دون مواجهة المشاكل ذات الطابع الجماهيري، ولهذا لابد أن تكون للتنمية المحلية، رؤية عملية تبدأ من العموميات أولا وتنتهي إلى الجزئيات، ومن الملائم أن يعلم مخططوا التنمية إلى أن إنهاء المشاكل الكبرى سيؤدي آليا في الكثير من الأحيان إلى إنهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي كانت نتاجا هامشيا لها.

لا بد أن تأخذ السلطات المحلية في عملية التنمية بمبدأ الاعتماد على الذات والدعم رغم حاجتها إلى المعونة الحكومية، ولهذا كان من الضروري حشد كافة الإمكانيات والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، إذن فإن حجر الزاوية في الاعتماد الجماعي على الذات هو استخدام تكنولوجيا ملائمة وتبسيط العملية الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج، وكلها عوامل فعالة في تعزيز القدرة الذاتية المحلية، التي يمكن أن تنعكس وتتساند مع مصداقية مبدأ الاعتماد على الذات الشمولي.

أولا: أبعاد استراتيجيات التنمية المحلية:

لإستراتيجيات التنمية المحلية ثلاثة أبعاد هي:

- أنها وسيلة لعلاج مشكلات المجتمع المحلي بسبب مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أصبح يتخبط فيها.
- معالجة عدم التكيف مع معطيات التغيير وخاصة في المجتمعات التي تتجه نحو التصنيع، مما أدى إلى زيادة طموحات ورغبات الهجرة الريفية نحو المدن، مع زيادة الإحساس بالفردية والاعتماد على الجهود الحكومية دون غيرها.
- التأكيد على الاهتمام بالمشاركة، وتجنب عدم الاكتراث لدى المواطنين وخاصة في الأمور التي لا تخصهم مباشرة. [1]

ثانيا: استراتيجيات التنمية المحلية:

قبل التطرق إلى أهم استراتيجيات التنمية المحلية، لا بد أن ننوه إلى أنه ورغم كافة المداخل والاستراتيجيات لتنمية المجتمع، ورغم تعدد مستويات الممارسة لتحقيق أهداف التنمية، إلا أن الإنسان هو محور العملية التنموية، بوصفه المستفيد من منجزات التنمية والذي يحدد مسارات التنمية وأهدافها في ضوء تطلعاته ونسق القبول والرفض لديه، وفي نفس الوقت هو الذي يتصدى لتنفيذ هذه الخطط التنموية على اختلاف مستوياتها من خلال إحجامه عن المشاركة بها، والتي تعتبر أهم عنصر لتعديل النسق الاجتماعي وتهيئة المناخ لتقبل منجزات التنمية، ولكن لنا أن نستدل على الأهداف المتعددة التي تُحَقق من

---

[1] عودة محمود، دراسات في علم الاجتماع الريفي، بيروت: دار النهضة العربية، 1986، ص 40.

خلال المدخل التنموي في إطار المشاركة، من خلال ذكر أهم استراتجيات التنمية المحلية وهي:

➢ **إستراتيجية التعليم:** تعتمد بالأساس على المشاركة الشعبية، والتي تؤدي إلى تدريب المواطنين للعمل سويا لحل مشكلات المجتمع، ودعم التعاون فيما بينهم، وبذلك تكون المشاركة أداة تعليمية للعمل المشترك، بل أنها قد تصبح هدفا في حد ذاتها، وذلك إذ كنا نعتبر أن تغير العنصر البشري وتحسين كفاءته يكون له الأولوية في ضوء الأهداف المادية، حيث أن العمل التعاوني المشترك هو أحد المتطلبات الأساسية لبرامج تنمية المجتمع المحلي، كما يمكن اعتبارها أداة علاجية بحكم أنها تؤدي إلى تنمية الثقة بالنفس، والاعتماد على الذات، ويكتشف الإنسان أنه يستطيع أن يكون أكثر فعالية في تحقيق الأهداف، عن طريق التعاون مع الآخرين، بل أنها وسيلة للحد من تأثير الإنتمائية القبلية أو تأثير الثقافات الفرعية.

➢ **إستراتيجية تغيير السلوك:** إن المشاركة كأداة لها تأثير قوي على تغيير السلوك من حيث تأثر الفرد بالجماعات التي ينتمي إليها ويشارك فيها وعن طريق عمليتي النبذ والقبول، يوجه الفرد سلوكه، وقد تكون هذه الإستراتيجية أحد أهم المداخل الأساسية لإحداث التغير في نسق الضبط الاجتماعي للمجتمع وتقوم هذه الإستراتيجية على عدة مشكلات هي:

- إن إحداث التغير السلوكي يمكن أن يكون أمرا سهلا عندما تنتمي الأفراد إلى جماعات منظمة.
- إن الأفراد لا يقبلون القرارات التي تفرض عليهم، لكنهم قد يتقبلونها إذا شعروا من خلالها بالمساواة وأنها نابعة منهم، كما أن المشاركة في اتخاذ القرارات تؤدي إلى إيجاد نوع من الالتزام بالأهداف الجديدة. [1]

➢ **إستراتيجية استكمال هيئة العاملين:** كثيرا ما يعوق تنفيذ بعض البرامج التنموية عدم توفر الوطنية التي تقود أو تساهم في دفع عملية المشروعات على المستوى المحلي، أو أننا بحاجة إلى مشاركين من قبل المجتمع بوصفهم خبراء حقيقيين في مشكلات مجتمعهم، لذلك تلعب المشاركة دورا كبيرا في استكمال النقص في كوادر العاملين في المشروعات التنموية المحلية، مع الأخذ في الاعتبار أن الخبرات العملية للمشاركين قد تتناسب مع بعض المجالات بينما في المجالات الأخرى لا يمكن أن ترقى بأي حال إلى مستوى الممارسة المهنية، وكثير من المجتمعات تُقيمُ مراكز لتدريب المشاركين لرفع مستوى الأداء لديهم قبل الاستعانة بهم في المشروعات التنموية، وفي النهاية تتحقق من رفع مستوى الكفاءات الوطنية في المجتمع.

➢ **إستراتيجية التعزيز:** وتستهدف هذه الإستراتيجية توفير العناصر القيادية التي تدعم سياسات منظمات التنمية المحلية، على اعتبار أن عدم إشراك بعض التيارات قد يؤدي إلى

---

[1] أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص313.

عدم إمكانية التغلب على بعض المشكلات المعيقة لمشروعات التنمية المحلية في المجتمع، وتعني المشاركة التعزيز غير الرسمي فالتعزيز الرسمي يؤدي إلى الاعتراف بشرعية المؤسسات في المجتمع، أما التعزيز غير الرسمي فإنه يضمن لها الاستمرارية والاستقرار.

- **إستراتيجية الحصول على تأييد المجتمع:** إن كثافة الأنشطة والبرامج تحاول أن تحظى بتأييد المجتمع والمشاركة، من قبل قيادات المجتمع المحلي، يعني ضمنا الحصول على تأييد المجتمع، إنها ضمانات لمسايرة المشروعات للقيم وعادات وأعراف المجتمع، بالإضافة إلى أن تأثير القيادات المجتمعية على جماعات المجتمع يفوق كثيرا الإطارات العاملة الفنية في المشروعات، بل إن القيادات المجتمعية تمتلك من الميكانيزمات ما يسمح لها بالحصول على تأييد المجتمع في أقصر وقت ممكن، وبشكل يحقق الإجماع، والحفاظ على تماسك المجتمع.

حدد الأستاذ **آرثر دنهام** العناصر الأربعة المجسدة للتنمية المحلية في:

- برنامج مخطط يتركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع.
- تشجيع المساعدات الذاتية باعتبارها حجر الزاوية في برامج التنمية عامة وهو يعني المشاركة الشعبية.
- تحقيق التكامل بين التخصصات المختلفة والداخلة في مجال التنمية و الزراعة والتعليم والشباب والصحة والنشاط النسائي أي مساعدة المجتمع ككل.
- ما تقدمه الهيئات الحكومية والأهلية من مساعدات فنية تشمل العاملين الفنيين والآلات والأدوات والإعانات المالية.[1]

وهو بهذا يكون قد وضع اللبنة الأساسية لتحديد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المحلية في أربع مقومات رئيسية هي:

- نظام الإدارة المحلية.
- التخطيط وضرورة التكامل بين أجهزته.
- التمويل المحلي.
- المشاركة الشعبية.

أولا: نظام الإدارة المحلية

إن المفهوم الحديث للإدارة المحلية طبقا للمتغيرات الاجتماعية والسياسية الحديثة يقوم على أساس:

---

[1] أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص314.

- كفالة الحرية وتفجير طاقات أفرادها لتأكيد مبادرتهم بالعمل لصالح الجماعة.
- توثيق تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية في أداء الخدمات اللازمة للمواطنين.
- تحقيق ملائمة النظم للجماعات بدلا من ملائمة الجماعات للنظم.

هذه المبادئ الثلاث تشكل الأساس لقيام الإدارة المحلية، كما تشكل جزءا لا يتجزأ، بمعنى أنه لا قيمة لتحقيق أي منهما دون تأكيد تحقيق المبدأين الآخرين، فكفالة حرية الجماعة أساس لتفجير طاقات أفرادها، وتوثيق تعاونهم مع الحكومة والتنظيم الملائم للجماعات، هو الذي يضمن فاعلية العمل الجماعي، ومن كل هذا فإنه يمكن تحديد أساسين رئيسيين لنظام الإدارة المحلية:

أ- الديمقراطية: فالإدارة المحلية تفتح الباب أمام مشاركة المواطنين في شؤون الحكم، في نطاقه المحلي، كما أنها تنشئ قيادات شعبية جديدة، متمثلة في هذه المجالس المحلية، فقيام الإدارة المحلية يدفع المواطن للاهتمام بالشؤون العامة، كما تجعل المواطن وثيق الصلة بحكومته.

ب- اللامركزية: ويقصد باللامركزية أن يعهد بسلطة البث في بعض الأمور إلى هيئات تتمتع بنوع من الاستقلال تجاه السلطة المركزية، التي يتسع اختصاصها أصلا لكل أقاليم الدولة. [1]

- الإدارة المحلية ودورها في توفير المناخ الملائم لتجسيد التنمية المحلية: من الأهمية بمكان إلى جانب إحداث التغيير المنشود في سلوك وقدرات الفرد، توفير المناخ الصالح في محيط العمل، بما يوفر جوا ملائما لبعث روح العمل الجماعي الساعي إلى تجسيد مبادئ التنمية المحلية، ولعل العراقيل البيروقراطية التي تميز الأداء اليومي للإدارات المحلية، ناهيك عن المشاكل التي تتخبط فيها أصبحت هاجسا حقيقيا أمام العمل التنموي المحلي، مما دفع بضرورة الحديث عن آليات إصلاح القطاع الإداري أو ما يسمى بمصطلح التنمية الإدارية، والذي يهدف بالأساس إلى توفير أرضية عمل إداري سليم، يمكن من أداء الإدارات مركزية كانت أو لا مركزية، لدورها الخدماتي بشكل يتجاوز العراقيل البيروقراطية، من خلال تكوين إطارات تؤمن بأن العمل الإداري ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، ولنا أن نعرج هنا إلى ذكر دراسة حديثة قام بها الأستاذ جميل جريسات، تتعلق بتحديد أهم جوانب الإصلاح الإداري في الدول العربية، مما من شأنه توفير المناخ الملائم لتجسيد التنمية المحلية بها، كإعادة تنظيم الهيئات، إعادة النظر في

---

[1] منال طلعت محمود، مرجع سابق، ص 178.

التقسيم الإداري، العمل على الرفع من الأجر القاعدي وحوافز عمال الإدارة، تفعيل أنظمة الرقابة، إعادة تأهيل موظفي القطاعات الإدارية.[2]

ثانيا: التخطيط و ضرورة التكامل بين أجهزته

هناك عوامل كثيرة يجب مراعاتها عند وضع الخطة مثل العوامل السكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والطبيعية والمادية ونشير إليها فيما يلي:

- حصر شامل لجميع أنواع الخدمات المباشرة وغير المباشرة، التي يلتزم بتوفيرها للوفاء باحتياجات المواطنين.
- تحديد أولويات الخطة.
- تحديد المستويات التي يجب أن تستهدف الوصول إليها لكل نوع من أنواع الخدمات.
- حصر الخدمات الحالية ومدى توافرها وتوزيعها على المناطق المختلفة.
- تحديد الزيادة اللازمة في كل أنواع الخدمات للوصول إلى المستوى المطلوب مع عدالة التوزيع.
- حساب تكاليف الإنشاء وتوزيعها على السنوات طبقا لإمكانيات البلاد.
- توفير المواد اللازمة لعمليات الإنشاء والتجهيز على اختلافها.
- إعداد التقنيين اللازمين لإدارة مختلف الإنشاءات.
- إعداد البرامج والنظم التي تَسيرُ عليها المنشآت الجديدة لتحقيق الأغراض المتعددة منها.
- الارتفاع بمستوى الخدمات الحالية حتى تصل أقصى كفاءة بأقل النفقات.
- حساب تكاليف التجهيز والإدارة لجميع المنشئات للحصول على صورة كاملة للأعباء المالية المطلوبة.
- التنسيق الكامل بين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، و العمراني، حتى يتم التوازن بين الحاجات والإمكانيات على المدى الطويل.
- مدى تطابق البرامج مع حاجات الأفراد وتماشيها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تستهدفه الدولة.

كما يمكن الإشارة إلى أن مراحل العملية التخطيطية سبعة وهي:

تحديد الأهداف وترتيب الأولويات، جمع الحقائق، دراسة وسائل التمويل والتنظيم والإدارة والدعاية للخطة، فضلا عن عنصر التقويم. [1]

---

[2] أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة "مدخل بيني مقارن "، مصر: دار النهضة، 1986، ص 179.

[1] هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية من منظور الخدمة الاجتماعية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 159

و في الختام فإن التخطيط الكفء، هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية، بطريقة علمية وعملية، لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم الرفاهية.

ثالثا: التمويل المحلي

يمكن القول أن التمويل المحلي يعتبر الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية، لأن هناك علاقة طردية بين درجة استقلالية المحليات واتخاذ القرارات، بعيدا عن تأثير الحكومة المركزية، وبين توافر الموارد المالية الذاتية للمحليات، من أجل إحداث المزيد من التنمية المحلية ومعنى ذلك أن نجاح الوحدات المحلية، في إحداث المزيد من التنمية المحلية، يتوقف على مدى قدرتها في تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، وخاصة الموارد المالية الذاتية، بل إن تدعيم الإدارة المحلية وزيادة قدرتها، وتعميق فلسفة وجودها يتوقف على مقدار ما يتوفر لديها من موارد مالية متاحة.[2]

I – مصادر التمويل المحلي:

قبل التطرق إلى مصادر التمويل المحلي، لا بد من ذكر أهم الأسس المحددة لهذه المصادر وهي: محلية المورد وذاتيته وسهولة إدارته، وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم مصادر التمويل المحلي إلى قسمين: تمويل محلي ذاتي وآخر تمويل محلي خارجي، يتكون التمويل المحلي الذاتي أساسا من مجموع الموارد المالية الذاتية للمحليات، وهي الضرائب المحلية والرسوم المحلية وأرباح المشروعات التجارية والصناعية المملوكة للمحليات والمشاركة الشعبية.[3]

1- الضرائب غير المباشرة:

تشمل عدة أنواع أهمها، ضريبة الملاهي وضريبة المراهنات والضرائب على المبيعات المحلية والضرائب على المشتريات المحلية والضرائب على البنزين والسيارات والضرائب على الإنتاج، وتمثل بعض هذه الضرائب موارد هامة للهيئات المحلية في بعض الدول مثل ضرائب المبيعات بالنسبة **للولايات المتحدة الأمريكية** و**الهند** ، ومما يعاب على هذا النوع من الضرائب أن أوعيتها تتركز بصفة أساسية في الوحدات الحضرية الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت الدخول بين الوحدات الحضرية والوحدات

---

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص23.
[3] نفس المرجع ، ص72.

الريفية، بالإضافة إلى عدم وضوح إسهامها في مالية المجالس المحلية بحكم نوعيتها كضرائب غير مباشرة.

2- الرسوم المحلية:

يعرف الرسم بأنه مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد، كلما تؤدي إليه خدمة (في كل مرة) معينة تعود عليه بنفع خاص، وتنطوي في نفس الوقت على منفعة عامة، وما يأخذنا للحديث عن وجود رسوم محلية ضمن الموارد المالية المحلية الذاتية، أنه هناك خدمات ذات منفعة اجتماعية أو ثقافية تستفيد منها قطاعات من أهالي المجتمع المحلي، ويعم نفعها المجتمع كله، كما يتميز الرسم المحلي بعدة خصائص هي: [1]

- لا يفترض في الرسم المحلي بالضرورة أن يغطي تكلفة الخدمة بالكامل، و لا يجوز تحقيق الربح منه بغية عدم كف أفراد المجتمع المحلي عن استغلال هذه المرافق.
- تفرض الرسوم المحلية كذلك على المجال العام، والمجالات الصناعية والتجارية بفئات مختلفة، مقابل استفادتها بالمنافع العامة المحلية، وتدفع هذه الرسوم بنسب متفاوتة حسب الأهمية النسبية لكل نشاط.
- تنظم الرسوم المحلية بقرار من الوزير المختص أو من مجلس الوزراء، تحدد فيه أسس وإجراءات إقرار وحساب الرسوم ذات الطابع المحلي، وطريقة التظلم منها.
- ترتبط الرسوم المحلية بخدمة معينة يجب أن تؤدى، ولذلك فمن المتوقع والمطلوب، أن تؤدى تلك الخدمة على أكمل وجه و بأعلى كفاءة.
- تتنوع الرسوم المحلية بتنوع الخدمات التي تؤديها السلطة المحلية للأفراد، كما تستعين هذه الأخيرة بحصيلة الرسوم على أداء مهامها التي يغلب عليها طابع المنفعة العامة، على المنفعة الفردية.
- تسمح مختلف أنظمة الإدارة المحلية بحق التظلم للأفراد وأصحاب الأنشطة من هذه الرسوم، والنظر في تعديلها، حيث من الممكن أن لا تتوافق التقديرات مع رغبات المستفيدين المكلفين بسدادها.
- تتوقف حصيلة الرسوم المحلية على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعيشها المجتمعات المحلية، وهي بذلك يمكن أن تتفاوت من مجمع محلي إلى آخر.
- يجب أن يسبق فرض أو إلغاء الرسوم المحلية، دراسة العديد من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

وفي الأخير يمكن القول أن الرسوم المحلية، تلقى قبولا كبير من طرف الشعب، على اعتبار أنها تفرض وترتبط بنتيجة أعمال ملموسة، يجني المكلف فوائدها مباشرة

---

[1] بركات عبد الكريم صادق ، المالية العامة ، مصر: الدار الجامعية، 1986، ص 165.

لذلك تُنصَح المجالس المحلية بالعمل بها وبالمقابل لابد لها أن تسهر على الأداء الجيد للخدمات المقدمة.

3 – موارد مالية محلية مختلفة: بالإضافة إلى الضرائب المحلية والرسوم المحلية توجد مصادر تمويلية أخرى متنوعة حسب طبيعة احتياجات كل نظام من نظم الإدارة المحلية في الدول المختلفة.

4 – أرباح المنشآت التجارية والصناعية للمحليات: هي مجموع الدخول الناتجة من أرباح المشاريع الاقتصادية في الأنشطة المختلفة والمملوكة للمحليات مثل المشروعات الزراعية والحيوانية والمياه والنقل والغاز والكهرباء وغيرها، ويضاف إليها الأراضي المستغلة التي تمتلكها المحليات، وبالتالي يحق لها التصرف فيها إما بالبيع أو باستغلالها كيفما شاءت.

وجدير بالذكر أن الآونة الأخيرة، عرفت انخفاض هذا النوع من المشاريع الحكومية، حيث ازداد الاتجاه نحو خوصصة هذه المشاريع، بعد أن كانت هذه الأخيرة تساهم في تحصيل إيرادات كبيرة ومتنوعة وجهت في مجملها إلى دفع عجلة التنمية المحلية، بالإضافة إلى زيادة الأوعية الضريبية المحلية، مما يضمن استمرار الحصول على موارد مالية وكذا تشجيع المشاركة الشعبية، باعتبارها أحد أهم أركان الإدارة المحلية والتنمية المحلية، وهي بذلك قد أعطت نفسا جديدا لهذه المحليات، بعد فترة الفساد التي سادت في مختلف دول العالم الثالث التي أخذت بالمنهج الاشتراكي، وأعطت دورا كبيرا للمحليات، لكن هذه الأخيرة لم تستغلها جيدا حيث سادت روح التسيب وعدم الكفاءة في التسيير، مما أدى إلى إفلاسها.

5-إيرادات أملاك الهيئات العامة:

تتنوع الإيرادات التي تتولد عن أملاك الهيئات العامة، من إيجارات للمساكن وكذا أملاك الأوقاف الواقعة تحت نطاقها، وإيرادات ناتجة عن البيع لهذه الأملاك، وكذا الأراضي الزراعية، والتي يتولد عن تأجيرها أو بيعها إيرادات تتضمنها موازنة الإدارة المحلية.[1]

6-إيرادات الخدمات العمومية:

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق ، ص.ص 85. 86.

تتضمن هذه الأخيرة أثمان الخدمات التي تقدمها المحليات للأهالي رغم أنها تعتبر أحد الشؤون الخاصة بهم، مثل النقل وغيره، فقصد حماية أفراد المجتمع المحلي من استغلال القطاع الخاص لهم، قد تلجأ الإدارة المحلية إلى تقديم هذه الخدمات لكن بشروط تجارية تحتوي نوع من المنافسة، مما يجعل منها خاضعة لمعيارين إما الربحية أو الكفاءة وتستوجب الأولى الحصول على أثمان تفوق تكاليف تقديم تلك الخدمة، مما يحقق ربح معقول يؤدي إلى الاستمرار في تقديم الخدمات بكفاءة وتحسن مستمر، أما المعيار الثاني وهو الكفاءة في أسلوب الأداء مما يدفع القائمين على الإدارة المحلية إلى الحصول على أثمان تساوي على الأقل تكاليف تقديم تلك الخدمات.

7-النصيب في الإيرادات المشتركة:

ويقصد بها تلك الموارد المالية المشتركة بين الإدارة المحلية أو الوحدات المحلية وبين الحكومة المركزية أو بين الوحدات المحلية فيما بينها، وهي قد تتعلق بنوع معين من الضرائب أو إيرادات تتولد عن مرفق من المرافق، أو مشروع من المشاريع، ويتم توزيع هذه الموارد على أسس معينة توضحها القوانين المنظمة لذلك وفي الغالب يتم إنشاء صندوق مشترك يضم هذه الموارد ومن ثم توزع على ضوء احتياجات كل منها.

8- الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي:

لا شك أن الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي هي تلك الأرصدة الضخمة من طاقات الجماهير التي لا حدود لها، الطاقات المادية والطاقات البشرية والطاقات الفنية في المدينة والقرية، وفي المصانع وفي المدارس والجامعات وجموع المواطنين الذين يعملون في الخارج كل هؤلاء يمثلون رصيد ضخم إذا جندوا ووجهوا الوجهة السليمة، فإنهم سيكونون الأساس الجيد لتطوير المجتمع، تطويرا يبلغ حد الثورة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذن فإن الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي، تعتبر موردا ماليا ذاتيا لا يمكن الاستهانة به، خاصة ما يتجلى منها في شكل موارد مالية تنصب أساسا في التنمية المحلية، في شكل مشاركة أو تبرعات أو هبات من القائمين في المجتمعات المحلية كما لا يمكن إنكار أنواع التبرعات الأخرى مثل التبرعات بقطع الأراضي أو المشاركة بالمجهود...الخ. [1]

II- المصادر الخارجية للتمويل المحلي:

[1] مصطفى الجندي ، الإدارة المحلية واستراتيجياتها ، الإسكندرية: دار نشأة المعارف، 2001، ص169.

من الضروري الإشارة إلى أن التركيز والتأكيد على أهمية الموارد المحلية الذاتية لدعم الاستقلال الإداري للمحليات، لا يعني الدعوة إلى تحقيق تغطية المصروفات المحلية على التنمية المحلية، بالكامل من الموارد المالية الذاتية المحلية، لأن ذلك من ناحية سيكون هدف طموح للغاية بل وفي بعض النظم المحلية قد يعتبر تحقيق هذا الهدف مستحيلا، لأنه يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة، ولكن الدعوة هنا تنبع من ضرورة العمل بكل الجهود الممكنة، وبمساعدة القوانين المنظمة لذلك، على تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الذاتية للمحليات وفي نفس الوقت هذا لا يمنع الاعتماد بدرجة أقل إن أمكن، على الموارد المالية الخارجية والتي تتميز بعدة خصائص منها: [2]

- أن تكون عملية الاعتماد على الموارد الخارجية مرحلية أو لضرورة تقتضيها عملية التمويل لمشروعات التنمية المحلية.
- أن يهدف التمويل المحلي الخارجي خاصة الإعانات الحكومية إلى الحد من تفاوت مستويات التنمية المحلية من وحدة محلية لأخرى، وكذا الحيلولة دون زيادة الأعباء المالية على المحليات الفقيرة، وما قد ينتج عنه من آثار سلبية.
- قد تكون الموارد المحلية الخارجية المقدمة من طرف الحكومة خاصة الإعانات منها، مقصودة لأجل إبقاء تبعية الجماعات المحلية لها، وتشديد الرقابة عليها، بالقدر الذي يحقق حدا أدنى من مستوى الخدمات على صعيد الدولة.

وتشمل مصادر التمويل الخارجي كل من الإعانات والتبرعات الحكومية والقروض وسنتناول كل منها بمزيد من التفصيل:

1- الإعانات الحكومية:

ينصرف مفهوم الإعانات الحكومية إلى تلك المبالغ من المال التي تسهم بها الموازنة العامة للدولة (خزانة الدولة) في الإنفاق على التنمية المحلية، ونفقات المجالس المحلية، لمساعدتها في الاضطلاع ببعض اختصاصاتها القانونية، وهي بذلك تهدف إلى تكملة الموارد المالية للمحليات، وتقليل الفوارق بين المحليات لتحقيق الملائمة بين حاجات الأهالي ومستوى السلع والخدمات التي تقدمها لهم، إذن ومن أجل أن يبلغ نظام الإعانات أهدافه، لابد أن يأخذ في عين الاعتبار عدة عوامل أهمها:حاجات الوحدة المحلية، والموارد المالية المتاحة لها ومعدلات تكلفة الخدمات التي تؤدى في نطاقها، ومن المعلوم أن هذه العوامل مختلفة من وحدة محلية لأخرى، إضافة إلى صعوبة تقدير نسبها بالضبط نظرا لكونها في غالب الأحيان تعبر عن تلبية بعض الرغبات المعنوية للأفراد، مما يجعل الإعانات تنقسم إلى قسمين: إعانات مخصصة وأخرى إعانات عامة.

---

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 97.

-**إعانات مخصصة:** ترتبط هذه الإعانات بخدمة معينة، حيث تكون على صورة مساهمة حكومية لها، وتقدم على أساس نسبة مئوية أو وحدة من تكلفة الخدمة، فهي بذلك قد تسمى بالإعانات المئوية أو إعانات الوحدة وغالبا ما تمنح لخدمات الأمن والحماية المدنية ولعل أهم الجوانب التي تعاب على هذه الإعانة نجد:

- خضوعها الدائم للرقابة من جانب الحكومة.
- تشجيعها للإنفاق الحكومي، من خلال إغراء السلطات المحلية على التوسع في الخدمات المعانة على حساب الخدمات الأخرى وهي بذلك تهدف إلى الحصول على اكبر قدر ممكن من الإعانة. [1]
- تساهم في توسيع هوة نوعية الخدمات بين الوحدات الغنية والوحدات الفقيرة، نظرا لقدرة الأولى على التوسع المالي في جانب تدبر ما يلزم من أموال قصد الرفع من حجم الخدمات التي تمسها الإعانات وبذلك يكون لها النصيب الأكبر منها عكس الوحدات الفقيرة.
- الإعانة الوحدوية وإن كانت تقرر على أساس مبلغ معين لكل وحدة من وحدات الخدمة مثل: خدمة التعليم، أو الإسكان، وهي بذلك تجتنب بعض العيوب سابقة الذكر، لكنها تقع في عيب آخر هو عدم مراعاة الظروف المحلية واختلاف تكلفة الخدمة من وحدة إلى أخرى، وبالتالي تفاوت الحاجات الضرورية.

- **الإعانات العامة:** تقدم من طرف الحكومة المركزية بصفة دورية نصف سنوية أو بصفة سنوية أو تتعداها إلى سنتين أو ثلاث سنوات، كما يراعى في تقديمها عدة عوامل منها الإنفاق المحلي ومستويات الأجور النقدية الجارية، وتقلبات الأسعار، ومعدل نمو الخدمات المحلية والظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة بوجه عام، وهي تنقسم إلى:

- **الإعانات الكلية:** تمنح هذه الإعانات عامة دون ارتباط بخدمة معينة، كما تحدد قيمتها وتوزيعها بين السلطات المحلية بأوامر تصدر من الوزارة الوصية، وتقسم إلى إعانات أساسية تحدد حسب حجم الوحدة المحلية وعدد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، وإعانات إضافية تقدر تبعا لأحدث البيانات الصادرة عن حجم مصروفات السلطات المحلية، وعدد الأفراد فوق الستين وكثافة السكان وعدد التلاميذ في مراحل التعليم العام والأطفال دون الخامسة من العمر وشبكة الطرقات...الخ.
- **الإعانات المخصصة:** تقدر هذه الإعانة بالنظر إلى المصروفات السنوية المعتمدة من مراقب الحسابات، وهي بذلك ترتبط مباشرة بموارد السلطات المحلية ومصروفاتها، وأهم مميزاتها أنها تقدم للجماعات المحلية التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الموارد المحلية دون المعدل القومي، ولذا تعرف أحيانا بإعانة قصور

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص.ص99.98.

الموارد المحلية الذاتية، وهي بذلك تهدف إلى التقليل من الفوارق بين المحليات الغنية والفقيرة، ومن مميزاتها كذلك أنها لا ترتبط بتكلفة خدمات بحد ذاتها، وبذلك تتجاوز الرقابة التفصيلية التي تحد من استقلال السلطات المحلية ومن حريتها في العمل.

2- القروض: في ظل قصور الإعانات الحكومية على تلبية الاحتياجات الكاملة للجماعات المحلية خاصة المشاريع الاستثمارية، والتي تعرف مدة طويلة للإنجاز والاستغلال فقد تم الترخيص للسلطات المحلية بالاعتماد على الاقتراض كوسيلة تمويلية لإنجاز هذه المشاريع وتختلف النظم والهيئات المسموح للجماعات المحلية الاقتراض منها، حيث يسمح النظام الإنجليزي الاقتراض من (البنوك، إصدار أسهم والسندات في الأسواق المالية) في حين تتجه معظم دول العالم المتقدم والنامي إلى إيجاد مؤسسات ائتمان خاصة لهذا القرض كما تلجأ إلى تحديد معدلات الفائدة والمشاريع التي تخضع للتمويل، بغرض ضمان تسديد القروض في آجالها، كما قد تلجأ السلطات المحلية إلى طلب موافقة الحكومة المركزية في حالة اللجوء إلى اقتراض مبالغ تزيد قيمتها عن حد معين، وموافقة الحكومة هنا تهدف إلى تحقيق عدة إغراض منها:[1]

- ممارسة نوع من الرعاية على المصروفات الرأسمالية للوحدات المحلية مما يساعدها على توجيه هذه الأخيرة بما يتوافق وسياسات الدولة الاقتصادية والمالية.
- التحكم في أسعار الفائدة من خلال التحكم في الطلب عليه وتوزيعه على مدار السنة.
- الحفاظ على السمعة المالية للسلطات المحلية، عن طريق التأكيد على إمكانية السلطة المحلية في الوفاء بقيمة القرض وفوائده المحددة.
- تأكيد سلامة المشروعات التي تمول من حصيلة القروض ولزومها للوحدة المحلية طالبة القرض حتى لا تتعرض المشروعات المحلية للفشل.

وجدير بالذكر أن القروض الموجهة للمحليات، قد تأتي من خارج البلد أي من دول أخرى أو منظمات دولية مهتمة بالتنمية المحلية وهنا تلعب الحكومة المركزية في الغالب دور الوسيط، من حيث تنظيم القروض وضمان تسديدها في مواعيدها المحددة، والحفاظ على مبدأ توظيفها بالكفاءة التي تضمن عدم الوقوع في مشاكل مستقبلية.

رابعا: المشاركة الشعبية

لقد دلت الدراسات العالمية في تقييم نماذج التنمية ومدى فعاليتها، من حيث حدودها الاقتصادية ومستهدفاتها الاجتماعية، أن الفارق قد تزايد، مما أدى إلى نمو الإحساس

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 102.

بخيبة الأمل في « التنمية بحد ذاتها »، وقد ظهر أن فلسفة التنمية قد بنيت على افتراضات خاطئة، افتقرت إلى البعد الاجتماعي والنفسي وهي المسؤولة عن « تخلف التنمية »، حتى أن بعض الدارسين من باب السخرية، أشار إلى أن التخلف التقليدي، لا ينبغي دراسته إلا باقترانه مع دراسة تخلف العلم التنموي، لهذا أشار العديد من الباحثين إلى قضايا ذات أهمية قصوى لنجاح التنمية، وعلى رأسها الاهتمام بالمشاركة الجماهيرية و المتمثلة في « إرادتها ووعيها »، إذ أن الوعي الحقيقي بالتخلف وأهمية التنمية ، يعد مقدمة ضرورية لدفع عملية المشاركة ،وهذا لكون مشاركة الجماهير في عمليات التغيير خلال المرحلة الراهنة ،قد أصبحت من أهم الركائز التي تعتمد عليها عملية تنمية مجتمعنا ،لا لأن المشاركة تدعم الجهود الحكومية وتكملها فحسب، لكن لأن لها في نفس الوقت أثرها في إعادة التنظيم الاجتماعي، والربط بين الفرد والمجتمع، وتعميق الممارسة الديمقراطية، إذ أن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطنين في تحمل مسؤوليات التفكير والعمل من اجل مجتمعهم.

أولا:مفهوم المشاركة:

تعتبر قضية المشاركة الشعبية، محور اهتمام كثير من العلماء والمختصين والمهتمين بالتنمية المحلية، حيث تناولوا مفهوم المشاركة بنوع من الإسهاب، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعاريف:

أوضح الأستاذ« **عبد المنعم شوقي** »:« أن المشاركة مبدأ و مدخل أساسي للتنمية مرتبط بتحقيق النقاط الآتية :

- أن تؤدي إلى تعليم الشعب عن طريق الممارسة، فيعرف مع مرور الوقت كيف يحل مشكلاته.
- أن تؤدي إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة والشعب.
- تعني المشاركة تدعيم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة.
- تؤدي المشاركة إلى تدعيم الفكر الحكومي بكثير من الآراء الشعبية الفعالة.
- تؤدي المشاركة إلى قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في مقابلة احتياجات الشعب».[1]
- كما يرى «**سكبت**»: « أن المشاركة تشير إلى الاعتقاد، بأن الحكومة يجب أن تكون أداة، يمكن أن تعبر عن رغبات المواطنين، وتختار لهم البرامج، وتخدم

[1] عبد المنعم شوقي، مشاركة المواطنين في التنمية الريفية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1993، ص.ص62.63.

المجتمع، بطريقة أفضل، حينما يتم إشراك كل فرد مباشرة في اتخاذ القرارات التي تمس حياته».

ويعرف البعض الآخر المشاركة في أنها« إسهام قيادات المجتمع، بالجهود الذاتية، لما فيه مصلحة المجتمع الذي ينتمون إليه». [2]

كما تعرف أيضا بأنها« الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما، بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها، وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف»، ومن كل ما تم ذكره يمكن إعطاء تعريف شامل للمشاركة الشعبية بأنها:« العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط حياة مجتمعه، في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإتاحة الفرص الكافية له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع، وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف».

ثانيا:عناصر المشاركة: [3]

في ضوء الإطار التحليلي السابق لمفهوم المشاركة الشعبية يمكن تحديد مجموعة من أهم عناصر ها وهي:

- إن المشاركة عملية يتم من خلالها تحديد الأهداف العامة للمجتمع.
- تتم المشاركة في منظمات مختلفة للتنمية تسعى لتحقيق أهداف المجتمع.
- تقوم المشاركة على أساس من الديمقراطية.
- تتم المشاركة بدافع ذاتي من قبل أفراد وجماعات المجتمع.
- تعتمد على روح المسؤولية الاجتماعية والانتماء للمجتمع، من خلال مساهمة المواطنين في حل مشكلاتهم. [1]
- تعتمد المشاركة على الجهود الأهلية المنظمة.
- أيضا تعتمد على الجهود الحكومية لتلبية احتياجات المجتمع.
- تمارس المشاركة من خلال برامج التنمية المحلية المختلفة. [2]
- تشمل التنمية بمفهومها الشامل المساهمة في العمليات التخطيطية، وتحديد الأهداف وعمليات التنفيذ والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية.

---

[2] هناء حافظ بدوي، مرجع سابق ، ص 177

[3] نفس المرجع، ص 166.

[1] هناء حافظ بدوي، مرجع سابق، ص 179

[2] سميرة كامل ، التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية ، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1984 ، ص.ص 133.134.

- يعتبر العنصر البشري أساس المشاركة والمساهمة والاهتمام به، وإكسابه الخبرات والمهارات، وتعويده على المشاركة في التنمية المحلية، مما يمثل هدف أساسي للتنمية المحلية.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين أساسيين، تناولنا في المبحث الأول ماهية التنمية المحلية الذي يعد من المفاهيم التي شغلت و لا تزال تشغل المفكرين و الحكومات ولأن التنمية المحلية لا تكون ذات فاعلية إلا بوجود حكامه محلية راشدة و هذا ما تناولناه في المبحث الثاني.

و حتى تكتمل التنمية المحلية و تحقق أهدافها كان لابد أن نشير إلى مقوماتها الأساسية وهي: المقومات المالية، البشرية و التنظيمية، و التي تعتبر توفرها مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف التنمية المحلية، و التي يمكن تلخيصها في هدفين أساسيين هما:

- أهداف انجاز و تشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية و مالية.
- أهداف معنوية و تشمل كل المتغيرات السلوكية و المعرفية و المهارية التي تطرأ على سكان الإقليم أثناء مشاركتهم و قيادتهم عملية التنمية المحلية.

تعتبر الإدارة في العصر الحديث من الوسائل الضرورية للتنسيق بين جهود مختلف الأطراف الفاعلة في تسيير وسائل التنمية لتحقيق مستوى راقي للحكم الراشد و هذا ما تناولناه في المبحث الثاني حول الاستغلال الأمثل للموارد البشرية و الاقتصادية لكل مجال أو إقليم ، كما أصبحت الحاجة ماسة لاستخدام الأساليب العلمية الحديثة في إدارة شؤون المجتمعات، إذ أصبحت الإدارة معيار التمييز بين المجتمعات المتقدمة و المتخلفة، فهناك إدارة جيدة مؤدية لدورها في التنمية و إدارة عاجزة عن أداء وظيفتها، و ذلك بمدى الأداء الإداري بإشراك جميع الفاعلين الحقيقيين في إحداث تنمية فعالة تخلق توازن .

و لكي تحقق التنمية المحلية أهدافها لا بد أن يتوفر لها عبر الزمن الموارد الكافية لتمويلها و ذلك من خلال مجموعة من الأساليب المستخدمة لتوفير الاعتمادات المالية لتنفيذ مختلف الأعمال و المشاريع سواء كانت مصادر ذاتية كالضرائب المحلية، الرسوم المحلية، نواتج استغلال و استثمار المرافق العامة المحلية و أخيرا المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية، أما المصادر الخارجية فتتمثل في الإعانات التي تقدمها الحكومات إلى الجماعات المحلية لمساعدتها على القيام بواجباتها، بالإضافة إلى القروض التي تحصل عليها الجماعات المحلية من المؤسسات المالية مثل البنوك وفق شروط و ضوابط معينة، بالإضافة إلى التبرعات والهبات التي تأتي من أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين.

و مما سبق نرى مدى حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي و الرشادة في استخدام هذه الأموال لتحقيق الأهداف المنشودة و لذلك لابد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل التمويل المحلي الأمثل الذي يحقق أهداف التنمية المحلية بكفاءة وفاعلية، و يجسد الاستقلالية الفعلية للجماعات المحلية.

التنمية المحلية في الجزائر في ظل برامج دعم النمو 2001 – 2014

تمهيـــــــد:

تسعى الكثير من الدول سواء النامية أو المتقدمة إلى زيادة معدلات التنمية في المجتمعات المحلية من منظور أن المزيد من التنمية المحلية يؤدي إلى مزيد من التنمية على مستوى القومي ولكي تحقق التنمية المحلية أهدافها فلا بد أن يتوافر لها عبر الزمن المقادير اللازمة من التمويل المحلي، بالإضافة إلى نظام إداري كفئ وفعال، برزت الأهمية القصوى لتجسيد المبادئ الأساسية للتنمية المحلية بالجزائر، وكذا اعتبارها شريكا أساسيا في عملية التنمية الشاملة، وبالتالي ضرورة تفعيل الوحدات المحلية ممثلة في الجماعات المحلية، من خلال ضمان توفير جميع الوسائل المادية والمالية، التي تكفل لها القدرة على قيامها بالدور المناط بها في عملية التنمية، في ظل مشاركة شعبية مؤمنة بمبدأ فعالية المجتمع المحلي على تحقيق النهضة التنموية، وكذا الثقة في قدرة القيادات المحلية على تحمل مسؤولياتهم، ولاشك أن التطور الديمقراطي والاقتصادي في الجزائر يرتبط نجاحه أو فشله بحدوث أو عدم حدوث تطور مشابه على مستوى هياكل الدولة، وانطلاقا من كل هذه الاعتبارات صدر قانون البلدية لسنة 1990 وقانون الولاية 1990 ليواكبا التحولات الدولية وتأثيراتها على وظائف الدولة، ثم جاء قانون البلدية سنة 2011 و قانون الولاية سنة 2012 ليتماشى والإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر، وبما أن المجالس المحلية تمثل الوحدة الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر، وتشكل الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية، خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسات العامة للدولة، ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة رصد و تحليل وظائف وأدوار وحدات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات العامة، وهذا حسب النصوص القانونية والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر والواقع المحلي وصعوباته وتحدياته.

إذن ومن أجل دراسة واقع مقومات التنمية المحلية بالجزائر، قمنا باستعراض مختلف جوانب النظام الإداري اللامركزية بالجزائر، وكذا برامج دعم النمو خلال الفترة (2001–2014)، وبالخصوص دور هذه الأخيرة، ومدى مساهمتها في خروج الجزائر من أزمتها الخانقة طوال عشرية التسعينات من القرن الماضي، وقد تناولنا مبحثين اثنين و هما :

- **المبحث الأول:** منظومة الجماعات المحلية بالجزائر و دورها في التنمية المحلية.
- **المبحث الثاني:** التنمية المحلية في الجزائر في ظل برامج دعم النمو.

المـــــــبحث الأول: منظومة الجماعات المحلية بالجزائر و دورها في التنمية المحلية

يتألف الحكم المحلي من مجموعة من المؤسسات، والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعاتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم، وتسوية اختلافاتهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي، ويتطلّب ذلك شراكة بين كلّ من مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية تحقيق تنمية محلية، كما يتطلب تمكين الحكومات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها حتى تغدو قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية سريعة الاستجابة ومسئولة عن هموم واحتياجات المواطنين كافة، وفي الوقت ذاته تكون مهتمّة بتعزيز الديمقراطية الشعبية و المشاركة في عملية التنمية المحلية، وتعتبر نظام الإدارة المحلية نظم ذات خصائص اجتماعية وخصائص سياسية، فهي اجتماعيا تتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى، وكذلك تتأثر بالعادات والتقاليد للأفراد والجماعات المحلية، ويجب أن تتوفر عدة شروط حتى يكون الحكم المحلي "صالحاً" ومنها: الشرعية أي أن تحترم الشعوب المحكومة قرارات السلطات وأن تعتبرها شرعية، و أن يتوفر الإدماج الاجتماعي، والتمكين، وتساوي الأصوات، والمشاركة (بغض النظر عن النوع الاجتماعي، والشباب، والطبقة الاجتماعية، والدين).

المطلب الأول:الإدارة المحلية و دورها في العملية التنموية

لم تخرج الجزائر عن نمطها الإداري غداة استقلالها، نظرا لأنها بالأساس ورثت عن النظام الاستعماري هيكلا للجماعات المحلية، بدأ العمل به بمقتضى المادة 54 من قانون 20 سبتمبر 1947، والتي نصت على أن الجماعات المحلية هي بالأساس البلدية والولاية، وبعد الاستقلال أخذ المشرع على عاتقه ظروف إصلاح النظام الإدارة اللامركزية، بما يخدم مصالح الشعب بعد أن كان في خدمة المستعمر، ولهذا فقد نصت المادة 9 من دستور 1963 على ما يلي:« تتكون الجمهورية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد حقل امتدادها واختصاصاتها، ويعتبر أساسا للمجموعة الترابية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية»[1]، ونصت المادة 36 (فقرة ثانية) من دستور 1976 على ما يلي:

[1] الجريدة الرسمية، دستور 1963، المادة 9، العدد 64، 1963، ص5.

«البلدية هي المجموعة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في القاعدة»[1]
أما المادة 15 من الدستور الحالي 1996 فنصت على أن: «الجماعات الإقليمية هي: البلدية، والولاية، والبلدية هي الجماعة القاعدية» كما تنص المادة 16 منه على ما يلي: «يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية».[2]

وعليه فالإدارة المركزية الإقليمية بالجزائر أو ما يسمى أيضا بالإدارة المحلية أو الجماعات المحلية إنما تقوم على وحدتين إدارتين هما: البلدية والولاية.

أولا: البلدية/ بعد الهجرة الجماعية للإطارات الأوروبية عقب خروج الاستعمار الفرنسي، تم تقليص عدد البلديات للتمكن من تسيرها عن طريق تعيين مندوبيات خاصة، تشكلت أساسا من ممثلين عن قدماء المجاهدين، والمناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني، وقد اعتبر دستور 1963 البلدية "الحوز" أساسا للمجموعة الترابية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية وهو التوجه نفسه الذي أكده ميثاق الجزائر لسنة 1964، كما أن الأمر رقم 67-24 الصادرة في 18 جانفي 1967 والمتضمن لقانون البلدية، يشكل أساس التنظيم البلدي بالجزائر، بحيث يمثل محاولة «لبعث الديمقراطية في النظام الإداري»، وطبقا لهذا الأمر كان التنظيم البلدي يقوم على الهيئات التالية:

- **المجلس الشعبي البلدي:** وهو هيئة منتخبة بالاقتراع العام، يتألف من 9 إلى 39 عضو، حسب عدد السكان بالبلدية، وله بموجب هذا الأمر صلاحيات متعددة ومتنوعة، تتماشي مع الاختيار الاشتراكي السائد آنذاك.
- **المجلس التنفيذي البلدي:** يضم بالإضافة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي عدد من نواب الرئيس.
- **رئيس المجلس الشعبي البلدي:** ينتخبه المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه، وهو يتمتع بالازدواجية في الاختصاص، حيث يمثل الدولة تارة ويمثل البلدية تارة أخرى.

وفي نفس السياق، فقد كرس الدستور والميثاق لسنة 1976 ،الاهتمام بالموضوع، حينما تم ترسيخ سياسة اللامركزية عن طريق المجالس المنتخبة محليا، حيث كانت «البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في

---

[1] الجريدة الرسمية، دستور 1976، المادة 36، العدد06، 1976، ص 14.
[2] الجريدة الرسمية، دستور 1996، المادة 15 و 16، المؤرخ في 08 ديسمبر1996، العدد76.

القاعدة»، كما لعب حزب جبهة التحرير الوطني في ظل هذا النظام التأسيسي القائم منذ البداية على مبدأ الحزب الواحد، دور معتبرا في تشكيل ومراقبة هيئات البلدية.[1]

من خلال قانون جديد ينظم الجماعات المحلية في ظل النظام السياسي الجديد وهو القانون رقم 90-08 الخاص بالبلدية والقانون 90-09 الخاص بالولاية، الصادران في 07 أفريل 1990، وفيما يلي أهم جوانب تنظيم البلدية وفقا لهذا القانون حيث سنتطرق إلى هيئات البلدية ومن ثم آليات الرقابة عليها:

أولا- هيئات البلدية: تنص المادة 13 من قانون البلدية 90-08 الصادر في 07 أفريل 1990 على ما يلي: « هيئتا البلدية هما: المجلس الشعبي البلدي، رئيس المجلس الشعبي البلدي».

وإضافة إلى هيئتي البلدية الواردتين بالمادة 13 من قانون البلدية تقوم إدارة البلدية على أجهزة إدارية، بها موظفون عموميون وعمال تختلف باختلاف حجم البلدية، وان كانت تتمثل أساسا بوجود أمانة عامة ومصالح بلدية « المحاسبة والمصالح التقنية والعمران...الخ».

أ-المجلس الشعبي البلدي: إن الإصلاح البلدي الذي جاء به القانون 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 والنصوص اللاحقة له، تضمن شروط تأليف المجلس الشعبي البلدي وعمله وصلاحياته، وفق التعددية الحزبية[2]، تأليف المجلس الشعبي البلدي من المجلس الشعبي البلدي هو جهاز يتألف من أعضاء منتخبين، يتراوح عددهم بين سبعة أعضاء وعشرون عضوا، حسب عدد سكان البلدية، وينتخب لمدة خمس سنوات من قبل سكان البلدية، بالاقتراع العام المباشر والسري، وبهذا فالمجلس الشعبي البلدي يشكل إطارا للتعبير عن الديمقراطية محليا ويمثل قاعدة لامركزية، و آلية لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، و يعمل المجلس الشعبي البلدي ضمن أربعة دورات عادية في السنة إضافة إلى الدورات الاستثنائية، وتكون جلساته علنية، أما بالنسبة للتنظيم الداخلي، يُشَكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجان دائمة ومؤقتة لمعالجة المسائل التي تهم البلدية.

---

[1] ABDERAHEMANE Ramili ,Les institutions administratives algériennes, 2eme édition, société nationale d'édition et de diffusion ,1972, page 117et 118.

[2] الجريدة الرسمية، القانون رقم 90-08، المتعلق بالبلدية، والصادر في 07 أفريل 1990، المواد 14 إلى المادة 46، العدد15، ص 488.

يتولى المجلس الشعبي البلدي كل الصلاحيات التقليدية للمجلس البلدي، وكذلك الصلاحيات ذات طابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتتمثل الصلاحيات التقليدية في التصويت على الميزانيات، وعلى الأعمال الإدارية المتعلقة بأملاك البلدية، وعلى قبول الهبات والتبرعات ويقر الصفقات الخاصة بالبلدية، أما الصلاحيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فتتعلق بنشاط التعمير والهياكل والتجهيز والتكفل بالمدارس ونشاط الأجهزة الاجتماعية وقطاع السكن، ونشاط الصحة والنظافة والمحيط، ونشاط الاستثمارات الاقتصادية ولانجاز هذه النشاطات تستعمل البلدية طرق التسيير الآتية: الاستغلال البلدي المباشر والمؤسسة العمومية والامتياز.

يتصرف رئيس المجلس الشعبي البلدي أحيانا باسم البلدية، وأحيانا باسم الدولة، ويتخذ الرئيس قراراته على شكل قرارات بلدية يعلم المواطنين بها، بواسطة النشر إذا كانت ذات طابع عام وبواسطة التبليغ إذا كانت تتضمن إجراءات فردية.

- **صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية:** يكلف الرئيس بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي، ومثال ذلك تمثيل البلدية في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالات، وفي كل أعمال الحياة المدنية والإدارية، ويقوم تحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية وإدارتها، كما يُعد رئيس المجلس الشعبي البلدي ميزانيات البلدية ويتولى تنفيذها بعد المصادقة عليها من طرف السلطات الوصية.

- **صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة:** صلاحيات الرئيس بصفته ممثلا للدولة عديدة نذكر منها: يتولى تحت سلطة الوالي نشر وتنفيذ القوانين والتنظيمات في إقليم البلدية، السهر على حسن النظام والأمن العموميين وعلى النظافة العمومية، كما لرئيس المجلس صفة ضابط الحالة المدنية، وجدير بالذكر هنا أن رئيس المجلس الشعبي البلدي حين يمارس مهامه كممثل للبلدية، فإنه يخضع لرقابة الإدارة من طرف الوالي، أما حين يقوم بممارسة مهامه كممثل للدولة فإن الرقابة عليه تكون من السلطة الرئاسية للوالي، بكل ما يترتب عن ذلك من نتائج التمييز بين السلطة الرئاسية والوصاية الإدارية، للقيام بهذه الصلاحيات للمجلس الشعبي البلدي ورئيسه ، لا بد من وجود تنظيم إداري يتكفل بهذه المهمة ويتكون هذا التنظيم من عدة مصالح، حسب أهمية كل بلدية وبصفة عامة نجد المصالح التالية:* الأمانة العامة ،* المصالح الإدارية،*المصالح التنفيذية،* المصالح الأخرى.

– **الرقابة الإدارية على البلدية:** الرقابة الإدارية على البلدية هي في شكل رقابة وصائية حيث تكون هناك رقابة على المجلس الشعبي البلدي ورقابة تسلسلية على الجهاز التنفيذي.

ثانيا:الولاية

– **الإطار القانوني والوظيفي للولاية:** تعتبر الولاية كوحدة إدارية لامركزية تتوفر فيها مقومات اللامركزية الإدارية وهي تمثل السلطة الوصية على البلدية، ويتطلب هذا دراسة الجانب القانوني والوظيفي للولاية.

أ– **إنشاء الولاية:** صدر ميثاق الولاية في 26 مارس 1969 وتبعه قانون الولاية بالأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23 أفريل 1969 [1]، حيث اعتبر الولاية كوحدة تصل بين الدولة والبلديات فهي لا تعد خلية لامركزية فحسب بل هي أيضا دائرة إدارية تعكس نشاط الإدارات البرية.

تتمتع الولاية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتقوم بنشاطات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية تحت رقابة السلطة المركزية ويتولى إدارة الولاية كل من الوالي والمجلس الشعبي الولائي، بالإضافة إلى أجهزة الإدارة العامة للولاية، فبموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرخ في 23 جويلية 1994 أصبحت الإدارة العامة للولاية تقوم على: الأمانة العامة، المفتشية العامة، الديوان، رئيس الديوان ورئيس الدائرة، فالولاية يتم إنشاؤها بواسطة قانون يحدد اسمها ومركزها الإداري والحدود الإدارية لها.

- **المجلس الشعبي الولائي:** وهو هيئة منتخبة على غرار المجلس الشعبي البلدي.
- **المجلس التنفيذي للولاية:** ويتشكل تحت سلطة الوالي ومن مديري ومسؤولي مصالح الدولة المكلفين بمختلف أقسام النشاط في إقليم الولاية.
- **الوالي:** وهو حائز سلطة الدولة ومندوب الحكومة بها ويعين من طرف رئيس الدولة.

أولا– هيئات الولاية:

أ–**المجلس الشعبي الولائي:** المجلس الشعبي الولائي هو جهاز يمثل لا مركزية التسيير وهذا عن طريق الانتخابات التي تعطي الديمقراطية في اختيار أعضائه لتمثيل الشعب لمدة خمس سنوات.

---

[1] الجريدة الرسمية، من الأمر 69–38، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 23 ماي 1969، المادة 03، العدد44، ص51.

وتشكيل المجلس الشعبي الولائي يمكن أن نذكر أن: [1]

- عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائي يتراوح بين 35 و55 عضوا على أن تكون كل دائرة انتخابية ممثلة بعضوين على الأقل.
- يتم وضع قائمة المرشحين للمجلس الشعبي الولائي من طرف الأحزاب السياسية أو الأحرار.
- يتم انتخاب المجلس بالاقتراع السري العام المباشر من طرف الجزائريين والجزائريات المسجلين في القوائم الانتخابية ضمن الشروط المنصوص عليها قانونيا.
- ينتخب من بين أعضائه رئيسا للمجلس وأربع نواب يُكونُونَ مكتب المجلس الشعبي الولائي.

خلافا للوضع بالنسبة لرئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يعينه أعضاء القائمة الفائزة بالأغلبية، فإن رئيس المجلس الشعبي الولائي ينتخب للفترة الانتخابية (5 سنوات) من طرف جميع أعضاء المجلس بالاقتراع، وبالأغلبية المطلقة في الدورة الأولى، وتتمثل اختصاصات ومهام الرئيس بواسطة ديوان يتكون من موظفين بالولاية، ذلك أن قانون الولاية لم يخوله اختصاص التمثيل الذي يبقى موكلا للوالي كما سنرى.

– **الدورات:** كما هو الشأن بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي فإن المجلس الشعبي الولائي يعقد دورات عادية أربعة "04" دورات عادية في السنة مدة الواحدة 15 يوما وأخرى استثنائية عندما تقتضي الحاجة إلى ذلك.

– **اللجان:** على غرار ما هو سائد في التنظيم البلدي، خول قانون الولاية للمجلس الشعبي الولائي تشكيل لجان متخصصة، لدراسة المسائل التي تهم الولاية سواء كانت مؤقتة أو دائمة، خاصة في المجالات الاقتصاد والمالية والتهيئة العمرانية والتجهيز والشؤون الاجتماعية والثقافية.

– **الاختصاصات:** لقد تأثر القانون 90–09 بالأسس والمبادئ الواردة بدستور 1989، وهو ما يتجلى من خلال تحديد صلاحيات واختصاصات المجلس الشعبي الولائي، وذلك بعد التخلي عن المذهب الاشتراكي الذي كان يكرسه دستور 1976 حيث أصبحت تتمثل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في جميع أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة، وللمجلس أن يتناول المجالات التالية:

---

[1] الجريدة الرسمية، القانون 90–09، المتعلق بالولاية، المؤرخ في 07 أفريل 1990، المواد من 09 إلى 82، العدد15، ص504.

- **الفلاحة و الري:** وذلك بالقيام بالأعمال والأنشطة التالية: *توسيع وترقية الفلاحة الوقاية من الآفات الطبيعية، التشجير، حماية البيئة والغابات والصحة الحيوانية، المياه الصالحة للشرب وتطهير المياه.
- **الهياكل الأساسية الاقتصادية:** وذلك بالقيام بالأعمال والأنشطة التالية: *تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها وترقية هياكل استقبال الأنشطة الإدارية الريفية وفك العزلة.
- **التجهيزات التربوية والتكوينية:** حيث تتولى الولاية انجاز وصيانة مؤسسات التعليم الثانوي والتقني والتكوين المهني. [1]
- **النشاط الاجتماعي والثقافي:** حيث يقوم المجلس بعدة أعمال في هذا المجال والمتمثلة أساسا في التشغيل، هياكل الصحة العمومية، أعمال الوقاية الصحية ومساعدة الفئات الاجتماعية المحتاجة للرعاية (المعوقين والمسنين)، إنشاء المؤسسات الثقافية والرياضية، وبعث تنمية التراث الثقافي والسياحي بالولاية.
- **السكن:** إذ يساهم المجلس ويشجع إنشاء مؤسسات البناء والتعاونيات العقارية.

ب- الوالي: يعتبر الوالي سلطة إدارية وسياسية في نفس الوقت، وتبين النصوص القانونية، بأنه السلطة الأساسية في الولاية، وعلى هذا الأساس يتمتع بصلاحيات هامة كونه ممثل للولاية، للوالي صلاحيات مختلفة فهناك صلاحيات مخولة له بصفته ممثل للدولة وصلاحيات بصفته ممثل للولاية:

- صلاحيات الوالي كممثل للدولة: ينشط ويراقب عمل ومصالح الدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية باستثناء: العمل التربوي والتنظيم في ميدان التربية والتكوين، تحصيل الضرائب، الرقابة المالية للنفقات العمومية وتصفيتها، إدارة الجمارك، مفتشيه العمل و مفتشية الوظيف العمومي، المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعتها أو خصوصيتها إقليم الولاية، كما يسهر الوالي علي ممارسة مهامه وفي حدود اختصاصه، و على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم، حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القانون، فضلا عن ممارسة الوالي الرقابة الوصائية على البلديات. [2]

-المصالح الإدارية بالولاية: تتمثل الإدارة المساعدة للوالي، في أجهزة إدارية تنفيذية وأخرى استشارية حيث أن الأجهزة التنفيذية تتمثل في إدارة الولاية والمصالح الخارجية للدولة، والأجهزة الاستشارية تتمثل في الهيئات الاستشارية الموجودة على شكل محلي كلجنة الموظفين واللجنة الولائية للهندسة المعمارية والبيئة.

---

[1] القانون رقم:90-09 المتعلق بالولاية، مرجع سابق، المواد من 83 إلى105، ص620.

[2] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم: 94-215 ، و المتعلق بتجديد هياكل وهيئات الإدارة العامة للولاية، المؤرخ في 23 جويلية 1994، العدد48، ص5.

– **الأجهزة التنفيذية:** نجد في الأجهزة التنفيذية كل من إدارة الولاية والمصالح الخارجية للدولة حيث تتكون من مجلس للولاية والوالي المنتدب للأمن والأمانة العامة، الديوان، ومديرية الإدارة المحلية ومديرية التنظيم العام والدائرة.

– **مجلس الولاية:** أشارت المادة 08 من قانون الولاية 1990 « أن للولاية هيئتان هما المجلس الشعبي الولائي والهيئة التنفيذية» حيث لم تذكر المجلس التنفيذي الولائي كباقي المراسيم السابقة.

– **الوالي المنتدب للنظام العام والأمن:** تم تعيين في كل من ولايات الجزائر، وهران، عنابة، وقسنطينة، والي منتدب للنظام العام والأمن في بادئ الأمر، ومن ثم عمم هذا المنصب على مستوى كل ولايات الوطن بموجب الأمر رقم:93–314 المؤرخ في 19 ديسمبر 1993 والذي تضمن إحداث مناصب مندوبين مكلفين بمهمة مساعد للأمن. [1]

أضاف المشرع الجزائري خلية أخرى إلى جانب الولاية والبلدية ألا وهي: الدائرة والتي تلعب دور الوسيط بين البلدية والولاية، فهي تعتبر مقاطعة إدارية تنشأ وتعين حدودها وفق القانون رقم 81–02 المؤرخ في 14 فيفري 1981 المتمم لقانون الولاية 1969، كما تتولى الدائرة المصادقة على مداولات المجلس الشعبي الولائي وتنشيط متابعة عمل البلدية وإنشاء المؤسسات لغرض تحقيق التنمية المحلية، و تعتبر الدائرة من هيئات الإدارة العامة للولاية حيث أن القانون رقم 90–09 لسنة 1990 لم يشر للدائرة بحيث ركز على هيئتين هما الوالي والمجلس الشعبي الولائي، و كذا المرسوم التنفيذي رقم 90–127 الصادر في 12 جوان 1990 والمتعلق بتنظيم المفتشية العامة،[2] كما أن النصوص التنظيمية التي صدرت بعد قانون الولاية لسنة 1990 مثل المرسوم رقم 91–485 لم تشر إليها كذلك وقد وَرَدَ منصب رئيس الدائرة في المرسوم التنفيذي 90–230 المؤرخ في 25 جويلية 1990، حيث يعين رئيس الدائرة بموجب مرسوم تنفيذي أي صادر عن رئيس الحكومة.

ثالثا: دور الجماعات المحلية ووسائل ممارسة مهامها

بعد ما كان يقتصر دور الجماعات المحلية على القيام بوظائف تقليدية، فقد امتد الآن ليشمل جميع المجالات، فأصبحت مسؤولة عن تسيير المرافق والممتلكات التابعة لها، كما تتكفل بتوفير الحاجيات الأولية للمواطن، لذلك نجد أن ضرورات تكريس مبدأ

---

[1] الجريدة الرسمية، الأمر رقم 93 – 314، المتعلق بإحداث منصب الوالي المنتدب للأمن والنظام العام، المؤرخ في 19 ديسمبر 1993، العدد84، ص08.

[2] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 90–127، المتعلق بتنظيم المفتشية العامة، الصادر في 12 جوان 1990، العدد24، ص798.

اللامركزية، توجب منح كل الوسائل والمسؤوليات التي تؤهل الجماعات المحلية للقيام بدور تفعيل التنمية المحلية بها، والذي يعتبر مجهودا مكملا لما تقوم به الدولة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب، حيث سنتعرض إلى دور الجماعات المحلية أولا، ثم إلى وسائل ممارسة الجماعات المحلية لاختصاصاتها.[1]

أ- دور الجماعات المحلية: تلعب الجماعات المحلية دورا رئيسيا في تجسيد تحقيق التنمية المحلية باعتباره هدفا ذوا ضروريات قصوى، حيث بالرغم من العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية، والناتجة أساسا من طبيعة العلاقة التي تربط بين الجماعات المحلية – البلدية خاصة – والدولة، إلا أن كل ذلك يمكن إصلاحه في ظل إستراتيجية الإصلاحات الجذرية، والتي تدخل فيها البلدية، كقطب قاعدي للتنمية المحلية، بشكل يفتح آفاقا وتطلعات لإنعاش التنمية المحلية بها، والتي تسهم بدورها في تعزيز التنمية الوطنية، وذلك بتدعيم الاستثمار المحلي وتشجيع القطاع الخاص، على انجاز مشاريع التنمية المحلية، وبعث التنمية المحلية من القاعدة نحو المركز، وذلك بالإشراك الفعلي للجماعات المحلية، وبالتالي المواطن في تحقيق أهدافها، المرتبطة بمشاريع التنمية المختلفة، بالإضافة إلى عملها الدؤوب لتحقيق الأهداف المسطرة في مخططات التنمية، والتي تشرف عليها الجماعات المحلية، كركيزة أساسية لتجسيد المفهوم الشامل للتنمية المحلية، حيث نصت مواد قانوني كل من البلدية والولاية سابقي الذكر، على أن هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية، أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD، والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية PSD وسنوضح كل من هذين المخططين، قبل التطرق لمختلف الأدوار التي تقوم بها الجماعات المحلية، باعتبارها تهدف في مجملها إلى تحقيق ما هو مسطر في المخططين:

* **المخطط البلدي للتنمية PCD:** هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية، حيث يقتضي مبدأ هذه الأخيرة، منح الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية، جميع الوسائل البشرية والمالية وكامل الصلاحيات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع تحميلها مسؤولية التسيير والمراقبة، والتي تأهلها لتقوم شخصيا بمهام وضع وتنفيذ إستراتيجية التنمية والتخطيط على المستوى المحلي، بما يضمن توفير الحاجات الضرورية للمواطنين، و عادة ما يشمل المخطط التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز، والتجهيزات التجارية، مما يضفي عليه طابع التجهيز، ويسمى في غالب الأحيان ببرنامج التجهيز، كما تنص

[1] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 90-230، المنظم لعمل الدوائر، المؤرخ في 25 جويلية 1990، العدد31، ص 10.

المادة: 86 من القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 والمتعلق بالبلدية، على أن تقوم البلدية بإعداد مخططاتها، والسهر على تنفيذها، في إطار توجيهات المخطط القطاعي والوطني للتنمية، وأهم أهداف المخطط البلدي هي: *تحديد احتياجات السكان،*إحصاء الطاقات البشرية والمادية المتوفرة على المستوى المحلي،* تقييم المشاريع وتقديم المقترحات الخاصة بموارد تمويلها. [1]

كما تشمل المخططات البلدية جميع المشاريع التي تعتزم البلدية انجازها في كل الميادين، حتى تضمن انسجام التنمية وتكاملها وتنسيق عملية تسجيل الاقتراحات، فضلا عن القيام بدراسات تتعلق بما يلي: إمكانية انجاز المشروعات وصلاحيتها، تقدير التكلفة تقديرا دقيقا، آجال الإنجاز والنتائج المرجوة.

وجدير بالذكر أن تسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي، بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه، حيث وبعد تحضير المدونة وترتيب العمليات حسب الأولويات، ترسل إلى المجلس التنفيذي للولاية، قصد دراستها، وبعدها يصدر الوالي بطاقة تحمل التراخيص المناسبة لكل عملية طبقا لتعليمات وزير الداخلية واجتماعات مجلس الوزراء.

* **المخطط القطاعي للتنمية PSD:** هو مخطط ذو طابع ولائي ويتعداه إلى الطابع الوطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي، وهو الذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويتم تحضير المخطط القطاعي للتنمية، بطرح اقتراحات مشاريعه على المجلس الشعبي الولائي ليصادق عليها، وبعد ذلك تتم دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات إليها.[2]

ومن أجل الوصول إلى تحقيق أكبر معدلات التجسيد للمخططات البلدية والقطاعية، فقد عرفت الأدوار التي تلعبها الجماعات المحلية، تحولات وتطورات كبيرة، تشمل جميع المجالات كالآتي:

❖ **الدور المالي للجماعات المحلية:** إن الجماعات المحلية مسؤولة عن تسيير مواردها المالية التي تتمثل في:*حصيلة الموارد الجبائية،*الممتلكات والإعانات،*الإقتراض وقبول الهبات.

---

[1] قانون البلدية رقم 90-08، مرجع سابق، المادة 86، ص495.

[2] قانون الولاية رقم 90-09، مرجع سابق، المواد من 60 إلى 65، ص520.

❖ **الدور الاقتصادي للجماعات المحلية:** ينتظر من الجماعات المحلية، أن تلعب دورا كبيرا وضخما في المجال الاقتصادي، وذلك نظرا لأهمية هذا الدور، حيث وبعدما كانت تقتصر في الماضي على الوظائف التقليدية،فإن البلدية اليوم تعد مخططاتها التنموية، كما تسهر على تنفيذها في إطار الصلاحيات الممنوحة لها قانونا، وقد حدد قانون البلدية لسنة 1990 في مادته 86، الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها البلدية في مايلي:*توفير حاجات المواطنين الذين يقيمون داخل حدودها الجغرافية،*الاستثمارات الخاصة،*القيام بمجهودات في التعليم الأساسي،*التعمير والهياكل الأساسية وتهيئة الإقليم،*تقديم مختلف الخدمات،*السكن وحفظ الصحة. [1]

أما الولاية فبناءا على المادة 58 من قانون 90-09 سابق الذكر، فإن اختصاصات المجلس الشعبي الولائي، تشتمل بصفة عامة على أعمال التنمية الاقتصادية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة وترقية حصيلتها النوعية، كما حدد قانون الولاية لسنة 1990 في مادته 85، النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الولاية فيما يلي:*إنشاء الهياكل الاقتصادية الأساسية،*توسيع الأراضي الفلاحية،*الاهتمام بالمؤسسات والمصانع والنشاطات الاقتصادية ، مهام أخرى.

❖ **الدور الاجتماعي للجماعات المحلية:** من بين اختصاصات الجماعات المحلية في الجانب الاجتماعي نجد:

- الاهتمام بالمستشفيات والقطاع الصحي: حيث تقوم ببناء الهياكل الصحية المتمثلة في قاعات العلاج وعيادات الولادة إضافة إلى مكافحة تنقل الأمراض المعدية
- الاهتمام بقطاع السكن: حيث يجب على الجماعات المحلية أن تقوم بتوفير السكن المحترم والمريح للمواطن.
- الاهتمام بالتربية والتكوين المهني: حيث تقوم الجماعات المحلية بانجاز المؤسسات التعليمية وملحقات التكوين، كما تشجع تنمية النظام التربوي، إضافة إلى انجاز وتجهيز مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والتقني.
- تقوم بمساعدة العجزة والمسنين ودمجهم في المراكز الخاصة بهم، كما تقدم للمعوقين منح خاصة من خلال حصولهم على ملفات صفة المعوق.....

❖ **دور الجماعات المحلية في المجال الثقافي:**

- تعمل الجماعات المحلية على انجاز مؤسسات الثقافية وتسييرها وصيانتها كالمتاحف وقاعات السينما..الخ.

---

[1] شيهوب مسعود، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 138.134.

- القيام بتشجيع وتطوير الأنشطة التربوية والرياضية للشبيبة بانجاز دور الشباب.
- مساهمتها في تنمية السياحة وذلك عن طريق تطوير الفنادق الصغيرة والمطاعم والمراكز العائلية والمجمعات الصيفية وحدائق التسلية.
- حماية الثقافة.
- المحافظة على التراث الوطني وحماية الفنون الشعبية.

ومقابل هذه المهمات الكبيرة للجماعات المحلية قام المشرع الجزائري بوضع تحت تصرفها الوسائل اللازمة التي تمكنها من القيام بمهامها، ومن أهم هذه الوسائل، الوسائل المالية والاقتصادية، والتي سوف نتطرق إليها في الفرع الموالي. [2]

ب- وسائل ممارسة مهام الجماعات المحلية: لقد تميزت الوسائل والإمكانيات التي وضعها المشرع الجزائري للجماعات المحلية لمساعدتها في انجاز مهامها، بالتنوع واختلاف مصادرها، وهي تتمثل في:

ب-1- الوسائل الاقتصادية: لا يتجسد المفهوم السياسي للامركزية، إلا من خلال المحتوى الاقتصادي لذلك، حيث نصت قوانين الجماعات المحلية، على حق هذه الأخيرة في إنشاء المرافق والمقاولات المحلية باعتبارها وسائل للتدخل فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي ويتم بواسطتها تنفيذ مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المبرمجة في مخططات التنمية المحلية، كما تساهم في خلق الموارد المحلية ومناصب الشغل، وإن كان قانون الولاية قد اكتفى بالنص على القاعدة العامة المتضمنة حق الولاية في التدخل الاقتصادي، تاركا اختيار كيفية التدخل للسلطة التنفيذية للمجلس الشعبي الولائي الذي يختار الوسائل الملائمة، فإن قانون البلدية قد ميز بين نوعين من الوسائل الاقتصادية: [1]

- **النوع الأول:** يضم أساليب التسيير التقليدية المستعملة في إدارة المرافق الاقتصادية والتي تقوم بتنفيذ الخدمات التي تكون لها المصلحة العامة.
- **النوع الثاني:** وهو يشمل المرافق الاقتصادية التي تقوم من أجل تحقيق المخطط المحلي للتنمية وهي تدعى بالمقاولات المحلية أو الولائية.

ب-1-1- وسائل التدخل التقليدي: إن الجماعات المحلية تدير المرافق الاقتصادية التي تقوم بالخدمات ذات المنفعة العامة وفق أساليب تقليدية مختلفة منها:

- **المؤسسات العامة:** تسير هذه المؤسسة إحدى المرافق العامة ذات الطابع الاقتصادي، والتي تنشأ بموجب مداولات المجلس الشعبي البلدي، ويصادق

---

[1] شيهوب مسعود، مرجع سابق، ص174.

[2] قانون البلدية رقم 90-08، مرجع سابق، المواد من 132 إلى 138، ص 500.

عليها من قبل السلطة الوصية، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما يشترط أن لا تسجل أي عجز في ميزانيتها.

- **التسيير المباشر:** يعتبر من الأساليب التي تبادر بها المرافق العامة ذات الطابع الاقتصادي، والتي تنشأ بموجب مداولات المجلس الشعبي الولائي والبلدي، ويصادق عليها من قبل السلطة الوصية وهي تتمتع بميزانية مستقلة متوازنة، يمكن للسلطة الوصية حلها إذا تسبب تسييرها في اختلال التوازن المالي للجماعات المحلية.
- **الالتزام:** بموجب هذا الأسلوب تتعهد الجماعات المحلية لأحد الخواص أو لشركة بتسيير المرفق العام، وذلك بموجب عقد يدعى الالتزام، خلال فترة زمنية محددة، والتي يتم خلالها تحمل نفقات تسيير المرفق العام، مقابل الحقوق التي يدفعها المنتفعون بخدماته.

ب-1-2- وسائل التدخل الحديثة: نظرا لضعف النتائج المحصلة بواسطة الوسائل التقليدية، وبعد التطور الكبير للدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي، تم وضع تحت تصرف الجماعات المحلية وسائل أخرى جديدة تتماشى مع الدور الذي تقوم به في مجال التنمية المحلية، تتمثل في المؤسسة العمومية المحلية، حيث تنص المادة 136 من قانون البلدية لسنة 1990 على ما يلي:

« يمكن للبلدية أن تنشئ مؤسسات عمومية بلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مصالحها العمومية »[1]، كما تنص المادة 126 من قانون الولاية لسنة 1990 على ما يلي:« يمكن للولاية أن تحدث مؤسسات تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي قصد تسيير مصالحها العمومية »، والمؤسسات العمومية الاقتصادية المحلية هي شركات مساهمة محدودة المسؤولية، تملك الجماعات المحلية فيها مباشرة أو بصفة غير مباشرة جميع الأسهم أو الحصص، كما تتمتع هذه المؤسسات بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويقوم بتسييرها مدير عام، وعندما تقرر الجماعات المحلية إنشاء هذه المؤسسات يشترط أن يمر قرارها عبر مجالسها المنتخبة، والتي تحدد القيمة الواجب استثمارها، وكذلك الأنشطة الواجب استثمارها، كما يمكن أن تنشأ المؤسسة على مستوى البلدية أو بالاشتراك بين بلدتين أو أكثر، من أجل تحقيق الخدمات أو المصالح ذات المنفعة المشتركة بينهم، ومن أهم مهمات المؤسسات الاقتصادية:

- القيام بانجاز مشاريع التنمية المحلية، خاصة في المجال الاقتصادي.
- الاستفادة من الموارد الطبيعية المحلية من أجل تلبية حاجيات السكان.

---

[1] قانون البلدية لسنة 1990، مرجع سابق، المادة 136، ص500.
[2] قانون الولاية لسنة 1990، مرجع سابق، المادة 126، ص525.

➢ زيادة مصادر الثروة المحلية والمساهمة في التوازن المالي للجماعات المحلية.

ب- الوسائل المالية: لابد للجماعات المحلية أن تأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية المتاحة لها، وهي تنقسم كما أوردنا سابقا إلى مصادر داخلية وخارجية، وفي الجزائر سنقسمها إلى مجموعتين أولى وثانية هما: [1]

ب-1- المجموعة الأولى: تمثل الموارد التي تأتي مباشرة من الإيرادات الخاصة بالولاية أو البلدية، وهي تشكل الموارد الجبائية، وتَعرفُ هذه الأخيرة عجزا في تغطية نفقات الجماعات المحلية، مما يشكل عائقا خلال انجاز هذه الأخيرة لمشاريعها، وهو ما دفع بالسلطة المركزية إلى إعادة النظر في توزيع مواردها الجبائية، من خلال إصلاحات شاملة للنظام الضريبي.

ب-2- المجموعة الثانية: تُحَصَل بواسطة القروض والإعانات النهائية الممنوحة من طرف الدولة، كما يمكن للجماعات المحلية أن تطلب إعتمادات من صندوق التضامن من أجل تمويل مشاريعها التنموية.

المطلب الثاني: المجالس المحلية المنتخبة (الولائي/البلدي) و دورها في تجسيد التنمية.

وتعتبر الصلاحيات الممنوحة للمجلس البلدي و الولائي هيكلا للتعبير عن الديمقراطية داخل إقليم الولاية وما يحتويه من البلديات وممثلا للقاعدة الشعبية وتكريسا للامركزية في العديد من المجالات منها التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز وذلك بوضع المخططات التنموية على المدى القصير والمتوسط والطويل والمصادقة عليه في رسم النسيج العمراني وتطوير الأنشطة الاقتصادية، وأيضا بالنسبة للمجال الاجتماعي، بإنجاز المرافق الصحية والرياضية والثقافية والمحافظة على الممتلكات والأوقاف وتطوير السياحة وتنظيم السكن وترقيته، أما فيما يخص المجال المالي بالتصويت على الميزانية الأولية والإضافية، ويتعدى ذلك إلى الميزانية الغير المتوازنة بقيام الوالي بإعادتها، ثم إعادة طرحها من جديد للمداولة، ويقع عبئ تدعيم البلدية ماديا على عاتق الدولة، كما تعمل الولاية والبلدية معا على تطوير الأنشطة الاقتصادية وتشجيع المتعاملين اقتصاديين خاصة في المجال السياحي وتدعيم صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية لكونها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستدلال المادي من أجل المساهمة في التنمية المحلية.

---

[1] الجريدة الرسمية، قانون الولاية رقم 12-07، المادتين 12 و59، العدد12، 2012، ص.ص 24.5.

أولا: دور رئيس المجلس الشعبي الولائي في الإشراف على تحقيق التنمية.

يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة أساسية وحتمية في تشكيل وتسيير إدارة الولاية باعتبارها جماعة لا مركزية إقليمية، ويمكن تعريفه على أنه الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية، والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقوقهم في تسييره والسهر على تسيير شؤونه ورعاية مصالحه، كما أن رئيس المجلس الشعبي الولائي هو أعلى قمة الهرم الترتيبي في التشكيل والتسيير والرعاية والإشراف على هيكلة المجلس الشعبي الولائي.

إن المجلس الشعبي الولائي ينتخب رئيسه من بين أعضاءه للعهدة الانتخابية بأسلوب القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، وفي حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، يمكن للقائمتين الحائزتين على 35% على الأقل من المقاعد تقديم مرشح، وفي حالة عدم حصول أي قائمة على نسبة 35% على الأقل يمكن لجميع القوائم بقديم مرشح عنها، ويعلن رئيسا للمجلس الشعبي الولائي المترشح الذي تحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات، وفي حالة تساوي الأصوات المحصل عليها يعلن المترشح الفائز الأكبر سنا حسب المادة 59 من قانون الولاية رقم 12- 07،[1] ويقوم رئيس المجلس الشعبي الولائي بإخبار مساعدين أو أكثر منهم واجب لإنابته في حالة غيابة، وبتفرغ الرئيس لمهامه الانتخابية ويتقاضى تعويضا عن ذلك، لرئيس المجلس صفة الناطق الرسمي للمجلس الشعبي الولائي، إن دور رئيس المجلس يشمل جميع أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة، ويشرف أيضا على دور المجلس في تجسيد اللامركزية الإدارية ومبدأ ديمقراطية الإدارة العامة ومبدأ المشاركة الشعبية في التعبير عن احتياجات السكان، ويتم انتخابه من قبل المواطنين الذين يقيمون في إقليم الولاية، وينظم رئيس المجلس الشعبي الولائي دورات خاصة لتنظيم و تسيير أعمال اللجان، والمصادقة وإعداد النظام الداخلي الخاص بهاته اللجان من خلال عقد 4 دورات في السنة، ومدة كل دورة 15 يوما على الأكثر.

و يترأس مكتب المجلس مع ثلاثة نواب وكاتب عام الذي تكون له وجوبا صفه نائب الرئيس ويهتم هذا المكتب بما يلي:

- ❖ تمثيل المجلس الشعبي الولائي خلال الجلسات المشتركة بين الوالي والمجلس.
- ❖ قيادة وتنظيم وإدارة عملية سير الجلسات ومداولات المجلس.
- ❖ تنسيق أعمال اللجان المجلس واختصاصات الوالي.
- ❖ القيام بمهمة الرقابة اللازمة على مستوى المجلس.
- ❖ عقد دورة استثنائية بناءا على طلبه (رئيس المجلس الشعبي الولائي).

---

[1] قانون الولاية رقم 12-07، مرجع سابق، المواد 14، 15، 22، ص13.

دور رئيس المجلس الشعبي الولائي في تسيير هيئة المداولة: طبقا للمواد 51، 52، 53، 54 من القانون رقم 12-07(المتعلق بالولاية) يتداول المجلس الشعبي الولائي في الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه باستثناء الحالات المنصوص عليها صراحة من هذا القانون، وتتخذ المداولات على مستوى المجلس الشعبي الولائي بالأغلبية البسيطة لأعضاء الحاضرين أو الممثلين عن التصويت، وفي حالة تساوي الأصوات يكون الصوت الرئيس مرجحا، ويتولى كتابة جلسة المداولات موظف يختاره رئيس المجلس الشعبي الولائي، وفي خلال(08) أيام التي تلي اختتام الدورة، وينشر ملخص عن المداولة في لوحة الإعلانات المخصصة لإعلام الجمهور.

ويحق لكل شخص أن يطلع على محاضر المداولات وأخذ فسخه منها، على نفقته باستثناء الجلسات السرية، وفي هذه إشارة لممارسة المواطنين القاطنين في إقليم الولاية من مباشرة الرقابة على أعمال المجلس.

يتم تسجيل المداولات حسب الترتيب الزمني لها في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة إقليميا، فيتم توقيعها من قبل رئيس المجلس الشعبي الولائي والأعضاء الحاضرين عند التصويت، ويقوم رئيس المجلس الشعبي الولائي بإيداعها في أجل (08) أيام إلى السيد الوالي مقابل وصل الاستلام.

ويتم تحديد كيفيات تطبيق المادة 52 من هذا القانون عن طريق التنظيم ويبطل بقوة القانون مداولات المجلس الولائي:

- ❖ المتخذة خرقا للدستور وغير مطابقة للقوانين والتنظيمات.
- ❖ التي تمس رموز الدولة وشعاراتها.
- ❖ غير المحررة باللغة العربية.
- ❖ التي تتناول موضوع لا يدخل ضمن اختصاصاته.
- ❖ المتخذة خارج الاجتماعات القانونية للمجلس.
- ❖ المتخذة خارج مقر المجلس الشعبي الولائي، مع مراعاة أحكام المادة 23. [1]

يجوز لرئيس المجلس الشعبي الولائي أن يطعن باسم الولاية لدى الجهة القضائية المختصة في القرار الصادر عن وزير الداخلية الذي يبطل المداولة أو يعلن عن إلغاءها أو يرفض المصادقة عليها، وينعقد الاختصاص بالنظر للطعون الموجهة ضد قرارات وزير الداخلية لمجلس الدولة الذي حل محل الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا.

* صلاحيات رئيس المجلس الشعبي الولائي في السهر على تنفيذ خطط التنمية

تقوم الولاية بوظائف متعددة ومختلفة في نطاق اختصاصها الإقليمي عن طريق أجهزتها خاصة المجلس الشعبي الولائي الذي يعالج جميع الشؤون التابعة للاختصاصات وصلاحياته وعن طريق المداولة، يتداول بشأن المهام والصلاحيات التي يحددها القانون

---

[1] فريدة قصير مزياني، مبادئ القانون الإداري، باتنة: مطبعة عمار قر في، 2001، ص75.

والتنظيمات حول كل قضية تهم الولاية تقدم باقتراح ثلث أعضاء المجلس أو الرئيس أو الوالي، لذا فإن صلاحيات المجلس الشعبي الولائي تتمثل في:

❖ على المستوى الاقتصادي و الفلاحي: ويقوم رئيس المجلس بالمصادفة على مخططات الولاية من أجل ضمان التنمية الاقتصادية، و يتخذ كافة الإجراءات التي تشجع وترقي الاستثمار الاقتصادي على مستوى الولاية، تجسد العمليات التي تهدف إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية من خلال اتخاذ تدابير وقائية من الكوارث والآفات الطبيعية، العمل على إنجاز أشغال التهيئة والتطهير، كما يقوم رئيس المجلس بمبادرات من أجل حماية الثروة الغابية والثروة الحيوانية.

❖ على مستوى التهيئة العمرانية والتجهيز: يقوم رئيس المجلس بتوجيه نشاطات المجلس وتهيئة مشاريع طرقات الولاية وصيانتها وتصنيفها وترقية هياكل الاستقبال على مستوى الولاية.

- توجيه مصالح الإنارة.....إلخ في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز.

❖ على المستوى الاجتماعي والثقافي: يقوم بعقد ملتقيات خاصة في مجال الشغل والتنسيق مع المصالح المكلفة بذلك.

- القيام بالمبادرات والأعمال الخيرية الموجهة ذات الطابع الإنساني مثل: المعوقين والمسنين.

- عقد اتفاقيات توأمة مع المجالس الشعبية الأجنبية، من خلال بعث تنمية التراث الثقافي والسياحي.

- تشجيع التنمية السكنية من خلال ترقية برامج الإسكان رفقة أعضاء المجلس.

❖ على المستوى السياحي: يتخذ رئيس المجلس من خلال الصلاحيات المخولة له كل إجراء يساعد في استغلال القدرات السياحية داخل الولاية.

❖ على المستوى المالي: يقوم رئيس المجلس الشعبي الولائي بالمشاركة في التصويت على الميزانية وضبطها بأنواعها سواء كانت الميزانية أولية أو نهائية أو إضافية.

ثانيا: دور المجلس الشعبي البلدي

تم سن قانون البلدية في الجزائر بموجب الأمر 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 وتم تعديله بسن قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، فالغاية هنا تفعيل دور رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعطاء صلاحيات مرتكزة على رئاسة المجلس الشعبي البلدي.

يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي الدعامة و الركيزة التي ترتكز عليها الدولة من خلال الوحدة الإدارية المتمثلة في البلدية، فهو حلقة الوصل بين الإدارة المركزية والمواطن في كل أرجاء القطر الجزائري، لأن هذا النظام الإداري يقوم على مبدأ سلطة توزيع صنع القرارات والصلاحيات بين السلطة المركزية والبلدية مع الولاية، تنفيذ المهام

التنموية والتخطيطية المسنودة إليه، ويقوم بتفعيل دور السلطات المحلية من خلال:

- ✓ تعزيز دور البلدية في تحمل مسؤوليتها اتجاه المواطنين في عملية التنمية.
- ✓ العمل على إنجاح الخدمات العامة، و تطبيق الديمقراطية من خلال برنامجه الانتخابي.
- ✓ المساهمة في حل المشاكل والقضاء على المعوقات داخل إقليم بلديته.
- ✓ توفير الثبات والاستقرار اللازمين للمجتمع المحلي.
- ✓ إيجاد نظم إدارية (قرارات، إرساليات، تعليمات) تساعد على التماشي مع حاجيات المواطن داخل إقليم البلدية.

وتكريس الديمقراطية في إطار اللامركزية لابد من معرفة النظام القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار قانون رقم 11-10 لأداء مهامه كأعلى هرم في البلدية (حسب السلم الترتيبي لتحمل المسؤوليات داخل البلدية)، أما عن نشاط المجلس الشعبي البلدي فيقوم بعقد أربع دورات عادية في السنة ويمكنه عقد دورات استثنائية بطلب من والي الولاية أو رئيسه أو ثلث الأعضاء.

وتكون الجلسات علنية، ويمكن أن تكون مغلقة في حالة دراسة المسائل التأديبية المتعلقة بالأعضاء أو المسائل المتعلقة بالأمن والمحافظة على النظام العام، ويتولى المجلس الشعبي البلدي الوظائف التالية:

- ❖ في مجال التنمية العمرانية.
- ❖ في مجال الاجتماعي و الاقتصادي. [1]

كما أجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية.

❖ رئيس المجلس الشعبي البلدي كمسؤول على هيئة المداولة: بناء على المواد 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60 من قانون 10-11، تتخذ مداولات المجلس الشعبي بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين أو الممثلين عند التصويت وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.[2]

ويتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي المداولات وذلك بإجرائها وتحريرها باللغة العربية وتسجيلها حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من قبل رئيس المحكمة المختصة إقليميا، ويتم توقيع هذه المداولات أثناء الجلسة من جميع الأعضاء الحاضرين عند التصويت، ويودعها في أجل ثمانية (08) أيام لدى الوالي مقابل وصل الاستلام، ويتم تحديد كيفيات تطبيق المادة 55 من هذا القانون عن طريق التنظيم، تصبح مداولات المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ بقوة القانون بعد 21 يوما من تاريخ إيداعها بالولاية، ولا تنفذ إلا بعد المصادقة عليها من طرف الوالي، ويضمن رئيس المجلس

---

[1] علاء الدين عشي، شرح قانون البلدية (القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22جوان2011 المتعلق بالبلدية)، عين مليلة: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،2011، ص 90.88.87 .

[2] الجريدة الرسمية، قانون البلدية 10-11، المواد 52،53،54،55،56،57،58،59،60، العدد37، المؤرخ في 22جوان2011، ص.ص20.21 .

الشعبي البلدي في المداولات ما يلي:

- ✓ الميزانيات والحسابات.
- ✓ قبول الهدايا والوصايا الأجنبية.
- ✓ اتفاقيات التوأمة.
- ✓ التنازل عن الأملاك العقارية للبلدية.

و عندما يخطر الوالي بقصد المصادقة بالحالات المنصوص عليها في المادة 57 ولم يعلن قراره خلال مدة شهر إبتداءا من تاريخ إيداع المداولة تعتبر مصادقا عليها، وما نستشفه من بطلان المداولة في المجلس الشعبي البلدي تم حصره في أربع حالات من نص المادة 59:

- ✓ المداولات المتخذة خرقا للدستور وغير مطابقة للقوانين والتنظيمات التي تمس برموز الدولة وشعار اتها.
- ✓ المداولات الغير المحررة باللغة العربية.
- ✓ معاينة الوالي لبطلان المداولة بقرار.

و لا يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي أو أي عضو من المجلس في وضعية تعارض مصالحه مع مصالح البلدية، بأسمائهم الشخصية أو أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم إلى الدرجة الرابعة أو كوكلاء بحضور المداولة التي تعالج هذا الموضوع وإلا عدة باطلة.

يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي وفقا للشروط والأشكال المنصوص عليها قانونا أن يرفع تظلم إداري أو دعوى قضائية أمام الجهات المختصة ضد قرار الوالي الذي ثبت بطلان أو رفض المصادقة على المداولة وهذا حسب نص المادة**61.**

يتم إثبات بطلان هذه المداولات بقرار معلل من قبل والي الولاية، ويلزم كل عضو في المجلس الشعبي البلدي يكون في وضعية تعارض مع مصالح البلدية التصريح بذلك لرئيس المجلس الشعبي البلدي، أما فيما يخص رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي تعارضت مصالحه مع مصالح البلدية، وجب عليه إعلان ذلك للمجلس الشعبي البلدي. [1]

❖ رئيس المجلس الشعبي البلدي كممثل للدولة والبلدية باعتباره ممثلا للدولة: باعتباره ممثلا للدولة في إقليم البلدية يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة واردة بالعديد من النصوص القانونية، فهو يمثل المصالح العليا الوطنية، ويضطلع بالأعمال التي تعد من اختصاصات السلطة الإدارية المركزية، ويمكن يجازها فيما يلي:

* لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الحالة المدنية و يباشر اختصاصات الحالة المدنية في نطاق إقليم بلديته بناءا على المادة (86) ويقوم بجميع العقود المتعلقة بها

---

(1) قانون البلدية رقم 10-11، مرجع سابق، المواد 55، 56، 57، 58،59، 60، 61، ص 21.

طبقا للتشريع ساري المفعول تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا، ويقوم بالتفويض لأحد نوابه أو موظف البلدية باستلام وتسجيل تصريحات الولادة والزواج والطلاق والوفيات وكذا تسجيل جميع الوثائق والأحكام القضائية في سجلات الحالة المدنية.

* يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ضابط الشرطة القضائية حسب المادة 92 وطبقا للمادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية.

* يختص رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت إشراف الوالي على تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على مستوى إقليم البلدية، والسهر على حسن تنفيذ التدابير الاحتياطية والرقابة، والتدخل في العديد من المجالات وأبرزها الإسعاف والسلامة، حماية الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية بعد إخطار السيد الوالي طبقا للمادتين (88) و(89).

يضطلع رئيس المجلس الشعبي البلدي بسلطات الضبط الإداري، ويتولى المحافظة على النظام العام بمداولاته الثلاث: [1]

- الأمن العام: الذي يعني اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية أرواح الناس وممتلكاتهم مثل تنظيم عمليات المرور.
- الصحة العامة: اتخاذ التدابير الوقائية التي من شأنها منع انتشار الأوبئة.
- السكينة العامة: ويقصد بذلك اتخاذ كافة الإجراءات التي توفر للسكان الطمأنينة والراحة والهدوء مثلا: تنظيم احتفالات الأعياد الوطنية، تنظيم التظاهرات الثقافية.

كما يكلف الرئيس بمتابعة القوانين والتنظيمات كالمراسيم الرئاسية والتنفيذية والقرارات الوزارية (التنظيمية) والقرارات الولائية عبر تراب البلدية.

ثانيا: باعتباره ممثلا للبلدية: يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت هذا العنوان جلسات المجلس الشعبي البلدي، فهو من يستدعي الأعضاء ويبلغهم بجدول الأعمال ويتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي، كما يتولى العقود باسم البلدية وقبول الهدايا والوصايا وإبرام المناقصات والمزايدات.[2]

يتولى المحافظة على الحقوق العقارية والمنقولة للبلدية، وتوظيف عمالها والسهر على صيانة محفوظاتها، ومن جهة أخرى فإن رئيس المجلس الشعبي البلدي هو الذي يمثل البلدية أمام العدالة والمؤكد هو أن المجلس هو الذي يقرر تقديم الإجراءات للعدالة وبذلك فهو يمنح الوكالة لرئيسه ليمثله، وهذه الرخصة الممنوحة لرئيس البلدية لا تسمح له بالاستئناف دون رخصة جديدة من المجلس، إضافة إلى أنه يقوم بإعداد واقتراح ميزانية البلدية على المجلس ثم القيام بمتابعتها ويقوم أيضا بالسهر على وضعية المرافق والمؤسسات البلدية،[3] زيادة على أنه يقوم بكل أعمال الحياة المدنية والإدارية وتمثيل البلدية في كل التظاهرات والاحتفالات الرسمية وفق المادة 77 من قانون البلدية.

---

[1] عبيد لخضر، التنظيم الإداري للجماعات المحلية، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة وسنة النشر، ص 57.

[2] محمد صغير بعلي، القانون الإداري، عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2002، ص 58.

[3] عبيد لخضر، نفس المرجع، ص 21.

المطلب الثالث: تحديات تجسيد التنمية المحلية في الجزائر

على الرغم من التحديات الكبرى فلا تزل الدولة الجزائرية تنهض بالدور المركزي في التنمية، تتمثل أهم التحديات في:

- ✓ مشاركة المواطنين في تحقيق مشاريع التنمية في المنطقة التي يسكنون فيها ضعيفة وذلك بسبب أن التنمية المحلية موغلة بالمركزية الشديدة في التسيير التي تعتبر مصدر هاما للمشكلات والمعوقات التي تميع التنمية وتقصي الجماهير.
- ✓ إن أتساع مجال الاتفاق بين صانعي القرار، وبين المواطنين حول مشاريع التنمية في المنطقة التي يسكنون فيها، لا يخفف توتر المواطنين تجاه هذه المشاريع التنموية لمنطقتهم وذلك لأن محاولات الحكومة لتخفيف التوترات وتقريب الإدارة والعدالة من المواطنين ليست دقيقة وذات أهداف في الغالب مبهمة ومتعددة وفي أحيانا كثير متناقضة.
- ✓ غموض وصعوبة تحديد نموذج أو تصور لأسلوب فعال لكيفية تحقيق مشاركة المواطنين في تحقيق مشاريع التنمية المحلية في المنطقة التي يسكنون فيها، ذلك لأن صور هذا النموذج أغنى وشد تنوعا بما لا يقاس وهذا يكشف عن مدى عمق أزمة المشاركة الاجتماعية والطرق المتبعة في معالجتها.

أولا: أسباب تنظيمية و تقنية:

تعد الفلسفة المركزية ذات أهمية بالغة لاهتمام التنمية المحلية خاصة في الدول النامية، و ذلك لعدة أسباب متباينة بحيث نجد أن الحكومات المركزية ذات دور فعال في تقديم الخدمات العامة، و كفاءة بالغة فأصبح التحول ضرورة تفرضها التغيرات المعاصرة، هاته الأخيرة تعرض قيودا على مفهوم الحكومة و تعزز دورها في عملية الحكم و الإدارة، فقد ولد هذا التحول ظهور ما يعرف باسم أسلوب الحكم في الأدبيات الغربية، فكلمة لا مركزية هي من أهم قضايا أسلوب الحكم خاصة على المستوى المحلي بحيث توفر عدة فرص لمواكبة الخدمات العامة مع المطالب و التفصيلات المحلية و لكن الواقع يظهر احتكار السلطات المركزية لعملية صنع القرار و مشاركة الجماعات المحلية، فمن بين هذه العمليات نجد أن المشاريع الوطنية التي تفرضها الإدارة المركزية و المخططات البلدية للتنمية هنا تلمس لا مركزية التخطيط ما يستدعي إعادة التفكير في التكريس الفعلي لسياسة اللامركزية.

ثانيا: ضعف الموارد البشرية:

تشكل الوسائل البشرية أحد الشروط المسبقة و رهانا حاسما يسمح للجمعيات الإقليمية بارتفاع إلى مستوى المهام الجديدة التي يفرضها اقتصاد السوق، مرهون بنسبة عدد الأعوان التقنيين المؤهلين بشكل معتبر، إذ يعتبر العنصر البشري أساس أي عمل يراد له النجاح، وعليه فإن أي هيئة و مهما كانت طبيعتها لا يمكن أن تصل إلى تحقيق أهدافها إلا بالاعتماد على قاعدة بشرية تتمتع بالمؤهلات العلمية و المهنية و ما يمكن قوله أن وضعية

الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية خاصة البلديات سيئة و هذا نظرا لسياسة التوظيف المحلي الآتي لم تأخذ بعين الاعتبار المستوى التأهيلي للموظفين، إضافة إلى ضعف الموارد مما أثر سلبا على نشاطاتها التنموية، و تتميز الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية بخاصيتين أساسيتين هما: التضخم الكمي و النقص النوعي.[1]

أ- التضخم الكمي: لقد وجدت الجمعيات المحلية غداة إنشائها في حالة عجز بشري شبه كامل نتيجة المغادرة الجماعية للفرنسيين العالميين في الإدارة المحلية و الغير المحلية، مما اضطرها إلى توظيف جماعي واسع لسد هذا الفراغ، حيث أن هذا التوظيف لم يكن مخططا، بل كان عفويا إضافة إلى ضعف الوصاية آنذاك في رقابة إجراءات و العزل، و قد أدى هذا التضخم إلى انعكاسات خطيرة على المالية المحلية، و الملاحظ حاليا و رغم تغير التوظيف عما كان عليه خلال السنوات الماضية، إلا أن نفقات التوظيف مازالت كبيرة مما يؤثر سلبا على الوضعية التنموية للجماعات المحلية خاصة ذات الدخل الضعيف في المناطق النائية.

ب- النقص النوعي: على الرغم من التوظيف الجماعي غداة الاستقلال إلا أن الافتقار إلى الموظفين بقي مطروحا باستمرار، ذلك أن التوظيف الذي تم خاصة في السنوات الأولى لم يراع شروط الكفاءة بقدر ما راعى سند الفراغ السائد، أدت هذه الوضعية إلى أزمة حقيقية في التوظيف، فبقدر ما أرهق هذا التضخم الكمي الميزانيات، بقدر ما كانت و لا زالت الجماعات المحلية في حاجة إلى موظفين مؤهلين القيام باختصاصاتها التي تطورت باستمرار، فالتكوين و التأطير على المستوى المحلي يعاني إهمالا كبير إما بسبب قلة الدورات التكوينية و الأيام الدراسية من جهة و عدم الانضباط في تحسن برامج الترقية من جهة أخرى، و هكذا فإن أسباب الأزمة المتمثلة في ضعف التأطير على مستوى الجماعات المحلية و نخص هنا البلديات تكون من جهة موضوعية فرضها الواقع، و من جهة أخرى قانونية فمن الناحية الموضوعية كانت البطالة المنتشرة تدفع إلى توظيف المواطنين العاطلين لمساعدتهم بغض النظر عن مستواهم التعليمي، أما من الناحية القانونية قد خفضت شروط الدخول للوظيف العمومي مراعاة الوضعية السالفة الذكر.

ثالثا: أسباب مالية

إن النشاطات الأساسية للجماعات الإقليمية لا تتم إلا عن طريق ركائز مالية و التي تتجسد في الميزانية، كون أن أي حركة إدارية لا بد أن يقابلها تقييد مالي في الميزانية حيث هي تعبير عن سياسة تنموية محلية كونها تدخل في إطار سياسة عامة تعبر عن احتياجات الوحدة المجلسة تتعلق باستخدام و استغلال الموارد المالية و يدخل كل ذلك في

---

[1] طلبة السنة الرابعة، الرهانات الجديدة للتنمية المحلية، في إطار حلقة دراسة، الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة، فرع الإدارة المحلية 2006، ص 47.

إطار ما يعرف بالمالية المحلية، ومن أبرز الأسباب التي تحد من الموارد المالية للجماعات الإقليمية نجد: [1]

أ- تبعية النظام الضريبي المحلي للدولة: إن القيود المفروضة على المالية المحلية من مقتضيان الوصاية التي تمارسها الإدارة المركزية و مصالحها الممركزة تحديد معدلات الضرائب من طرف الدولة و تحصيلها أيضا من طرف أجهزة الدولة ممثلة في مصالح الضرائب، كلها عوالم تقر بتبعية النظام الضريبي المحلي للدولة، و تفسير عدم قدرة البلديات في التحكم في ماليتها، فضعف مالية الجماعات المحلية خلف ضعفا في مجال التدخل مما نتج عنه تسجيل تدهور و انخفاض في عائدات الأملاك، و ذلك راجع إلى المشاكل التي يعرفها تسيير الأملاك من طرف الجماعات المحلية كالإهمال الكبير و عدم الاستغلال الأمثل الممتلكات و عدم القدرة على تثمين و تحسين المداخيل بالرغم من الحث على ضرورة إعادة و صيانة هذه الممتلكات و تسييرها بالطرق السليمة.

ب- الغش و التهرب الضريبي: التهرب الضريبي هو كل فعل مكلف للضريبة يهدف إلى التخلص من دفعها باستعمال شتى الوسائل، أما الغش الجبائي فهو التحايل على إدارة الضرائب لدفع ضريبة قليلة و هذا بعدم التصريح برقم الأعمال، و من العوامل الموضوعية المساعدة على الغش الجبائي المحيط الاجتماعي و الاقتصادي، مثل انتشار السوق السوداء، أساليب التسيير المتبعة من طرف إدارة الضرائب، انعدام الفعالية في تأسيس و تحصيل الضريبية بإضافة إلى فخامة التشريع الضريبي و التغيرات السريعة و العديدة التي يتعرض لها، أما العوامل الذاتية فتتمثل في انعدام الحس المدني و نتيجة للتهرب و الغش الضريبي تخسر الخزينة العمومية سنويا العشرات من ملايين الدينارات، كان من الأجدر أن تشغل في مجال التنمية المحلية و تأمين الجهات المحلية في العجز.

1- غياب الإعلام: من خلال الواقع غياب الإعلام سواء من طرف التلفزيون، الراديو الصحافة المكتوبة ما جعل المواطن في معزل تام عن الإدارة و هكذا يظل المستثمر و النشاط الاقتصادي بصفة عامة بأزمة كبيرة نظرا لعدم توفر المعلومات الملائمة في الوقت المناسب.

2- ضعف الخدمات: إن الغرض من وجود الإدارة هو خدمة المواطن، كان ما هو سائد في الإدارة المحلية هو اعتقاد أغلب الموظفين أنهم بأدائهم للخدمة يسدون معروفا للمواطن، من جهة أخرى افتقاد أعوان الاستقبال للتكوين الملائم.

---

[1] أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية بالجزائر، مجلة العلوم الإسلامية، العدد 40، 2009، ص 02.

3- العجز في الميزانية: يعد مبدأ التوازن من المبادئ الأساسية للميزانية و هو الحالة التي تكون فيها مجموع النفقات يساوي مجموع الإيرادات و الإخلال بذلك يؤدي إلى فائض في النفقات (عجز مالي)، بل إن هذا التوازن يجب أن يتحقق على مستوى كل قسم من أقسام مدونة الميزانية، فنفقات قسم التسيير تساوي إيرادات قسم التسيير و نفقات قسم التجهيز يساوي إيرادات قسم التجهيز و إخلال في هذا المبدأ يعتبر في الواقع عجز في ميزانية الجماعات المحلية و يرجع السبب في العجز إلى:

- اختلال التوازن ما بين الموارد و النفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية و عدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا و متسارعا و تعدد و تنوع صلاحيات الجماعات المحلية.

- الزيادة السريعة في نفقات أجور و تكاليف مستخدمي البلدية الزيادة في مصاريف التسيير العام و المصاريف على الأملاك العقارية المنقولة.

- عدم تقدير لبعض النفقات لزيادات استهلاك الكهرباء و زيادة الإنارة العمومية التي شكلت ديونا معتبرة.[1]

❖ **مظاهر اختلالات التنمية المحلية:** إن الأسباب المذكورة سابقا تؤدي إلى اختلالات جوهرية تعيق عمل الجماعات المحلية في تنفيذ السياسات التنموية كفاعل أساسي من شأنه تحقيق تنمية المحلية تكون أساس التنمية الشاملة، هذه الاختلالات تترجم في جملة من المظاهر التي تميز أغلبية الوحدات المحلية الخاصة البلديات، نذكر منها ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن، تراكم الديون و العجز في الميزانية، ما يؤشر سلبا على عمل هذه الجماعات خاصة و أنها بمثابة حلقة ربط تربط المواطن بالدولة.[2]

- **ضعف العلاقة بين الإدارة و المواطن:** تضمن المشاركة الشعبية الفاعلة للجميع على حد سواء أن يكون أهم صوت مسموع و مؤثر في اتخاذ القرار و مثل هذه المشاركة الواسعة مبنية على قاعدة شرعية لحقوق الإنسان التي تضمن الحرية الرأي و التعبير، و ذلك من خلال قنوات مؤسسة تمكن الشعب من التعبير عن رأيه في صنع القرار و تصميم السياسة العامة و تنفيذها و لتقرير التلاحم الاجتماعي، و كذلك تؤدي المشاركة إلى إضفاء الصفة الشرعية العامة المحلية، إن النشاط الحركة على مستوى المحلي تبرزه العلاقة بين الإدارة و المواطن، خاصة الثقة المتبادلة بين المواطن و الموظف، فإن كان

---

[1] طلبة السنة الرابعة، النشاط العمومي المحلي و التنمية المحلية المستدامة،"دراسة حول الجانب النظري و الواقع الجزائري"، الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة، 2007، ص 130.

[2] طلبة السنة الرابعة، البلدية و التنمية المحلية، الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة، فرع الإدارة المحلية،2001، ص.ص 56.55، ص 56.55.

المواطن يقضي مصالح في الإدارة وجب التعامل مع الموظف عملية سهلة، فلا شك أن يساهم بفاعلية في بناء الجماعة المحلية التي تنتمي إليها، غير أنه في الواقع نلاحظ العكس فالمواطن غير مطلع على حقوقه، و يحب الموظف دائما الأعذار للتهرب من تقديم المعلومات و القيام بتوجيهه، كما تتعرض عملية الإعلام إلى مشاكل أخرى مثل اللغة المعقدة بالنسبة للمواطن و عدم تحديد الشخص الذي يكلف بإعلام المواطن، مما يجعل هذا الأخير لا يعرف بمن لا يمكن الاتصال به و يمكن حصر مظاهر هذا الضعف ما يلي:

- تحمل البلدية لبعض المصاريف و التي هي من صلاحيات وزارة معينة.

- النمو الديمغرافي و زيادة عدد السكان.

- عدم قدرة الأجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة و نقص الكفاءة من جهة أخرى.[1]

[1] طلبة السنة الرابعة، مرجع سابق، ص 58.

المـــــــبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر في ظل برامج دعم النمو

تعرف برامج التنمية بأنها: « عبارة عن مجموعة من الأهداف، تسعى الدولة لتحقيقيها خلال فترة زمنية محددة، وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود، إلى حالة النمو المستدام، الذي يشمل جميع القطاعات، والذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية».

وهي بذلك تتكون من ثلاثة عناصر هي:

- الأهداف التي تسعى البرامج لتحقيقها.
- الوسائل التي تتخذ لتحقيق هذه الأهداف.
- المدة اللازمة لإنجاز وتحقيق هذه الأهداف.

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الداخلي في الدعم، الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014.

المطلب الأول: التنمية المحلية في ظل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، و هو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدماتية.

سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب التي يحب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي نسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية و تحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي:

- ✓ مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.
- ✓ إن برامج التعديل المطبقة هي من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى.
- ✓ تحسين مستوى معيشة السكان، ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تفض بأنه بدون تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي، ودون إنشاء

القدرة الشرائية، فإن إقامة إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير وإصلاح هياكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على المستوى الجغرافي والاجتماعي، وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحح آثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل. [1]

ومن هنا، يجب أن تسمح الإستراتيجية المعتمدة بانطلاق النمو والحفاظ عليه بصفة مستديمة، حيث عمدت الحكومة على تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي و بوتيرة سنوية بأكثر من 5%، من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب850.000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004. [2]

وتقوم هذه الإستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي جندت مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب، ويرتكز برنامج الإنعاش على المحاور الآتية:

* إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات.
* تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها.
* سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية. [3]

ويقوم منهج الحكومة على الفرضية القائلة بأنه: "بعد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى وتجميع الموارد الكافية، يتعين على الجزائر الشروع في انتهاج سياسة للنفقات تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني والحصول على طلب كاف على المستوى الوطني"[4].

وعندئذ، تجدر الإشارة إلى الأخطار المرتبة عن مثل هذا الخيار المتعلق بالنمو والناجمة عن الطلب الذي قد تكون له عواقب وخيمة، تتمثل أخطرها في اللجوء إلى الاستيراد لتلبية الطلب، وبالتالي فإن المشاريع الواجب إدراجها في البرنامج عليها أن تشجع قدر الإمكان، استعمال المنتجات المحلية وتشغيل اليد العاملة المحلية.

إن المصادقة على برنامج دعم الإنعاش الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، منها ما يفوق نسبة 74% تندرج في إطار إعتمادات الدفع للسنتين الأوليتين من تطبيق البرنامج، حيث تستند إلى التشخيص الذي عرضته الحكومة والذي يسجل التناقض الذي عرفته وضعية البلاد والتي تميزت بما يلي:

- ✓ مؤشرات جيدة في مجال الاقتصاد الكلي .
- ✓ نسبة نمو غير كافية.
- ✓ ظروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان.

---

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة "16"،الجزائر، 2000، ص24.

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية ، الدورة العامة 24 ،جوان 2004.

[2] www.africaneconomic outlouk,perspectives économiques en Afrique.org.fr

[3] Bank d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, banque d'Algérie, 2008 , page 190 , www.bankofalgeria.dz/rapport.htm.2005-2008.

[4] Agence nationale de développement de l'investissement, le plan de relance économique, Alger, 2001, p04, http://members.lycos.fr/algo/download/plande relance.doc .

إن نسبة 3.2% من معدل النمو للناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1995-2000)، تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال النقل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة. [1]

وقد واكب ضعف نسبة النمو الناجم أساسا عن ركود الاستثمارات وضعف إنتاجية جهاز الإنتاج، انتشار النشاطات غير الرسمية ونشاطات المضاربة بشكل أوسع ومتزايد.

إن النتائج التي حققها الاقتصاد الكلي لم تسمح بالاستجابة للتطلعات الشرعية للمواطنين الجزائريين التي تتمثل في رفع مستوى المعيشة وشغل منصب عمل دائم والأمن الاقتصادي، و بتوفير كافة الظروف لوضع منهج للاستثمار وإنشاء ثروات.

فقد بات لهذا الركود تأثير سلبي على دخل الأسر، أدى إلى تدهور قدرتها الشرائية وظروف معيشتها، مما فتح المجال إلى انتشار الفقر اتساع الفوارق الاجتماعية.[2]

يمتد برنامج الإنعاش على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى سنة 2004، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات.[3]

إن هذا البرنامج الذي يتضمن غلافا ماليا قدره 525 مليار دج يتوزع حسب المقومات الآتية والمدرجة في الجدول الآتي :

الجدول رقم (01): عرض مقومات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

طبيعة الأعمال	رخص البرامج بالمليار دينار					مجموع رخص البرامج %
	2001	2002	2003	2004	2001-2004	
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
الدعم المبشر للفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7

([1]) Partenariat Euro-med, groupe de la banque mondiale, rapport sur la stratégie de cooperation avec l'Algerie 2003-2006,juin 2003, p23.

([2]) world bank, a public expenditurereview;report N:36270;Voll;2007;page:2;http://Sitersources.

الأشغال الكبرى	**93,0**	**77,8**	**37,6**	**2,0**	**210,4**	**40,1**
الموارد البشرية	**39,4**	**29,9**	**17,4**	**3,5**	**90,2**	**17,2**
المجموع	**205,4**	**185,9**	**113,2**	**20,5**	**525,0**	**100**

المصدر: تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، مرجع سابق، ص 123.

أ- **محتوى البرنامج الخاص بالأشغال العمومية والهياكل القاعدية:** تحت عنوان الأشغال الكبرى للتجهيز وتهيئة الإقليم، خصص في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، غلافا ماليا قدره: 210,5 مليار دينار مع ضمان التجانس بينه وبين برنامج الإسكان الوطني، والجدول الآتي يلخص لنا هيكل توزيع مخصصات هذا المحور على مختلف القطاعات:

الجدول رقم:(02):ملخص لمجموع المشاريع المتعلقة بالأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والمسجلة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) / الوحدة: ملياردج.

سنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
1- تجهيزات الهياكل	60,5	53	29,4	-	142,9
1 -1- منشآت الري	5,4	15,8	10,1	-	31,3
1-2- منشآت السكة الحديدية	9.7	28,9	16,0	-	54,6
1-3- أشغال عمومية	33,7	8,3	3,3	-	45,3
1-3-1- منشآت الطرق	24,5	5,8	0,6	-	30,9
1-3-2- منشآت بحرية «موانئ»	7	1,5	-	-	8,5
1-3-3- منشآت الطيران	2,2	1	2,7	-	5,9
1-4- اتصالات	10	-	-	-	10
1-5- تهيئة مدينة بوقزول	1,7	-	-	-	1,7
2-تنمية المناطق الريفية	13,1	13,2	5,7	-	32
2-1- فلاحة	1,7	3,2	4,2	-	9,1
2-2- بيئة	3,6	1	1,5	-	6,1
2-3- طاقة	7,8	9	-	-	16,8
3-السكن والعمران :	27,1	4	2,5	2.0	35,6
3-1- السكن الحضري والريفي	25,1	-	-	-	25,1
3-2- تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2,5	2,0	10,5
المجموع	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5

المصدر: ملف لرئاسة الحكومة متعلق ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) على الموقع الإلكتروني الآتي :(25-04-2006) le www.cg.gov.dz/dossier/plan relance.htm

ب-البرامج الخاصة بالتنمية المحلية والبشرية: ينقسم هذا الأخير إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

- برنامج خاص بالتنمية المحلية.
- برنامج خاص بالتشغيل والحماية الاجتماعية.
- برنامج خاص بالموارد البشرية.

ب-1- البرنامج الخاص بالتنمية المحلية: نظرا للصعوبات التنموية المتعددة التي تعاني منها الجماعات المحلية، وعلى رأسها البلديات، وكما قد تطرقنا سابقا لمفهوم التنمية المحلية وما يترتب عنها من آثار ايجابية على ظروف حياة أفراد المجتمع، فإن الدولة لم تكن غافلة عن هذا الأمر، وهو ما دفعها إلى تخصيص غلاف مالي قدره **97** مليار دينار لتجاوز هذه الصعوبات والانتقال إلى تحقيق ظروف تنمية محلية مستدامة، كما أعطيت الأولوية إلى المناطق الأكثر تضررا من الإرهاب، وقد اتَخَذَت الإعانات الحكومية للجماعات المحلية تحت هذا البند ستة أشكال هي: *دعم المخططات التنموية البلدية « Le PCD»،*دعم مشاريع الري،*دعم مشاريع حماية البيئة،* دعم مشاريع البريد والمواصلات ،*دعم مشاريع الأشغال العمومية،* دعم الهياكل الإدارية، وبلغت تكاليف كل منها كما يلي: [1]

الجدول رقم : (3):يوضح ملخص لمجموع المشاريع المتعلقة بالتنمية المحلية والمسجلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وحدة:10^9دج

سنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المخططات التنموية البلدية PCD	4	13,0	16,5	-	33,5
الري	4,7	7,4	1,5	-	13,6
البيئة	1,5	2,0	2,0	-	5,5
البريد والموصلات	-	8,5	6	-	14,5
الأشغال العمومية	13,0	-	-	-	13,0
الهياكل القاعدية	5,7	6,0	5,2	-	16,9
المجموع	28,9	36,9	31,2	-	97

المصدر:رئاسة الحكومة ، مرجع سابق، ص55.

[1] رئاسة الحكومة، ملف متعلق ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)، على الموقع الإلكتروني الآتي: www.cg.gov.dz/dossier/plan relance.htm le (25-04-2006)

ب-2- برنامج خاص بالتشغيل والحماية الاجتماعية: ينقسم إلى قسمين:

- **برنامج خاص بالتشغيل:** ويشمل كل من برنامج المشاريع المصغرة، ومشاريع الأشغال ذات اليد العاملة الكثيفة، فضلا عن تأطير سوق العمل، وموزعة كما يلي:

- **برنامج المشاريع المصغرة:** أهم أهدافه محاربة الفقر من خلال الآليات الآتية:*تخفيض معدل البطالة خاصة في المناطق الريفية *تحقيق التنمية المحلية عن طريق المؤسسات المصغرة والإنتاج المنزلي،*المحافظة على الكثافة السكانية في المناطق الريفية المتضررة جدا من الإرهاب، *الاستجابة للطلب الكبير على هذا النوع من القروض والتي بلغت 100.000 ملف،* فتح حساب بإنشاء معاهد متخصصة في التمويل المصغر.

* تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة العاملة في مجال الأشغال العمومية،*تأهيل المؤسسات المتخصصة في مجال صيانة الهياكل القاعدية،* تجديد معظم شبكات الطرقات البرية الولائية والبلدية وكذا الأشغال العمومية الملحقة بها كتنظيف الطرقات وترميم وإنشاء القنوات المرتبطة بها، وقد خصص للعملية غلاف مالي يلخصه الجدول التالي:

الجدول رقم(4): الأغلفة المالية لمشاريع الأشغال ذات اليد العاملة الكثيفة خلال فترة (2001-2004)

سنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المجموع	1,0	2,5	3,5	2,0	9,0

المصدر:رئاسة الحكومة، مرجع سابق، ص56.

- **تأطير سوق العمل:** وتهدف إلى:

* إعادة تأهيل الوكالات الوطنية للشغل ومختلف الفروع الولائية والبلدية التابعة لها « تجهيز أكثر من 165 وكالة شغل »،* تحسين تسيير مجموع القوة الشرائية للطلب على العمل،* معرفة أكثر المعطيات المتعلقة بسوق العمل، الجدول الآتي يحوي الغلاف المالي المخصص للعملية:

الجدول رقم (5):جدول يوضح الأغلفة المالية لمشاريع تأطير سوق العمل خلال فترة (2001-2004)

سنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المجموع	0,15	0,15	-	-	0,30

المصدر: رئاسة الحكومة، مرجع سابق، ص58.

- **برنامج خاص بالمساعدات والنشاطات الاجتماعية:** ويشمل كل من برنامج خاص بالنقل المدرسي، وتصفية المستحقات السابقة من الإعانات الاجتماعية، وكذا تأهيل المؤسسات المتخصصة.

ب-2-2-1- المساعدات الخاصة بالنقل المدرسي: وتهدف إلى:

توسيع شبكة النقل المدرسي إلى البلديات العاجزة والمتضررة من الأزمة، تطوير المؤسسات المصغرة العاملة في مجال توزيع وسائل النقل،* المساهمة في القضاء على الفقر من خلال مساعدة الأطفال المعوزين المتمرسين، وقد اشتمل البرنامج على توزيع 500 حافلة صغيرة ومتوسطة على البلديات.

- **تصفية المستحقات السابقة من إعانات الاجتماعية:** اشتملت العملية على تسديد تام لمستحقات الخزينة من الديون الناجمة عن الإعانات المقدمة للمعوقين فضلا عن ضمان تعديلات جدية في عمل الوكالات المكلفة بتقديم الإعانات الاجتماعية للمعوزين .

- **إعادة تأهيل المؤسسات المختصة في الإعانات الاجتماعية:** وقد خصص للعملية غلاف مالي يقدر بـــ:03 مليار دينار .

- **برنامج خاص بالموارد البشرية:** اهتم البرنامج بكل من:

* التربية الوطنية التعليم العالي، * التكوين المهني البحث العلمي، * الصحة والسكان، * الشبيبة والرياضة، * الثقافة و الاتصال،* تغطية العجز الحاصل في هـذه المجـالات،* إعادة تأهيل الهياكل القاعدية لكل من قطاعي الصحة والتعليم، *التركيز علـى المنـاطق التي عرفت نزوحا ريفيا بقصد إعادة الأهالي إليها، *الرفـع مـن الطاقـة الاسـتيعابية للجامعات من اجل ضمان دراسة أفضل في السنوات اللاحقة، * توسيع حجم المسـاحات المخصصة للرياضة والترفيه مع العمل على نشرها عبر كامل بلديات التراب الوطني،* العمل على تحديث الهياكل المرتبطة بقطاع الثقافة والاتصال قصد بعث فعالية أكثر، أمـا

من حيث الغلاف المالي الذي استفاد منه البرنامج وأهم تقسيماته نلخصها فـــي الجـــدول الآتي: [1]

الجدول رقم (06): هيكل توزيع المشاريع المتعلقة بالبرنامج الخاص بالموارد البشـــرية لسنة (2001-2004)

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9,5	7,45	-	26,95
التكوين المهني والتمهين	4,4	3,1	2,1	-	9,6
التعليم العالي	15	2,9	2,82	-	20,72
البحث العلمي	3	6,5	3,7	-	13,2
الصحة والسكان	2,8	4,65	0,35	-	7,8
الشباب والرياضة	1,425	2,25	-	-	3,675
الثقافة و الاتصال:	2,5	-	-	3,5	6
- الثقافة	1,4	-	-	3,5	4,9
- الاتصال	0,85	-	-	-	0,85
المجموع	39,125	28,9	16,42	3,5	87,945

المصدر: رئاسة الحكومة، مرجع سابق، ص73.

- **دعم القطاع الفلاحي والصيد البحري:** وقدر حجم الغلاف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي والصيد البحري بـــ:65,4 مليار دينار، وينقسم برنامج الدعم هذا إلى قسمين هما:

- برنامج خاص بدعم قطاع الفلاحة.
- برنامج خاص بدعم قطاع الصيد البحري.[2]

[1] رئاسة الحكومة، مرجع سابق، ص58.
[2] نفس سابق، ص73.

الجدول رقم (07):يوضح هيكل توزيع الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع
1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7,5	15,1	18,8	12,0	53,4
2- الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0,07	0,07	0,07	0	0,21
3- صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1,14	1,14	0	2,28
المجموع	7,57	16,31	20,01	12	55,89

المصدر: رئاسة الحكومة، مرجع سابق، ص32.

- **برنامج دعم الإصلاحات:** نظرا لكون البرنامج يركز بالأساس على رفع معدلات النمو من خلال تحريك العجلة الاقتصادية، وهذا لن يكون في الإمكان بواسطة أداة تحريك الطلب الكلي الفعال فقط، وإنما يتطلب كذلك توفير مناخ استثماري ملائم، وهو الدور الحديث الذي لا بد أن تلعبه الدولة في ظل اقتصاد السوق، مما دفع القائمين على البرنامج إلى تخصيص غلاف مالي من أجل الإصلاحات الاقتصادية وأهمها: * تحديث وتطوير إدارة الضرائب، * تهيئة المناطق الصناعية، * دعم الصندوق الوطني لترقيه المنافسة الصناعية،* وضع نماذج للتوقعات على المدى المتوسط و الطويل.

الجدول رقم (08):يوضح هيكل توزيع الغلاف المالي الموجه لبرنامج دعم الإصلاحات ضمن دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) /10^{9}دج.

السنوات / أدوات الإصلاح	2001	2002	2003	2004	المجموع
تحديث وتطوير الإدارة الضريبية	0,2	2,5	7,5	9,8	20
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	02
دعم الصندوق الوطني لترقية المنافسة الصناعية	0,3	0,1	0,7	–	1,1
وضع نماذج للتوقعات على مدى المتوسط والطويل	0,03	0,05	–	–	0,08
المجموع	0,83	3,45	8,7	10,2	23,18

المصدر: رئاسة الحكومة، مرجع سابق، ص23.

❖ أثر البرنامج على تحقيق التوازن الجهوي:

رغم أن تحقيق التوازن الجهوي يعتبر هدفا لكلا البرنامجين، إلا أنه يمكن القول أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان له أثر أكثر وضوحا في هذا الجانب، وعلى العموم فإننا سنلخص أهم الآثار المترتبة عن كلا البرنامجين في هذا الخصوص من خلال النقاط التالية:

- لقد أدى تزامن تطبيق كلا البرنامجين إلى تحقيق توازن بين المناطق الريفية التي استفادت من المبالغ المالية الضخمة المخصصة في إطار المخطط الوطني للتنمية الريفية، والمناطق الحضرية حيث حظيت التنمية المحلية بأهمية بالغة في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ومن هنا فإن هذا التزامن بين البرنامجين ساهم في إحداث نهضة متوازنة بين كل من الريف المناطق الريفية والحضرية وهو ما من شأنه تدعيم التوازن الجهوي.
- بما أن المناطق المتضررة من الإرهاب، تشكل أحد أهم معاقل التخلف والركود التنموي، فإن كل من برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية اعتبراها أولوية قصوى وهو ما يفسر عدد العمليات والمشاريع التي استفادت منها هذه المناطق، في إطار هذين البرنامجين مما يساهم في إعادة توطين السكان بها وكذا تخفيض نسب النزوح الريفي منها وبالتالي القضاء على الإفرازات الناتجة عن الفجوة التنموية بينها وبين باقي مناطق الوطن.

➢ لاحظنا سابقا أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لم يشكل سوى 30 % من نفقات التجهيز التي استفادت منها مختلف مناطق الوطن خلال الفترة 2001-2004، وإن تمعنا أكثر في هذه النقطة نجد أن من يأخذوا على برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كثرة الأهداف المسطرة له لم يوفقوا في هذا الجانب، حيث من البديهي أن حجم المبالغ المالية التي خصصت له ليست بالحجم الذي يحقق كل تلك الأهداف، والتي اعتبر أنها لم تكن سوى أهداف وسيطية، بالنظر إلى آليات تطبيق البرنامج على أرض الواقع، وأن الهدف الرئيسي الذي أنيط به، هو تحقيق التوازن الجهوي بين أقاليم الوطن، حيث وفي خضم المبالغ الضخمة التي يتم ضخها في مشاريع التنمية المتنوعة، أعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي كأداة أساسية لتحقيق توازن توزيع هذه المشاريع بين مختلف الأقاليم، وتم ذلك من خلال انتقاء مشاريع محددة ذات أهمية تنموية قصوى، سطرت ضمن البرنامج، وهذا بعد دراسة أهم الاحتياجات التي وضعها المسؤولون المحليون، وكذا مراعاة أولوية تحقيقها للتوازن الجهوي، ومن هنا فأنا أعتبر أن نسبة 30 % التي استفاد منها البرنامج من مجموع نفقات التجهيز، هي بمثابة حجر الميزان الذي تم من خلاله محاولة تحقيق التوازن الجهوي. [1]

المطلب الثاني: التنمية المحلية في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو (الجنوب/الهضاب)(2005/2009).

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، ووضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف:

✓ **تحديث و توسيع الخدمات العامة:** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها و توسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

✓ **تحسين مستوى المعيشة الأفراد:** و ذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي ، الأمني أو التعليمي.

✓ **تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية:** و ذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية و البنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذا أن تطويرها يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية، 2001، ص 33.

الإنتاجي بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات و انتقال السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج.

✓ **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، و هو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف سابقة الذكر.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و أخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدر ب 1071 مليار دج، و الصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج و التحويلات الخاص بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.[1]

يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى كما يلي:

- تحسين ظروف معيشة السكان 45,5 % .
- تطوير المنشآت الأساسية 40,5% .
- دعم التنمية الاقتصادية 8 %.
- تطوير الخدمة العمومية 4,8 % .
- تطوير تكنولوجيا الاتصال 1,1 %

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي و ذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:[2]

يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميل لدعم النمو 45,5 % (1908,5 مليار دج)، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي.

ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن (555 مليار دج) ويليه قطاع التربية الوطنية (200 مليار دج) في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي (141 مليار دج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

– **تطوير المنشآت الأساسية:** احتل المرتبة الثانية بنسبة 40,5 % من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البني التحتية و المنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القمة (1703,1 مليار دج) على أربعة

---

(1) worldbank.org/INTALGERIE/Ressources/ALGERIEPER_ENG-Volume_pdf.

(2) Office National des Statistique, Algérie en quelque chiffres,resultas 2007-2009, edition 209-2010, p 40.

قطاعات فرعية كما يلي: النقل (700مليار دج) ، الأشغال العمومية (600 مليار دج)، الماء (سدود وتحويلات) (353 مليار دج)، تهيئة الإقليم (10,15 مليار دج).[1]

نلاحظ بأن قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج.

ج – دعم التنمية الاقتصادية: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي:

- ✓ **الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث خصص له ما قيمة **300** مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطع المحروقات بعد قطاع الخدمات.
- ✓ **الصناعة:** حيث خصص لهذا القطاع **13.5** مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.
- ✓ **ترقية الاستثمار:** حيث خصص له ما يقارب **4.5** مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.
- ✓ **الصيد البحري:** حيث خصص له ما قيمة **12** مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.
- ✓ **السياحة:** حيث خصص له ما قيمة **3.2** مليار دج بهدف إنشاء **42** منطقة توسع سياحي.
- ✓ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** إذ أنه و نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة و مناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة لها ما قيمة **4** مليار دج.
- ✓ **تطوير الخدمة العمومية و تحديثها:** الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، وخصص في هذا الإطار **203,9** مليار دج موزعة على القطاعات التالية :

أ– البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة **61** محطة أرضية.

ب– العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس، يمثل الضمان الكامل و الأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء **14** مجلسا قضائيا و**34** محكمة و**51** مؤسسة عقابية.

ت– الداخلية: والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

---

[1] بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، الموقع الالكتروني:
www.premier_ministre.you.dz/avabe/media/pdf/textere Essentiels/progpilar/progcroissance.pdf.

ث- التجارة: إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف: إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

ج- المالية: حيث يهدف إلى تحديث و عصرنه الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص. [1]

الجدول رقم (09) التنمية المحلية خلال (2000-2009) الوحدة مليار دج.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2000-2004	2005-2009
المجموع العام P.S.D+P CD	84.01	120.58	296.58	290.82	214.82	1006,9	1908.5
P.S.D	49.16	80.47	154.78	245.49	188.81	718,71	1708.05
P.S.D	35.51	39.04	41.47	45.47	62.01	223,5	200

المصدر: تقرير وزارة المالية، تطوير البرامج القطاعية، سنة 2006.

القطاعات التي يتناولها البرنامج: يركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية هي:

- قطاع الخدمات العمومية الإدارية .
- القطاع الاقتصادي.
- قطاع الهياكل القاعدية.
- قطاع التنمية البشرية.
- قطاع الإسكان والظروف المعيشية

وقد تم تقسيم النفقات المخصصة ضمن البرنامج بين القطاعات وفقا لما يوضحه الجدول الآتي:

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو، مرجع سابق.

الجدول رقم:(10) يوضح هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو على مختلف القطاعات.

القطاع	حجم النفقات المخصصة (الوحدة مليار دج)	نسبة هذه النفقات من المجموع العام
قطاع الخدمات العمومية الإدارية	**790,4**	**% 20,8**
تطوير قطاع التنمية البشرية	**600,4**	**% 15,8**
تطوير قطاع الهياكل القاعدية	**862,6**	**% 22,7**
دعم القطاع الاقتصادي	**577,6**	**% 15,2**
تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي	**969**	**% 25,5**
المجموع العام	**3800**	**% 100**

المصدر: معطيات مختلفة تضمنها تقرير وزارة المالية حول برنامج دعم النمو **(2005-2009)**.

❖ **أهم الإجراءات التشريعية المرافقة لتطبيق برنامج دعم النمو:**

اعتزمت الحكومة إجراء تعديلات تشريعية عديدة من اجل تجسيد أهم الجوانب الضرورية لتحقيق أهداف برنامج دعم النمو، ولعل سلسة التعديلات التي عرفتها سنة 2005 تعتبر ومؤشرا قويا على هذا الأمر و فيما يلي سنلخص أهم التعديلات التشريعية التي تضمنها قانون المالية لسنة 2005:

- **تخفيض النفقات الجبائية وشبه الجبائية:** في هذا الإطار تم تحويل أعباء المنح العائلية (خارج القطاع العمومي) من عاتق الحكومة إلى عاتق المتعاملين الاقتصاديين بنسبة 50 %.
- **تسديد بعض الأعباء الاجتماعية السابقة:** حيث تقرر دفع المستحقات المالية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والمتعلقة بالسنوات الممتدة خلال الفترة **2000 – 2003.**

- **تخفيض بعض الأعباء الجبائية المفروضة على المؤسسات:** أقر قانون المالية لسنة 2005 بعض التعديلات في الأعباء شبه الجبائية المفروضة على المؤسسات وهي: [1]

  - تخفيض الدفع الجزافي من **2 %** إلى **1 %** ليلغى كلية سنة **2006**.
  - تخفيض نسبة مساهمة أرباب العمل في الصندوق الوطني للحماية الاجتماعية بنقطة واحدة فبعد أن كانت **12,5%** سنة **2004** أصبحت **11,5 %** سنة **2005**.

- **الأمن المالي للبلاد:** ونقصد بالأمن المالي للبلاد هنا، ضرورة ضمان مصادر تمويل محلية دائمة، تجعل من عمليات الاقتراض الأجنبي الاستثناء لا الأصل، كما يجب توفير آليات ضمان تسديد القروض الأجنبية، مما يجنبنا العجز عن سدادها، ومن ثم الوقوع في فخ المديونية، وهنا جاء الاقتراح بإنشاء صندوق لضمان تسديد القروض الخارجية، ولا يزال العمل مستمرا لتحديد مصادر تمويل هذا الصندوق.
- **إجراء تعديلات على الجباية المفروضة على الودائع لأجل:** حيث تم اتخاذ إجراءين هما:

  - تخفيض الرسوم المتعلقة بالدخل الناجم عن الفوائد المحصلة من الودائع، والتي تتراوح بين **50.000**دج و **200.000** دج بنسبة **1 %**.
  - الرفع بنسبة 40 % إلى 50 % في قيمة الرسوم المفروضة على الودائع غير مبررة المصدر وهذا لمحاربة السوق الموازية وبعض الأعمال المشبوهة.

- **تطوير سوق العقار والسكن:** من أجل تحفيز سوق العقار والسكن تم اتخاذ إجراءين هامين هما:
  - تخفيض ما بين **10 %** إلى **15 %** في قيمة الرسوم المتعلقة ببيع السكنات.
  - تخفيض ما بين **7 %** إلى **10 %** في قيمة الرسوم المتعلقة بكراء السكنات.

- **إضفاء الشفافية على الإجراءات المتعلقة بمحاربة الغش والتهرب الضريبي:** في هذا الصدد تضمن قانون المالية لسنة 2005 عدة إجراءات منها:

  - ضرورة وجود آليات معينة تحتويها العقود المبرمة لدى الموثقين.
  - تجريم كل من يتلاعب بالوثائق المتعلقة بتحديد الرسم على القيمة المضافة.
  - وضع إجراءات تنفيذية لتجنب الغش في التصريحات الخاصة بالمداخيل والأجور.

---

[1] سمية زيرار، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري و النمو الاقتصادي 1970–2010، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013، ص74.

- تحسين آليات تحديد الضريبة على الدخل بالنسبة لأعمال تجارية معينة منها قاعات الحفلات والسيرك.
- إنشاء وحدة خاصة بتحصيل الضرائب المرتبطة بأعمال الشركات الكبرى. [1]

➢ **تطوير الاستثمارات الأكثر امتصاصا للبطالة:** وهذا من خلال تأسيس صندوق دعم الاستثمارات المتعلقة بالشغل (FSIE)، والذي يعول عليه كثيرا في إعطاء دفعة قوية للمستثمرين الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➢ **احترام الاتفاقيات الخارجية:** وفي هذا الإطار تضمن قانون المالية لسنة 2005 بعض الإجراءات التي من شأنها احترام الاتفاقيات الخارجية وهي:

- إعادة الترخيص باستيراد الخمور، وذلك وفقا للمادة 46 من قانون المالية لسنة 2005، بعد أن تم منع استيرادها سنة 2004 وهو ما اعتبر أمرا متعارضا مع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.
- فتح المجال للمنافسة في بعض المهن الحرة، وذلك بتخفيض إجراءات تقديم الاعتماد بها وهذه المهن: التدقيق المحاسبي، محافظي الحسابات، المحاسبون المعتمدون.

وفي نهاية سردنا لهذه الإجراءات المرافقة لتطبيق برنامج دعم النمو، لا بد لنا أن ننوه إلى المرونة الكبيرة التي تسود هذا الجانب، وبما أن البرنامج يعتمد على فترة متوسطة الأجل ،فقد تُرك المجال مفتوحا لإدخال إجراءات من شأنها توفير أفضل مناخ لتحقيق أهداف البرنامج، ويتضمنها في الغالب مشروع قانون المالية لأي سنة من سنوات تنفيذ البرنامج.

المطلب الثالث: التنمية المحلية في ظل البرنامج الخماسي للتنمية (2014/2010).

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت قبل **10** سنوات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة **2001** على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك كما سبق الذكر، وتواصلت الدينامكية هذه ببرنامج فترة **2005 –2009** الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الماضية ما يقارب **17.500** مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين **2010**

---

[1] وزارة المالية، تقرير حول برنامج دعم النمو **(2005–2009)**.

و**2014** من النفقات **21.214** مليار دينار جزائري**16** أو ما يعادل **286** مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما :

✓استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ **5.700** مليار دينار جزائري، ما يعادل **130** مليار دولار.

✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ **11.534** مليار دينار جزائري ما يعادل **156** مليار دولار.

❖ يخصص برنامج **2010 – 2014** أكثر من **40 %** من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال :[1]

✓ما يقارب **5.000** منشأة للتربية الوطنية منها **6000** إكمالية و **850** ثانوية و **500.00** مكان بيداغوجي جامعي و**400.000** مكان إيواء للطلبة و أكثر من **300** مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين.

✓ أكثر من **1500** منشأة قاعدية صحية منها **172** مستشفى و**45** مركبا صحيا متخصصا و **377** عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من **70** مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

✓ مليوني وحدة سكنية منها **1.2** مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة **2014**.

✓ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد **220.000** سكن ريفي بالكهرباء.

✓ تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز **35** سد و**25** منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

✓ أكثر من **5000** منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها **80** ملعب و**160** قاعة متعددة الرياضات و **400** مسبح وأكثر من **200** نزل ودار شباب .

✓ وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية و الثقافة و الاتصال.

❖ خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب **40 %** من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

✓أكثر من **3100** مليار دج موجهة لقطع الأشغال العمومية لمواصلة توسع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ .

✓ أكثر من **2800** مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري على الخصوص تجهيز **14** مدينة بالتراموي و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات .

✓ما يقارب **500** مليار دج لتهيئة الإقليم .

✓ و ما يقارب **1800** مليار دج لتحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل.

---

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010–2014، الجزائر،2010، مأخوذ من الموقع:
ESSID=05FDF 04a7e542F8a67aFdao.http://193.194.78.233.photos/gov/proar.pdf?php

❖ وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من **1.500** مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

✓ أكثر من **1000**مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية و الريفية .

✓ و ما يقارب **150** مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى **300** مليار دج لنفس الغرض.[1]

✓ ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من **2000** مليار دج من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية و تحديث المؤسسات العمومية.

❖ أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من **350** مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين و دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي و يولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء **3** ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

❖ و على صعيد أخر يخصص البرنامج **2010-2014** مبلغ **250** مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها في المرافق العمومية.

و عليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات **2010-2014** غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي **286** مليار دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ **10** سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و يجمع خبراء الاقتصاد أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع و تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

---

[1] مرجع سابق.

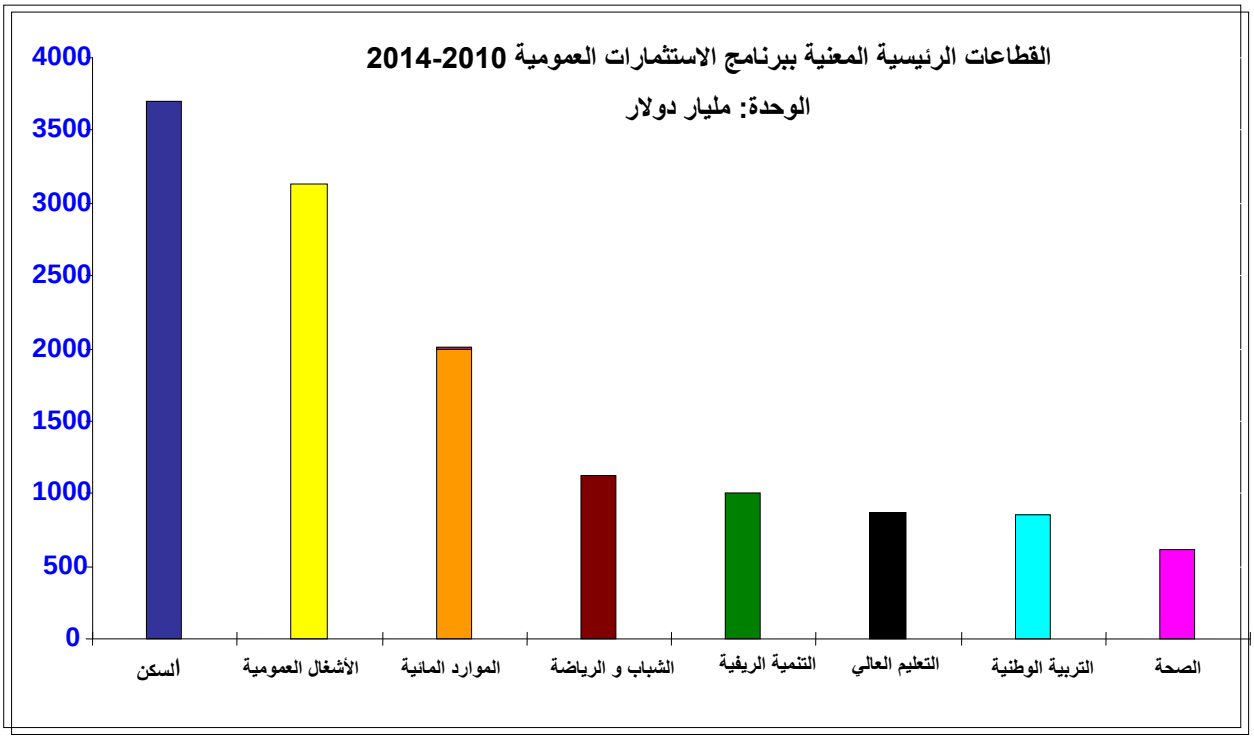

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية و تطوير الاستثمارات، برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014، ص 4.

الشكل رقم (02)

خاتمة الفصل الثاني:

إن الجماعات المحلية كهيئة إدارية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية بإمكانها تجاوز كل الصعاب و العوائق التي تعترضها في تنفيذ وظائفها و ذلك بالحرص على تطبيق مختلف الإصلاحات و المقترحات التي تطرقنا إليها وبتفعيل دور المواطنين على مستوى القاعدة في وضع و تنفيذ مختلف البرامج التنموية و بتبني كل الآفاق و التطلعات التي من شانها تحقيق تنمية محلية تعزز و تقوي التنمية الوطنية في إطار شامل ومتكامل.

إن بث روح الديمقراطية ورفع الوعي الجماعي للمجتمع عامة و لدى المسوؤلين خاصة و من ثمة فانه يمكن التفكير مستقبلا في جعل الجماعات المحلية و بالخصوص البلديات عبارة عن مؤسسات يترأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي و الذي يعكس رغبات المواطنين فيها ويقوم بتسييرها موظفوها بالاشتراك مع مواطنيها، بحيث يسعون كلهم و جماعيا إلى تحقيق أهداف مشتركة تصب كلها إلى تحقيق الصالح العام و تلبية حاجات المواطن.

إن القروض المقدمة أحيانا لدعم وتمويل الجماعات المحلية تزيد من عبئ خدمات الدين حتى وان كانت مستويات أسعار الفائدة منخفضة وهذا لضعف الموارد المالية للجماعات المحلية، ومنه لابد من سياسة أخرى أكثر تفاعلا مع خصوصيات الجماعات المحلية خاصة في الجانب المالي، وعليه فقد اعتمدت الجزائر في فترة حكم الرئيس بوتفليقة، أربع مخططات لدعم الإنعاش، ثم النمو الاقتصادي وإذا كان المخطط الأول تمهيديا بقيمة مالية قاربت **10** ملايير دولار ما بين **2001** و**2004** وعرف تحت تسمية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)، واعتمد مقاربة كينزية جوهرية أريد من خلالها تحفيز المؤسسات الوطنية وتنشيط الطلب في السوق، فإن المخطط الثاني أضحى خماسيا وخصص له قيمة تقارب 200 مليار دولار ما بين **2005** و**2009** ووظف أساسا لتوسيع قاعدة البنى التحتية والمنشآت القاعدية، تلاه أهم مخطط خماسي بقيمة **286** مليار دولار ما بين **2010** و**2014** والذي كان يراد منه تنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيز الآلة الإنتاجية الوطنية، وأخيرا **262** مليار دولار في المخطط الرابع المعتمد **2015-2019** و الذي هو قيد التنفيذ وبالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، و خاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، فانه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي، و جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم بدأه في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من ورائها تغطية النقائص المسجلة ومواصلة وتيرة تحسين الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات.

الفصل الثالث:

واقع و آفاق التنمية المحلية بولاية سعيدة

(دراسة حالة)

تمهيـــــــد:

لقد تطرقنا في الفصلين السابقين إلى أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الإدارة المحلية ودورها في عملية التنمية المحلية، وذلك من خلال الجانب النظري و هذا ما أوجب إسقاط هذا الجانب النظري على الواقع العملي في ولاية سعيدة من خلال دراسة تطبيقية، والغرض من هذه الدراسة هو تشخيص المنطقة و تقييم وتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف، باستخدام الأساليب الإحصائية والمتمثلة في التحليل مكونات برامج التنمية، وتعتبر ولاية سعيدة إحدى ولايات الوطن المتضررة من حالة اللاأمن، التي شهدتها البلاد خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي، مما ساهم في استفحال الظواهر الاجتماعية السلبية، من فقر وبطالة ونزوح ريفي...الخ، وزاد من تعميقها الركود التنموي بالولاية، رغم ما تزخر به من إمكانيات مادية وبشرية، بالنظر إلى موقعها الجغرافي وشساعة الأراضي الفلاحية بها، وتنوع ثرواتها الطبيعية، فضلا عن ذلك احتوائها على عدد قليل من البلديات" **16** "بلدية، كلها تعاني عجزا كبيرا عن قيامها بمهامها التنموية، ونظرا لأن إشكالية بحثنا تدور حول أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية بالجزائر، فإن العوامل سابقة الذكر والمجتمعة في ولاية سعيدة، ستمكننا من تحديد أثر هذه البرامج على مؤشرات التنمية المحلية، من خلال تتبع النتائج المترتبة عن تطبيقه بالولاية، ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية تناولنا مبحثين وهما:

- **المبحث الأول:** لمحة عن ولاية سعيدة.
- **المبحث الثاني:** أثار تطبيق برامج دعم النمو على التنمية المحلية بولاية سعيدة.

المـــــــبحث الأول: لمحة عن ولاية سعيدة

الإقليم التي سنقيم التشخيص عليه هي ولاية سعيدة وهي تقع في الجزء الغربي من البلاد وتشكل جزءا من برنامج الهضاب العليا للمنطقة الغربية، و التي تحتل موقعا استراتيجيا واضحا يميزها عن باقي الولايات الأخرى فيما يخص المناظر الطبيعية، والفرص والموارد، فسنحاول أن نلقي نظرة شاملة على إمكانيات الولاية، وأهم الخصائص التي تميزها، من خلال إعطاء مقدمة عن الولاية، تتناول مساحتها وعدد سكانها، وأهم مواردها، وكذا خصائص المجتمع المحلي بها، وهذا من أجل تحديد حجم الأعباء التنموية، التي ستتكفل بها البرامج المطبقة، في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، نستعرض عرضا عاما للولاية من حيث الجغرافية والجيولوجية ومعرفة موقعها الإقليمي والوطني، وكذا تحديد واضح للإقليم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الأول: تقديم ولاية سعيدة.

سمي إقليم سعيدة باليعقوبية نسبة إلى يعقوب وتعود هذه التسمية إلى القرنين الثامن والتاسع، أما بالنسبة لتسمية سعيدة فهناك عدة روايات من بينها رواية تعود إلى القرن الثالث هجري تقول بأنها سميت بذلك الاسم نسبة لسعيدة الامازيغية زوجة عبد الله بن الربيع خال الخليفة المهدي العباسي، اثبت العلامة عبد الرحمن بن خلدون قدم هذا الاسم وعلاقته بالمنطقة وأشار إليه مرة أخرى بإمارة سعيدة.[1]

❖ الموقع الجغرافي:

تقع ولاية سعيدة بالغرب الجزائر وتحتل موقعا مركزيا هام و متميز، حيث تعتبر منطقة عبور بين الولايات شمال الغرب والجنوب الغربي موقعها كالتالي: من الشمال ولاية معسكر ومن الغرب ولاية سيدي بلعباس ومن الشرق ولاية تيارت ومن الجنوب ولاية البيض والنعامة وتبلغ مساحتها **6.612،56** كلم مربع، وتتشكل ولاية سعيدة من **6** دوائر و**16** بلدية ثلاثة منها تعتبر من السهوب وهي: سيدي أحمد، المعمورة وعين السخونة وتحتل منطقة الجنوب والجنوب الشرقي للولاية، وباقي البلديات الثلاثة عشر تحتل المنطقة الشمالية، خمسة منها تحتل منطقة وادي سعيدة وهي عين الحجر، سعيدة، أولاد خالد، سيدي أعمر، سيدي بوبكر وتحتل ولاية سعيدة المنطقة الوسطى.[2]

---

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية(DPAT)، بيانات حول ولاية سعيدة، ص3.

[2] نفس المرجع، ص5.

الشكل رقم 03 :خريطة ولاية سعيدة.

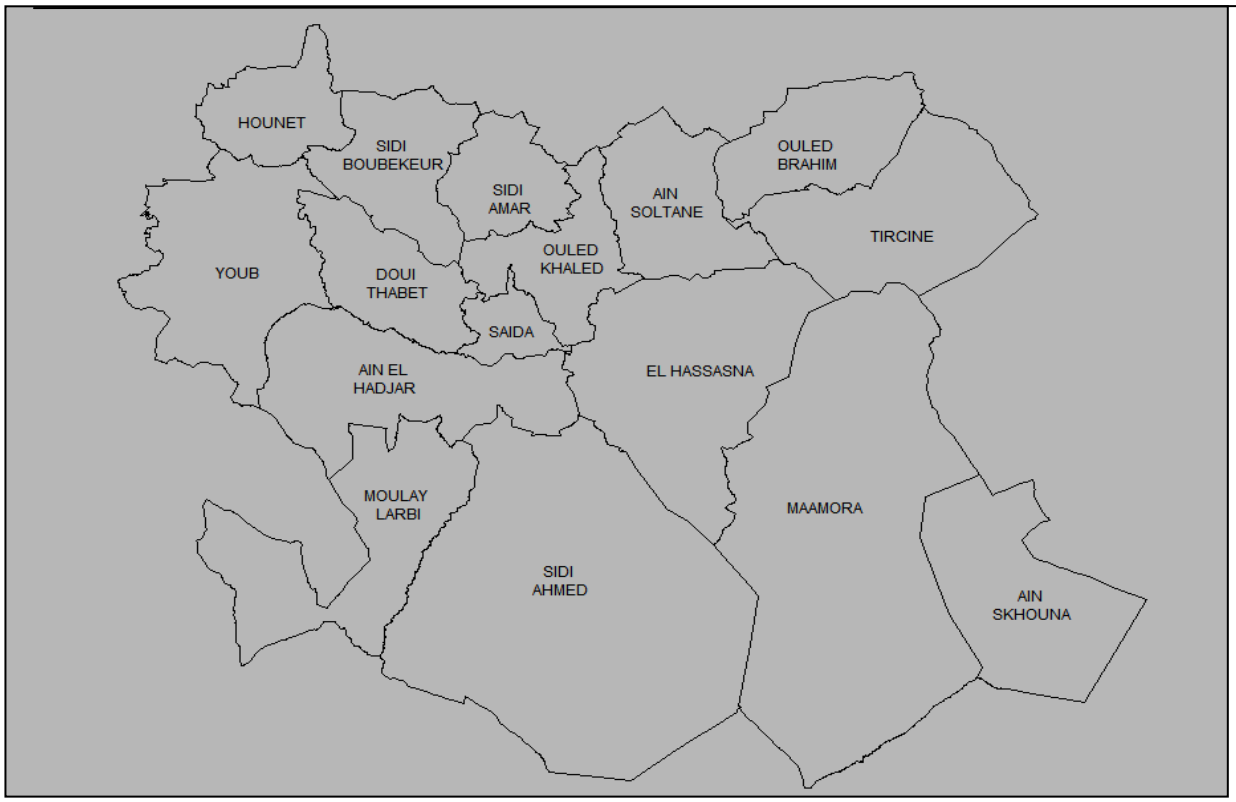

المصدر: بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

الشكل رقم (03)

الجدول رقم (11): يوضح التقسيم الإداري و مساحة بلديات ولاية سعيدة الستة عشر ﴿16﴾

الدوائر	نسبة مساحة البلدية أو الدائرة من الولاية	المساحة	البلديات التابعة للدائرة
سعيدة	1,12040678	75,80	سعيدة
عدد البلديات التابعة للدائرة	1,12040678	75,80	1
عين الحجر	6,1681497	417,30	عين الحجر
	18,584267	1257,30	سيدي أحمد
	6,26274869	423,70	مولاي العربي
عدد البلديات التابعة للدائرة	31,0151654	2098,30	3
سيدي بوبكر	3,63171431	245,70	سيدي بوبكر
	3,06264227	207,20	أولاد خالد
	2,48026724	167,80	سيدي أعمر
	2,60295031	176,10	هونت
عدد البلديات التابعة للدائرة	11,7775741	796,80	4
الحساسنة	8,56564283	579,50	الحساسنة
	17,9811985	1216,50	المعمورة
	5,97747362	404,40	عين السخونة
عدد البلديات التابعة للدائرة	32,5243149	2200,40	3

أولاد إبراهيم	3,74700683	253,50	أولاد إبراهيم
	6,22875218	421,40	تيرسين
	3,83125905	259,20	عين السلطا ن
عدد البلديات التابعة للدائرة	13,8070181	934,10	3
يوب	6,54950188	443,10	يوب
	3,20601886	216,90	ذوي ثابت
عدد البلديات التابعة للدائرة	9,755520738	660,00	2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

❖ **السكان:**

منذ الاستقلال إلى غاية عام **2010** سكان البلديات ستة عشر في ولاية سعيدة في زيادة بنسبة **2.53**٪ سنويا لتنخفض منذ عام **2010** إلى غاية عام **2013** إلى نسبة **1.8**٪ وفقا لتقديرات عام **2013**، بلغ عدد سكان ولاية سعيدة **766 350** نسمة حسب إحصائيات سنة **2014** بتقدير إجباري **200** نسمة/كلم مربع، وتضم ولاية سعيدة ستة **(06)** دوائر وستة عشر**(16)** بلدية [1]، نجد تركيز كبير في مركز بلدية سعيدة **859,80 1** لكل كم مربع أي هناك كثافة سكانية عالية جدا في مركز الولاية ،بينما متوسطة تتراوح بين **80** و **170** نسمة في كل من سيدي بوبكر، عين الحجر، أولاد إبراهيم، أولاد خالد، و منخفضة تتراوح بين **25** و**60** نسمة في كل من ذوي ثابت، مولاي العربي، يوب، هونت، سيدي أعمر، عين السلطان ويظهر آخر إحصاء أن **77**٪ من سكان الولاية يتركز

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية(DPAT)، مرجع سابق، ص4.

في المناطق الحضرية، ونحو**23**٪ من السكان في المناطق الريفية لذلك فهي منطقة متناثرة السكان، التحضر في سنة **2013** واضح على العديد من المجتمعات المحلية في الولاية، سبعة منهم معدل التحضر فيها عالي: سعيدة، أولاد خالد، عين الحجر، سيدي بوبكر، الحساسنة، هونت، يوب، سكان المناطق الحضرية هو **138 280** نسمة أو **77%** من مجموع السكان **214 137** نسمة تتركز على مستوى مركز ولاية سعيدة، وهي تمثل حوالي **49%** من مجموع سكان الحضر، و من المظاهر الحضرية للولاية تتسم بتنمية غير متكافئة، وذلك لكثرة تركيز المرافق في مدينة سعيدة على حساب البلديات المحيطة، رغم ذلك تتميز الولاية ببعض الاستقرار بفضل تحسن الوضع الأمني الذي قد سمح بالحد من الهجرة الريفية.

الجدول رقم (12): يوضح توزيع سكان بلديات سعيدة على المناطق الحضرية والريفية في 2013.

البلديات	ريفي	حضري	المجموع
سعيدة	3 759	137 214	140 973
ذوي ثابت	3 377	2 249	5 626
عين الحجر	9 089	24 370	33 459
أولاد خالد	8 735	26 261	34 996
مولاي العربي	3 838	8 232	12 070
يوب	4 220	14 597	18 817
هونت	1 054	4 144	5 198
سيدي أعمر	5 143	4 677	9 820
سيدي بوبكر	4 895	15 748	20 642
الحساسنة	4 042	10 284	14 327

المعمورة	3 110	4 397	7 508
سيدي أحمد	11 526	3 994	15 519
عين السخونة	3 115	4 661	7 776
أولاد إبراهيم	6 869	14 645	21 514
تيرسين	5 977	2 069	8 047
عين السلطا ن	4 867	2 596	7 463
الولاية	783 61	280 138	363 755

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

❖ **التضاريس والمناخ:**

إن ولاية سعيدة تقع عند نهاية جبال الضاية وبداية جبال سعيدة أي في الفج الفاصل بين الكتلة الأولى والثانية من سلسلة الأطلس التلي، ويمر بهذا الفج نهر سعيدة، يقسم إقليمها من الناحية الجغرافية إلى قسمين متميزين قسم مناخي وذلك من خلال موسم ممطر، وقسم نباتي وهذا حسب الغطاء النباتي خاصة الغابات (سعيدة، تلاغ ...).

يتميز مناخ سعيدة بشتاء بارد وصيف حار، ودرجة الحرارة بها متفاوتة من سنة إلى أخرى وهذا بفاصل كبير بين الشتاء والصيف، حيث سجل **46** درجة في جويلية و **7** درجة في ديسمبر، منذ سنة **1980** عرفت الولاية انخفاضا في سقوط الأمطار وكانت لا تتعدى نسبة **300** ملم، أما المعدل السنوي فلا يتجاوز **348** ملم وهذه النسبة لم يكن لها أي تأثير على قطاع الفلاحة والري، أما الحرارة فتكون مصحوبة برياح في بعض الأحيان جنوبية مدتها حوالي **30** يوما وهذا طيلة 07 أشهر خلال السنة بكاملها.

❖ **لمحة تاريخية عن الولاية:**

نظرا لغنى سعيدة الطبيعي عرفت التواجد الإنساني عبر العصور وهذا منذ ما قبل التاريخ كما تشهد على ذلك العديد من المحطات والمغارات والرسومات الصخرية الكائنة بعين الحجر، عين المانعة، تيفريت، ومضيقات واد سعيدة، لقد احتل البربر سعيدة خلال

القرن الثالث قبل الميلاد، وتحت راية ماسينيسا عرفت المدينة توسعا كبيرا في عدد السكان وتطورا اقتصاديا هاما، ويتضح من خلال الأبحاث وعمليات الاستكشافات الأثرية أن المنطقة سقطت في القرن الثالث ميلادي تحت يد الاحتلال الروماني الذي احتل بعض حدودها الإقليمية وثم العثور على أثار ليماس سبتيم سيفر بدوار بنايات تيفريت وبقايا لوكو بقرية معاطة بلدية يوب ، وأثار رومانية أخرى بعين بالول، ووجدت أثار عديدة لمؤسسات رومانية على الضفة الغربية لواد سفيون.

عرف احتلال الروماني اضطرابات كثيرة بسبب ثورة السكان الأصليين ومقاومتهم لهم ، وفي عام **533** ميلادي هاجم البيزنطيون على المنطقة لكن هجومهم لم يؤثر حيث استطاعت مملكة لجدار التي كانت تحكم المنطقة ومقرها فرندة الاحتفاظ باستقلالها، ثم بدأ الإسلام يدخل إلى المغرب العربي من تونس عام **670** ميلادي وهذا عن طريق الفتوحات الإسلامية، ثم أصبحت المنطقة تحت إمامة الرستميين.

المطلب الثاني: طبيعة المجتمع المحلي بولاية سعيدة

❖ **التطور الإداري لولاية سعيدة:** قسمت منطقة سعيدة من طرف الاستعمار إلى ثلاث مناطق وهي التراب المدني نظرا لتواجد الأوروبيين فيه، منطقة التراب المختلط تحت حكم عسكري وقد ضم جزائريين وأوروبيين، ومنطقة التراب العسكري، ولقد مرت سعيدة بثلاث مراحل:

1_ سعيدة مركز حضري: حيث كانت سعيدة عبارة عن "دوار" وهي وحدة إدارية أحدثها مجلس الشيوخ سنة **1863**، ثم تحولت إلى مركز بلدي.

2_ البلديات المختلطة: طبقا لمرسوم **20** ماي **1868**، القاضي بتقسيم منطقة التراب العسكري إلى مجموعة من البلديات المختلطة وتبعا لهذا المرسوم أنشأت:

3_ البلديات ذات السلطة المطلقة: طبقا لمرسوم **23** نوفمبر **1880** أنشأت البلدية ذات السلطة المطلقة في سعيدة ثم تليها بلدية عين الحجر حسب مرسوم **01** ديسمبر **1884**، ثم بلدية سيدي أعمر حسب المرسوم **28** ديسمبر**1926**، وكانت كلها تابعة لدائرة معسكر، عمالة وهران.

وتعد البلديات ذات السلطة المطلقة جماعة محلية ذات شخصية قانونية ولها ميزانية خاصة بها وسلطة تنفيذية ويحكمها المجلس البلدي الأوروبي فقط، الذي يتمثل دوره في تسيير البلدية واقتراح الميزانية ويشرف على هذا المجلس رئيس البلدية وله عدة

صلاحيات واستمر هذا التقسيم حتى اندلاع الثورة التحريرية ثم جاء مرسوم**1** جانفي **1956** بتقسيم إداري جديد أنشأت بموجبه عمالة تيارت لتصبح سعيدة دائرة إدارية تابعة لها، و بمرسوم **07** نوفمبر **1959** أصبحت سعيدة عمالة وهي آخر عمالة أنشئت خلال الفترة الاستعمارية، وعندما نالت الجزائر استقلالها سنة **1962** قامت الإدارة الجديدة بإعادة تهيأة التراب الوطني طبقا للمرسوم رقم **63-189** المؤرخ في **16** ماي **1963** والمتعلق بإعادة التنظيم الإقليم للبلديات، ثم جاء الأمر رقم **74-69** المؤرخ في **02** جويلية **1974** والمتضمن إصلاح التنظيم الإقليمي للولايات والتي نصت المادة **24** منه: " تتكون ولاية سعيدة التي يحدد مقرها بسعيدة من:

- دائرة سعيدة، دائرة البيض، باستثناء الجزء الجنوبي لبلدية الأبيض سيد الشيخ.
- دائرة المشرية، دائرة عين الصفراء، الجزء الجنوبي لبلدية مرحوم المنفصلة عن دائرة تلاغ".[1]

أما المرسوم رقم **74-143** المؤرخ في **12** جويلية سنة **1974** فقد تضمن تحديد الحدود الإقليمية وتكوين ولاية سعيدة، حيث جاء في المادة الأولى منه:"تقسم ولاية سعيدة التي يوجد مقرها بسعيدة إلى **06** دوائر و**23** بلدية".[2]

- ✓ تتكون دائرة سعيدة التي يوجد مقرها بسعيدة من بلديات سعيدة،يوب، أولاد خالد، سيدي بوبكر، عين الحجر والجزء الجنوبي من بلدية مرحوم.
- ✓ تتكون دائرة المشرية التي يوجد مقرها بالمشرية من بلديات المشرية، مكمن بن عمار، النعامة والبيوض.
- ✓ تتكون دائرة عين الصفراء التي يوجد مقرها بالعين الصفراء من بلديات: عين الصفراء، مغرار وعسلة.
- ✓ تتكون دائرة الأبيض سيد الشيخ من بلديات: الأبيض سيد الشيخ، عين العراك وبوسمغون.
- ✓ تتكون دائرة البيض التي يوجد مقرها بالبيض من بلديات : البيض، بوعلام، بريزينة، رقاصة، بوقطب.

---

[1] الجريدة الرسمية، الأمر رقم 74-69 المؤرخ في 02 جويلية 1974، المتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، العدد 55،ص 754.

[2] الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 74-143 المؤرخ في 12 جويلية 1974، المتضمن تحديد الحدود الإقليمية وتكوين ولاية سعيدة، العدد 57، ص 787.

هناك تقسيم آخر سنة **1984** والذي جاء في القانون رقم **84-09** المؤرخ في **04** فبراير سنة **1984** و الذي يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد طبقا لنص المادة 24 منه: تتشكل ولاية سعيدة من ستة عشر **(16)** بلدية. [1]

1- سعيدة/2-ذوي ثابت/3-عين الحجر/4-أولاد خالد/5-مولاي العربي/6-يوب/7-هونت/8-سيدي أعمر/9-سيدي بوبكر/10-الحساسنة/11-المعمورة/12-تيرسين/13-عين السلطان/14-سيدي أحمد /15-السخونة/16-أولاد براهيم.

❖ **التنظيم الإداري للولاية:** التنظيم الإداري هو إستراتيجية مبنية على التخطيط و التنظيم و الرقابة، إذ تعمل الدولة من خلاله على تحديد النمط الإداري على مستوى القريب و المتوسط و البعيد أي المركزي في اتخاذ القرارات أو اللامركزية في التسيير.

ينص القانون رقم **90-09**المؤرخ في **07**أفريل **1990** المتعلق بالولاية في مادته الأولى على أن: "الولاية هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ولها اختصاصات سياسية و اقتصادية و ثقافية و تعتبر منطقة إدارية للدولة و تنشأ بموجب قانوني ".

❖ **الهيكل التنظيمي للولاية**

يحدد المرسوم رقم **94-215** المؤرخ في **1994/07/23** الأجهزة الإدارية العامة في الولاية تحت السلطة السلمية للوالي: الديوان، الأمانة العامة، المفتشية العامة، مديرية الإدارة المحلية ،مديرية التنظيم و الشؤون العامة، الدوائر.[2]

---

[3] الجريدة الرسمية، القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فبراير1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، العدد06، ص 146.

[1] الجريدة الرسمية، القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990، المتعلق بالولاية، العدد15، ص 504.

الهيكل التنظيمي لولاية سعيدة

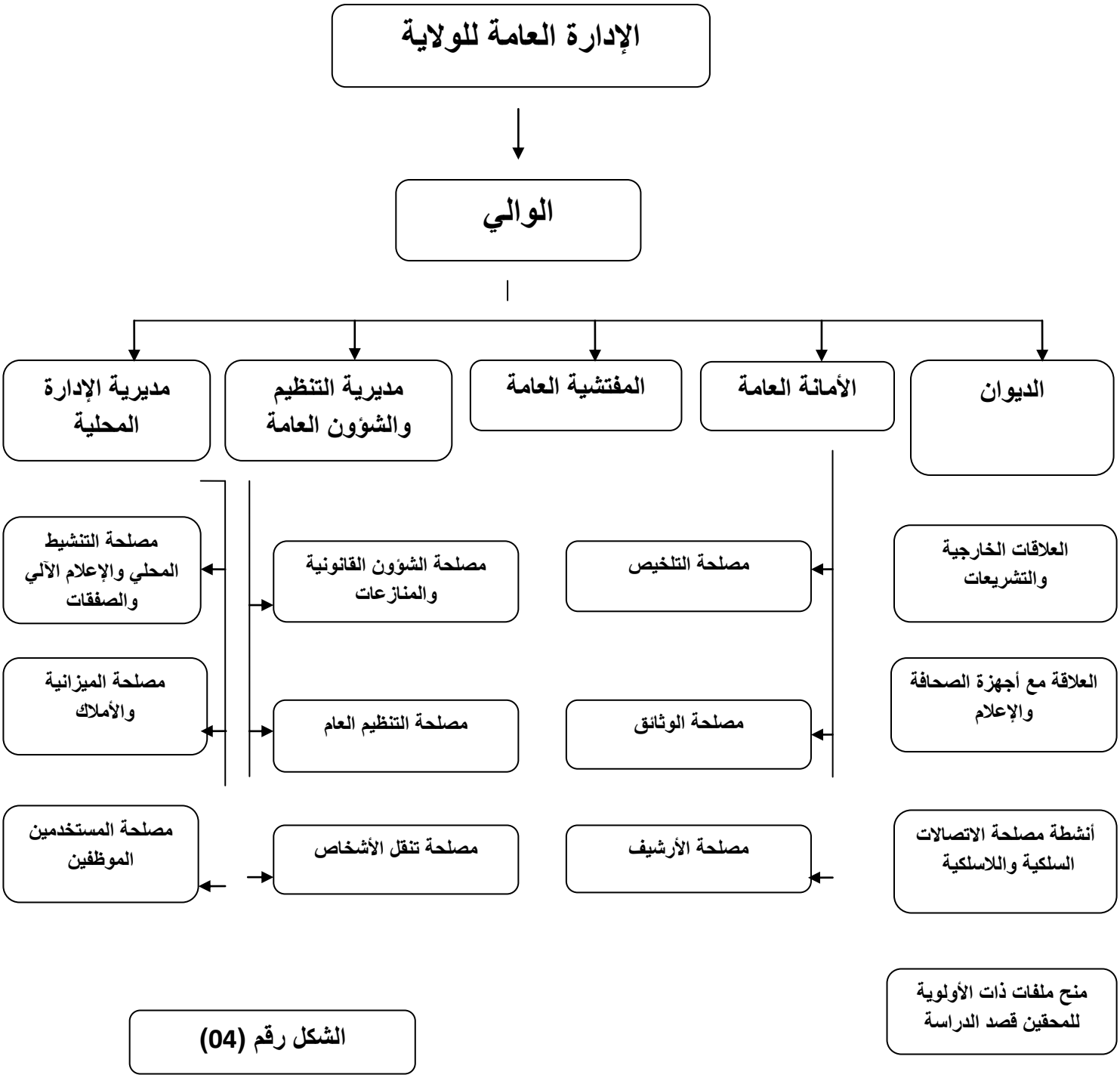

الشكل رقم (04)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات محصل عليها من ولاية سعيدة.

❖ **الإدارة العامة للولاية:**

1_ **الديوان:** يتولى الديوان تحت سلطة الوالي مباشرة وإدارة رئيس الديوان رفقة خمسة **(05)** إلى عشرة **(10)** ملحقين كما يلي:

- العلاقات الخارجية والتشريعات.
- العلاقات مع أجهزة الصحافة والإعلام.
- أنشطة مصلحة الاتصالات السلكية واللاسلكية والشفرة.
- منح ملفات ذات الأولوية للملحقين قصد الدراسة.

2_ **الأمانة العامة:** تتكون من ثلاث مصالح بناءا على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في **03** ماي **1992** المتعلق بتنظيم مصالح الكتابة العامة لولاية سعيدة، في المادة **02** منه وهاته المصالح هي: مصلحة التلخيص، مصلحة الوثائق، مصلحة الأرشيف.

- تتكون مصلحة التلخيص من ثلاث مكاتب:
- مكتب الصفقات، مكتب التلخيص، مكتب التنظيم.
- تتكون مصلحة الوثائق من مكتب الوثائق وبنك المعلومات.
- تتكون مصلحة الأرشيف من مكتبين:
- مكتب الإعلام والمساعدة، مكتب الحفظ.[1]

3_ **المفتشية العامة:** يسير المفتشية العامة للولاية مفتش عام بمساعدة مفتشين، يقومون بالمهام التالية :

-تتولى نشاط الأجهزة وهياكل المؤسسات الممركزة واللامركزية الموضوعة تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- تقوم باستمرار عمل الهياكل والأجهزة قصد تجنب النقائص واقتراح التصحيحات اللازمة وكل تدبير من شأنه أن يضاعف نتائجها ويحسن نوعية الخدمات لصالح المواطنين.
- تسهر على الاحترام الدائم بالتشريع والتنظيم المعمول بهما ، والمطبقين على مهام أعمال الهياكل والأجهزة والمؤسسات، وتقوم بأي تحقيق يبرز وضعية خاصة ترتبط بأعمال الأجهزة والهياكل والمؤسسات بطلب من السيد الوالي.
- تعد برنامج سنوي يندرج في إطار مخطط أعمال في الولاية.
- تعد تقارير التفتيش التي يحررها المفتشون عقب انتهاء مهامهم ويرسل ملخص دوريا إلى وزارة الداخلية.

---

[1] الجريدة الرسمية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 ماي 1992، يتعلق بتنظيم مصالح الكتابة العامة للولاية، المادة 03 ، العدد28، ص 1845.

4_ **مديرية التنظيم والشؤون العامة:** حسب القرار الوزاري المشترك رقم **29** المؤرخ في **21** جانفي **1991** الذي يحدد تنظيم مديرية الإدارة المحلية ومديرية التنظيم والشؤون العامة تتكون من ثلاث مصالح:

أ.مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات:

- مكتب العقود الإدارية والمداولة للولاية.
- مكتب العقود الإدارية والمداولات البلدية.
- مكتب المنازعات والشؤون القانونية.

ب. مصلحة التنظيم العام:[1]

- مكتب تنقل السيارات.
- مكتب التنظيم.
- مكتب الانتخابات والجمعيات.

ب.مصلحة تنقل الأشخاص:

- مكتب الحالة المدنية والخدمات الوطنية.
- مكتب تنقل المواطنين.
- مكتب تنقل الأجانب.

4_ **مديرية الإدارة المحلية:** حسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في **21** يناير **1991** الذي يحدد تنظيم مديرية الإدارة المحلية ومديرية التنظيم والشؤون العامة.

تتكون من ثلاث مصالح هي:

أ.مصلحة التنشيط المحلي والإعلام الآلي والصفقات والبرامج:

- مكتب الميزانية وأملاك البلديات والمؤسسات العمومية البلدية.
- مكتب الصفقات والبرامج.
- مكتب الإعلام الآلي.

ب.مصلحة الميزانية والأملاك:

- مكتب الميزانية للولاية.
- مكتب الميزانية الموزعة.
- مكتب الأملاك للولاية.

---

[2] نفس المرجع ، المادة 04و 05.

ج. مصلحة المستخدمين(الموظفين):

- مكتب تسيير وتكوين المستخدمين الإداريين للولاية.
- مكتب تسيير وتكوين مستخدمي البلديات.

إن نجاح العملية التنموية يحتاج إلى تنظيم وبدوره التنظيم يحتاج إلى حركة وفاعلية تتمثل في نظام الإدارة المحلية، والتي أضحت ضرورة من ضروريات التنظيم الإداري للدولة المعاصرة حيث تقوم هذه الوحدات الإدارية بمهام التخطيط والتوجيه والرقابة، ومن أجل الحديث عن هذه الوحدات لا بد من دراسة قواعد قانون الولاية طبقا للتشريع المعمول به أي القانون رقم **12-07** المتعلق بالولاية.

_ الولاية:

عرفت المادة الأولى من القانون رقم **90 _09**المتعلق بالولاية، هذه الأخيرة بأنها:" جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، كما أن للولاية أساس دستوري فمختلف الوسائل الدستورية ورد فيها ذكر الولاية باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية، كما لها أساس في القانون المدني أيضا تضمنته المادة **49** منه، وتلعب الولاية دورا محوريا في اللامركزية. [1]

اللامركزية الإقليمية: تعتبر الولاية خلية لتجسيد اللامركزية وفق ما جاءت به المادة **08** من القانون**90-09** المتعلق بالولاية التي بموجبها يتولى تسيير شؤون الولاية المختلفة هيئة المجلس الشعبي الولائي كهيئة مداولة والوالي.

❖ **<u>المجلس الشعبي الولائي:</u>**

فبعد أن عرف القانون رقم **90-09**،المتعلق بالولاية هذه الأخيرة في مادته الأولى:" جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية تابعة للدولة تنشأ بقانون ولها إقليم واسم ومقر"،جاء نفس القانون في مادته الثالثة لينص على: "للولاية مجلس منتخب يسمى المجلس الشعبي الولائي" لتضيف المادة الثامنة النص على: "المجلس الشعبي الولائي هو هيئة المداولة في الولاية".

[1] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 ماي 1992، مرجع سابق، المادة 06.

إن ما يلاحظ بشأن هذه الهيأة التداولية هو أنه حتى وإن تم التأكيد من خلالها على إضفاء الصفة اللامركزية على ولاية "سعيدة" واتخاذها القرارات بموجبها إلا أن ذلك لا يجعلها ترقى إلى أن تكون رأس السلطة على مستوى ولاية "سعيدة"، بخلاف المجلس الشعبي البلدي المتمتع بهذه الخاصية، حسب نص المادة الثالثة من القانون البلدي، التي تنص على: " يدير البلدية مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي...".

ومن ثم مضمون نظرية الجماعات المحلية، ليصبح المجلس الشعبي الولائي بذلك هو الهيئة الوحيدة القائمة إلى جانب الوالي كسلطة معينة، فإن الحديث عن المفهوم العضوي لولاية "سعيدة"، من هذه الناحية، يحتم علينا الحديث عن نظام إنتخاب هذه الهيئة وعن رئيسها وكيفية إدارتها، دوراتها، مداولاتها والقوة التنفيذية، وذلك كل قصد محاولة معرفة التنمية والشفافية التي أسندت لهذا المجلس.

1 - <u>نظام انتخاب المجلس الشعبي الولائي:</u>

المجلس الشعبي الولائي هو جهاز المداولة لولاية "سعيدة" ومظهر التعبير عن اللامركزية الإدارية، ينتخب هذا المجلس لمدة خمس سنوات بالإقتراع العام المباشر والسري، دون التمييز في الجنس والبالغين أكثر من **18** سنة والمسجلين في القائمة الانتخابية إذا لم يكونوا محكومين بعد الأهلية.

1- <u>رئيس المجلس الشعبي الولائي:</u> رئيس المجلس الشعبي الولائي ،كسلطة محلية رئاسية منتخبة، وهذا في مواجهة الوالي الذي يعد سلطة رئاسية معينة، وذلك بقصد إحداث التوازن بين إرادة الدولة وإرادة أفراد الإقليم الذي تتربع عليه ولاية "سعيدة".

2- <u>إدارة المجلس الشعبي الولائي:</u>

قصد تمكين المجلس الشعبي الولائي من أداء وظيفته التنموية، على النحو الذي سيتم التطرق إليه عند الحديث عن المفهوم الوظيفي للجماعات المحلية، جاء تزويده من قبل القانون الولائي بأجهزة خاصة لتمكينه من تلك الوظيفة، تتمثل هذه الأجهزة في مكتب و أمانة وديوان ولجان.

✓ **مكتب المجلس:** نصت على هذا المكتب المادة **1/29** من القانون الولائي بقولها: "ينتخب المجلس الشعبي الولائي أثناء كل دورة بناءا على اقتراح من رئيسه مكتبا يتكون من عضوين إلى أربعة أعضاء"، هذا المكتب يحدث مساعدته للرئيس إلا أنه انطلاقا أيضا من الواقع العملي نجد أن طبيعته تعد إدارية ومهامه تنحصر في:[1]

- السهر على حسن تنظيم وإدارة جلسات المجلس ومداولاته،

[1] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 ماي 1992، مرجع سابق، المادة07 و 08.

– القيام بعملية التنسيق بين مختلف أعمال المجلس وتدخلاته أثناء الدورة التي شكل لأجلها.

✓ **الديوان:** لرئيس المجلس الشعبي الولائي ديوان يعمل على نحو دائم، يتكون هذا الديوان من موظفي الولاية"سعيدة"، والذي يعد جهازا فرعيا منتخبا وبأمانة معينة نجد أن ديوان المجلس الشعبي الولائي يعد جهازا فرعيا معينا بالكامل، إن الإشكالات والاختلالات ذات العلاقة بالمفهوم العضوي للجماعات المحلية لا تطرح على مستوى الأجهزة المنتخبة فقط وإنما نجد حتى الأجهزة المعينة لم تفلت هي الأخرى من معايشتها لأزمات مما أثر على المجلس وأدائه التنموي.

✓ **اللجان:** يشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه، لجانا دائمة في المجالات الاجتماعية الآتية: الشؤون – الاقتصاد والمالية – التهيئة العمرانية والتجهيز – الشؤون الاجتماعية والثقافية، فإن إدراج القانون الولائي للجان ضمن نصوصه يشكل مساهمة مفيدة في مختلف الأعمال والنشاطات التي يقوم بها المجلس، حيث أن ذلك سيمكنه من أن يجد تحت تصرفه أعمالا تحضيرية ضرورية قصد إتخاد قراراته في كل ما يتعلق بشؤون الولاية "سعيدة" في مختلف المجالات، مادامت مهمة كل لجنة تكمن في دراسة المسائل التي ينبغي أن تناقش أمام المجلس، الأمر الذي يجعله لا يعد شريكا ومشاركا فعليا في إتخاد القرار التنموي ومن ثم إبراز إرادة بناء الوحدة المحلي.

✓ **مدى إلزامية المجلس الشعبي الولائي:** وفي هذا الإطار أيضا، يحبذ تضمين القانون الولائي حكما يمكن المجلس الشعبي الولائي، في إطار وظيفته التمثيلية لسكان الولاية "سعيدة"، من اختيار وتمركز التنمية المحلية في جميع القطاعات ويتم إطلاعه بانتظام عن ظروف تنفيذها، وأن يقدم المجلس الشعبي الولائي الاقتراحات والملاحظات الخاصة بإنشاء وتمركز برامج السكن بمختلف أنواعه، وترقية وتمركز الاستثمار الخاص.

✓ **حدود ممارسة الدور التنموي:** تقوم الجماعات المحلية وتتمتع بإمكانية ممارسة مهامها ومن ثم أداء دورها التنموي على أن الرقابة من قبل السلطات المركزية ما هي إلا استثناء حتى نوفق بين السلطتين المركزية والمحلية، وإذا تجاوزنا هذه النظرة كنا حينها عن ضياع مغزى قيام الجماعات المحلية وغياب الدور المعهود إليه:

- **الرقابة على الولاية"سعيدة":** نتطرق إلى الحديث عن الرقابة الممارسة على الولاية، وذلك من خلال الحديث عن الرقابة التي يخضع لها المجلس الشعبي الولائي ككل ثم الرقابة الممارسة على أعضاء المجلس، وأخيرا الرقابة الممارسة على الأعمال.
- **الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي الولائي:** حيث يخضعون إلى رقابة إدارية تمارس عليهم من طرف الوزير والوالي ورئيس الولاية، وذلك من خلال المتابعة القضائية وتعليق العضوية والتوقيف أو الإقالة.
- **الرقابة الممارسة على الأعمال:** وتتخذ عدة أشكال منها التصديق على المداولات الخاصة بالميزانيات والحسابات وإحداث مصالح ومؤسسات عمومية، حيث حدد المشرع مجموع حالات إبطال وإلغاء المداولات من طرف الوالي.

المطلب الثالث: البنية التحتية الاجتماعية و الاقتصادية لولاية سعيدة

❖ **<u>الصحة و الإسكان في الولاية</u>**

1- الصحة في الولاية: ولاية سعيدة سجلت تراجع ملحوظا في مستوى البنية التحتية الصحية، تتميز الفترة **2003-2014** بتراجع في مستوى الخدمات الصحية، المستشفى تراجع من **475** سريراً في عام **2003** إلى **402** سريراً في عام **2014**، كما أننا نلاحظ بقاء في عدد المستوصفات ب **24** مستوصف من عام **2010** إلى غاية **2014** من ناحية أخرى هناك الاختفاء للمراكز الصحية في عام **2013** والتي شملت **8** مراكز في عام **2003**،[1] وهذا هو إعادة هيكلة هذه المراكز لتصبح هناك العيادات الشاملة، وهو ما يفسر الزيادة الكبيرة في العدد المستوصفات في عام **2014** مقارنة بعام **2003**.

ولقد شهدت الولاية تطور في إعداد الأفراد فيما يتعلق بالمساعدين الطبيين، أطباء متخصصين، الصيادلة، وأطباء الأسنان، وهذا التحسن المستمر منذ عام **2009** إلى غاية**2014**.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا القطاع، والحاجة إلى مستشفى آخر لتواجه الولاية الضغط للحد من عبء العمل الذي يستمر في ولاية سعيدة وسد هذا العجز، مع تنويع التخصصات، هنا تجدر الإشارة إلى أن إنشاء مستشفى ثان أصبح من الأولويات و الذي يتوقع تنفيذه خلال المخطط الخماسي القادم.

2- الإسكان في الولاية: ما زال يحتفظ بالسياسة الوطنية بشأن إشباع الاحتياجات الاجتماعية كواحدة من الأولويات الرئيسية وذلك بتشجيع و دعم عملية الإسكان، وتنظيم العمران، و لقد أصبح الخيار الجديد بشأن الإسكان هو التركيز على تنويع البرامج.

❖ **<u>شبكة الطرق و الموارد المائية في الولاية</u>**

1- شبكة الطرق في الولاية: البنية التحتية للطرق كثيفة في ولاية سعيدة، والمجموع الخطي لشبكة الطرق **1716.5** كم في عام **2013** على النحو التالي[2]:

- **401.95** كم في الطرق الوطنية.
- **615.91**كم في طرق الولاية.

---

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية(DPAT)، تقارير حول وضعية الصحة و السكن، و لاية سعيدة، ص8.
[2] مديرية الأشغال العمومية(DTP)، شبكة الطرق، ولاية سعيدة.

- **588.540**كم في طرق البلدية.
- **110.100**كم في طرق الدولة "المساحات".

لقد تطورت شبكة الطرق في السنة الماضية و ذلك راجع إلى الاستثمارات في هذا المجال خاصة مع خدمة صيانة الطرق مكنت من تحسين شبكة الطرق، ونقل بعض المسارات من الطريق الوطني السريع في الولاية، وكل من بلديات الولاية فتح لها طريق مع الولاية المجاورة و كذلك نحو وسط مدينة ولاية سعيدة الخاصة بهم، بلديات الواقعة شمال الولاية فتح لها طريق نحو واد تاغية ومعسكر، بلول وتيرسين فتح لها طريق نحو ولاية تيارت من خلال جابيلات، روسفة، فرندا، تاخمارت، عين السخونة لها طريق مع روقاصة في ولاية البيض، البلديات من الغرب والشمال الغربي يوب هونت وسيدي بوبكرلها طريق مع سيدي بلعباس، سفيزف، تلاغ، الطرق الوطنية الستة، " RN: **06-90-92-93-94-104**" تمر عبر أراضي الولاية، ولكن الشبكة أساسا تدور حول طريقين الرئيسيين هما RN**6** وRN**92** ، اللذان يربطان الولاية مع المناطق الغربية و الجنوبية الغربية، RN**6** ما يسمى 'وهران-بشار' يربط خمس ولايات هي: وهران-معسكر-سعيدة-النعامة وبشار RN**92**'سيدي بلعباس-سعيدة' يربط ما بين سيدي بلعباس و سعيدة، وهو محور متميز، للوصول إلى وهران، هذان الطريقين هما ممرات هامة للمرور العابر على الصعيد الإقليمي وإقامة اتصالات مع ولايات جنوب البلاد، RN**93**الذي يربط سعيدة وتيارت يوفر الاتصال المباشر مع تيارت وجزء كبير من الاتصالات مع المركز وشرق البلاد، RN**90** الذي يربط سعيدة وكذلك تيارت و هو طريق هام للوصول إلى الولايات الوسطىRN**104** الذي يمرعلى بلديات عين الحجر ومولاي العربي، وأخير الطريق الوطني رقم **94** الرابط بين سعيدة وتلمسان و يوفر اتصالات مع ولايات غرب البلاد.[1]

[1] مديرية الأشغال العمومية(DTP)، مرجع سابق.

الشكل رقم (05):يوضح شبكة الطرق في ولاية سعيدة

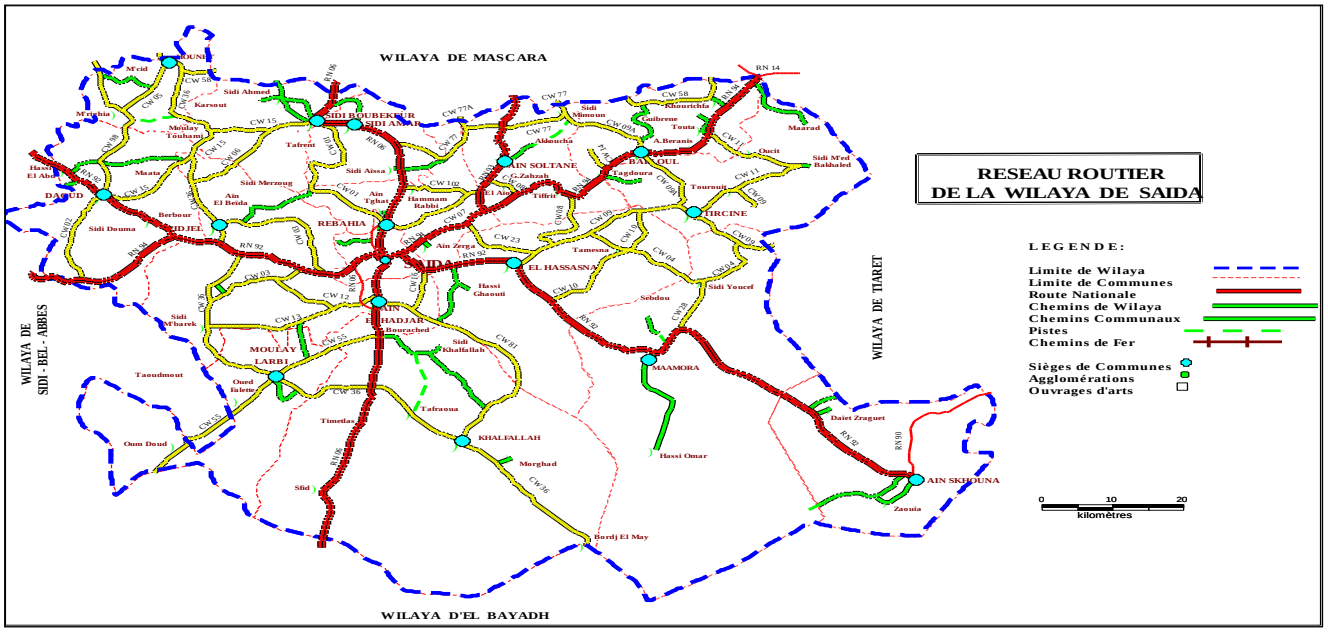

المصدر : مكتب الدراسات URSA.

2- شبكة الموارد المائية في الولاية: من الموارد المعبأة عبر الولاية، جزء مخصص للاستفادة من الاستخدامات المختلفة كما يلي:

* **توفير مياه الشرب**: Hm3/an76.**18**
* **توفير مياه الصناعية**: Hm3/an**984.0**
* **الري**: Hm3/an**738.30**

- **حالة توفير مياه الشرب**: قبل عام **2003** طرحت مشاكل خطيرة لبعض التجمعات لاسيما بسبب الفشل في توفير مياه الشرب، وسجلت تحسينات منذ عام **2007**، خاصة مع المشروع هيكلة «عين سخونة- سعيدة» الذي بادر إلى خفض حدة التوتر هذا ما زاد من الإفراط في استغلال المياه مع الانخفاض في الأداء في مستجمعات المياه أدى إلى انخفاض معدلات التدفق من ناحية، والسعي لتحقيق التوازن ومتابعة تطور الاحتياجات على المدى الطويل من ناحية أخرى، تحسن معدل الإشباع بين عامي **2007** و **2013**، حيث ارتفع متوسط معدل الإشباع عبر الولاية من **80%** إلى **98%** في عام **2013** والمعدل الوصل بشبكات إمدادات مياه الشرب انخفض من **98%**إلى**9** بين عامي**2007**

و**2013**، و تجدر الإشارة إلى أن معظم البلديات في المقاطعة قد استفادت من هذا التحسن.

– **حالة توفير المياه الصناعية**: في عام **2000** كان القطاع الصناعي يجد صعوبة في توفير المياه إلا أنه سجل تحسن منذ عام **2012**، حيث ارتفع متوسط معدل الإشباع عبر الولاية ب **12 %** في عام **2013** .

– **حالة توفير المياه الزراعية:** على عكس المجمعات السكنية التي تعاني من مشاكل، شهدت المساحة المروية تنمية منذ إنشاء مكان FNDA في الواقع، عدة نقاط مياه جديدة تم إنشاؤها ووضعت موضع التنفيذ من قبل الفلاحي.[1]

❖ **<u>الزراعة و الصناعة و التشغيل و السياحة في الولاية</u>**

<u>1–الزراعة</u>: لقد شهد القطاع تحسن ملحوظا أثناء الفترة **2000–2014**، بفضل جهود التنمية من خلال مختلف البرامج التي حققت نتائج مشجعة في مستوى الإنتاج الزراعي وتوسيع المساحات الزراعية المروية، و بالتالي مختلف العمليات المبرمجة خلال الفترة **2000–2014** في الميدان الزراعي كان لها أثر إيجابي على خلق فرص العمل، و تطور الإنتاج الزراعي في هذه السنوات الماضية، فمن حيث الموقع الإقليمي والوطني، الولاية تحتل مكانا استراتيجيا منفصلا عن الولايات الأخرى، وهذا يظهر بوضوح في الدراسات التي أجريت في إطار :

(Plan d'aménagement de la wilaya) PAW فإنه يقارن على أساس عدة مؤشرات ولاية سعيدة مقابل خمسة عشر ولاية من الغرب الجزائري حيث تم تقصي الحقائق التالية:

– ولاية سعيدة تحتل المركز الأول من حيث الغابات.
– كما أنها تحتل المرتبة الثانية فيما يتعلق بالأراضي المستخدمة للزراعة.
– وهي ثالث أكبر الأراضي المروية.
– بالمقارنة مع أهمية المساحة الفلاحية المستعملة superficie agricole utilise هي ثالث أكبر منتج للفواكه ورابع منتج للزيتون وخامس منتج للتين.

[1] مديرية الموارد المائية، تقرير حول الموارد المائية، ولاية سعيدة، ص5.

– وتحتل المرتبة الثالثة في تربية الأغنام و الماشية .
ولكن يبدو أن أداء و مستوى التنمية ليس بمقدار الإمكانات المتاحة فيها.[1]

2–الصناعة: يظل قطاع الصناعة أقل نمواً في الولاية مقارنة بالقطاعات الأخرى، و إقليم ولاية سعيدة يضم **14** مؤسسات ذات طابع صناعي، تضم ما يقرب من **1500** فرصة عمل، النشاط الصناعي ممركز بشكل كبير على مستوى المناطق الصناعية ﴿ عين الحجر، الرباحية﴾ فمنذ عام **1985** لوحظ أن هناك عيوب كثيرة متبوعة بتدهور في الإنتاج في معظم الوحدات، وعلى النقيض من مصنع الأسمنت سعيدة التي سجلت معدل نمو إيجابي لزيادة من **252000** طن في عام **2003** إلى **504000** طن في عام **2010** لتنخفض قليلا إلى**500000** طن في عام **2013** وخلال البرنامج الخماسي القادم هناك مشروع لإنجاز منطقتين صناعيتين في يوب وسيدي أحمد و توسيع المنطقة الصناعية في عين الحجر.

3–التشغيل: بصفة عامة، يتركز إيجاد فرص عمل في مركز مدينة سعيدة، حيث أنه ما يقرب من نصف من المرافق التي يتم إنشاؤها موجودة على مستوى بلدية سعيدة، كما أن هناك فرص قوية في مجال الخدمات **51.43%** في ما يتعلق بالإدارة والبناء والتشييد، في إيجاد فرص عمل، تمثل العمالة الدائمة فقط **5%** في عام **2010**، و**8%** في عام **2014** والوظائف التي أنشئت خلال الفترة **2001–2010** هي وظائف مؤقتة وغير مستقرة، خلافا لما هو مقدم من السلطات العامة، تبقى الحلول حلول بسيطة للانتظار وعلاج مشكلة البطالة ليست اقتصادية بل اجتماعية أساسية، لا يوجد بعد في سياستنا القائمة على العمالة ولكن فقط سياسة الإدارة للبطالة، مكلفة جداً من ناحية أخرى، بتمويل من الإنفاق العام، والتي ستنتهي حالما النفط سينخفض.

عدد السكان العاملين ليس متطابق مع الأرقام التي يتم نشرها والمتعلقة بهذا الموضوع، وهذا التغليط في الإحصاءات التي تم جمعها من اتجاهات مختلفة، حيث تقوم السلطة العامة أخذ بعين الاعتبار أولئك الذين يشتغلون في فترة التي تتجاوز أو حتى **3** أشهر، والبعض الآخر يأخذ في الاعتبار من أولئك الذين يمارس أكثر من سنة، هذه الفئة تتضمن تقديرات العمالة غير الرسمية. [2]

---

[1] مديرية المصالح الفلاحية (DSA)، تقرير حول الوضعية الفلاحية، ولاية سعيدة.
[2] مديرية التشغيل والضمان الاجتماعي، تقرير حول قطاع التشغيل، ولاية سعيدة.ص8.

أحدث الأرقام التي لدينا حتى الآن من عام **2014** للسنة الماضية، وجد أن الإحصاءات تختلف من اتجاه واحد إلى آخر، المصدر الثاني للبيانات يأتي من التحقيق بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، وأجريت استطلاع لمعرفة حالة العمالة في ولاية سعيدة، ولكن لم يتم نشر هذا الاستطلاع لأنه يظهر أن معدل البطالة عالية جداً يصل إلى 38%.

4-السياحة: ولاية سعيدة لديها إمكانات سياحية هائلة مما لا شك فيه، وهذا إلى حد أنها تتميز بتنوع التضاريس تتراوح بين المناطق الجبلية إلى مناطق السهوب كما تتوفر هذه المناطق على مجموعة متنوعة من الإمكانات الطبيعية التي هي مناطق الجذب السياحي مثل الغابات ومعالجة المياه المعدنية، بما في ذلك المواقع التاريخية وعصور ما قبل التاريخ ، ﴿**حمام ربي، سيدي عيسى، المرجا، تيفريت، عين السخونة**﴾ و بالإضافة إلى ذلك الولاية تحتوي على مواقع تاريخية وأثرية هامة، بما في ذلك هناك مدينة رومانية في " بلدية يوب "والكهوف مع النقوش الصخرية في منطقة العين المانعة ﴿بلدية عين الحجر﴾.[1]

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية، تقرير حول السياحة، ولاية سعيدة.

المـــــــبحث الثاني: أثار تطبيق برامج دعم النمو على التنمية المحلية بولاية سعيدة

بدأ العمل بسياسة الإنعاش الاقتصادي، من أجل خلق ديناميكية تنموية تمس المجتمعات المحلية مباشرة وعلى وجه الخصوص، الأمر الذي جعل قطاع التنمية المحلية يمثل أهم محور تنموي لمجموع البرامج التنموية التي أطلقت في إطار هذه السياسة، حيت تم استهداف هذا القطاع عن طريق نمطين، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، يتضمن مختلف المشاريع المنجزة في إطار باقي القطاعات الأخرى «أشغال عمومية، فلاحة، وصيد بحري، إصلاحات اقتصادية»، تحت بند انجاز المخطط الوطني للتنمية، والذي يتشكل بالأساس من المخططات التنموية القطاعية، وهي أهم عناصر لتحريك التنمية المحلية.

المطلب الأول: البرامج التنموية المطبقة بولاية سعيدة.

بعد فترة الجمود الذي عرفته ولاية سعيدة طيلة سنوات التسعينات من القرن الماضي، جاءت بداية الألفين لتحمل معها بعض مؤشرات التغيير، خاصة مع تطبيق مجموعة من البرامج التي تستهدف تفعيل التنمية بها، انطلاقا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبرنامج التكميلي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وصولا إلى البرنامج الخماسي، وقد بلغ مجموع ما انفق من أغلفة مالية إلى غاية **31-12-2014** ما مقداره:**373 58** مليون دج موزعة على **479** عملية تنقسم بين ما هو مسطر ضمن البرنامج القطاعي غير الممركز والمخططات البلدية كما يلي:

الجدول رقم (13): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب كل قطاع النشاط ولاية سعيدة خلال الفترة الممتدة من2001 و إلى غاية 2014القيمة (مليون دج)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
البناء، الأشغال العمومية و السكن	221	22 266	4 092
النقل	174	2 887	709
الصناعة	52	22 985	1 933
الخدمات	12	1 322	210
الصحة	09	834	101
الفلاحة	08	7 122	256
السياحة	03	958	51
المجمـــــــوع	479	58 373	7 352

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية و لتطوير الاستثمار **2015.**

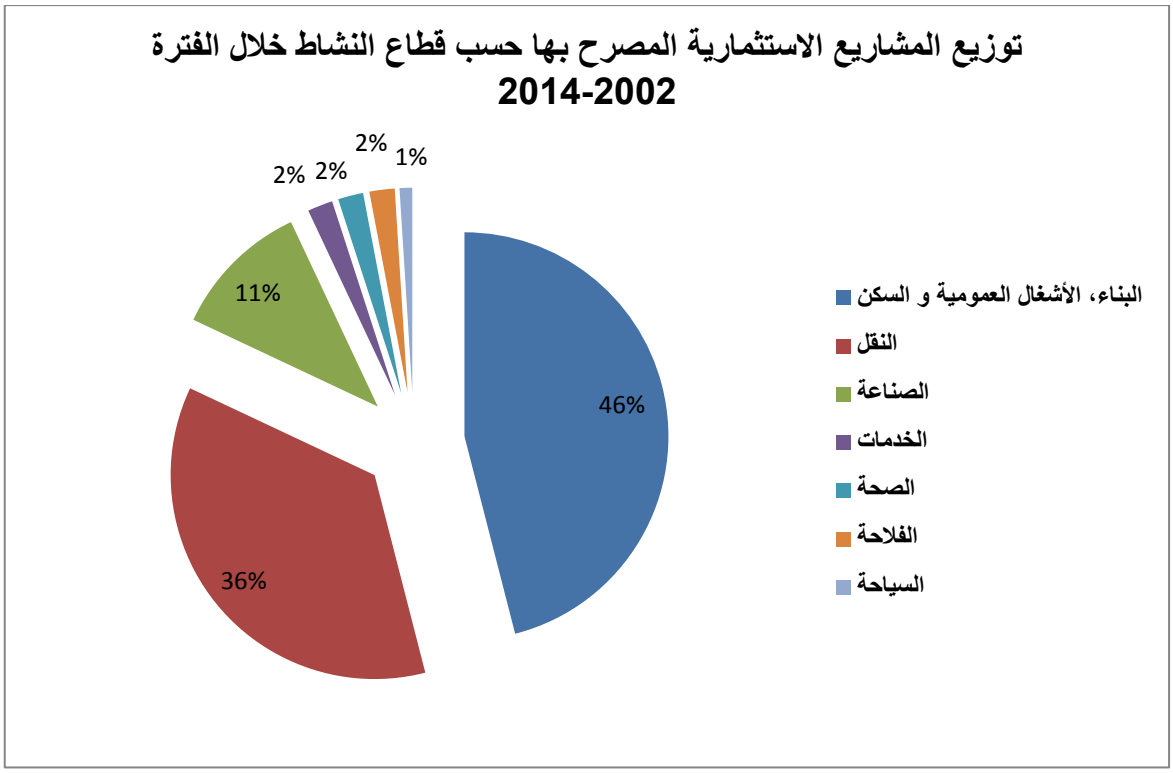

المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على البيانات المقدمة من طرف المجلس الشعبي البلدي.

الشكل رقم (06)

❖ **القطاعات المهيمنة هي:**

أ- من حيث عدد المشاريع المصرح بها:

1. البناء و الأشغال العمومية.
2. النقل.
3. الصناعة.

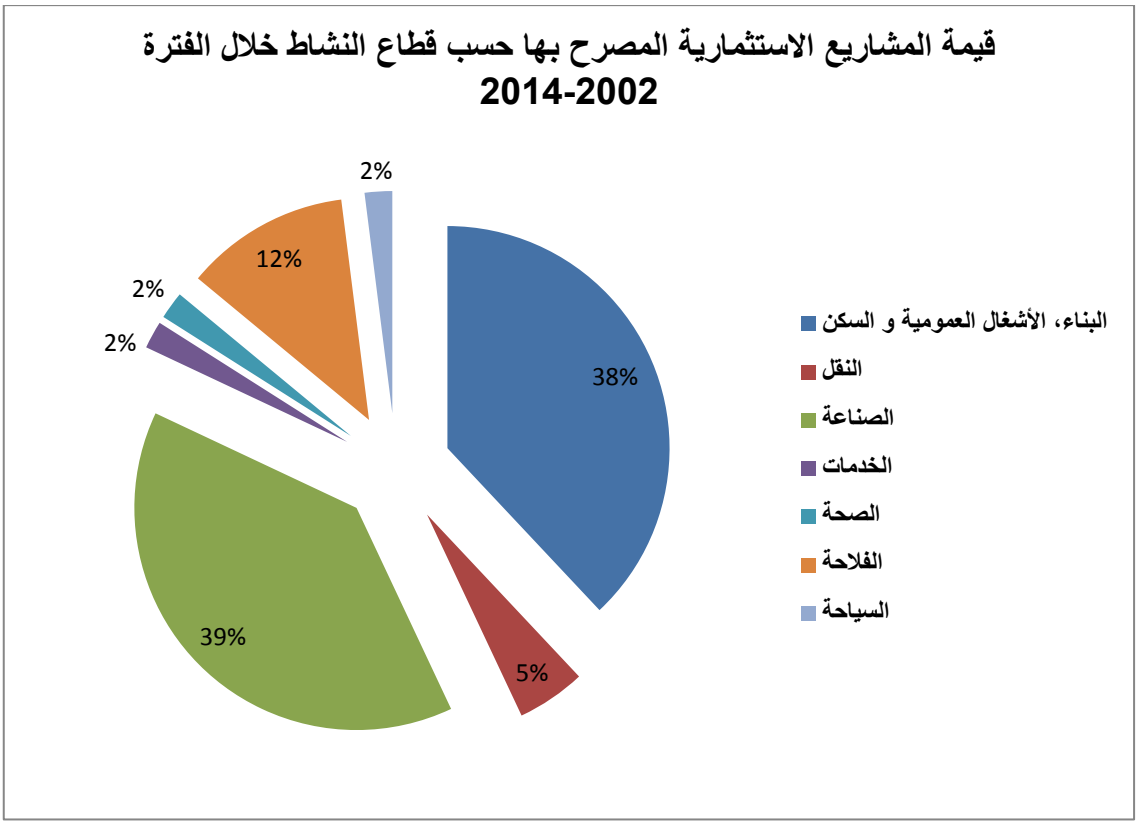

المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على البيانات المقدمة من طرف المجلس الشعبي البلدي.

الشكل رقم (07)

ب- من حيث القيمة المالية:

1. الصناعة.
2. البناء و الأشغال العمومية.
3. الفلاحة.

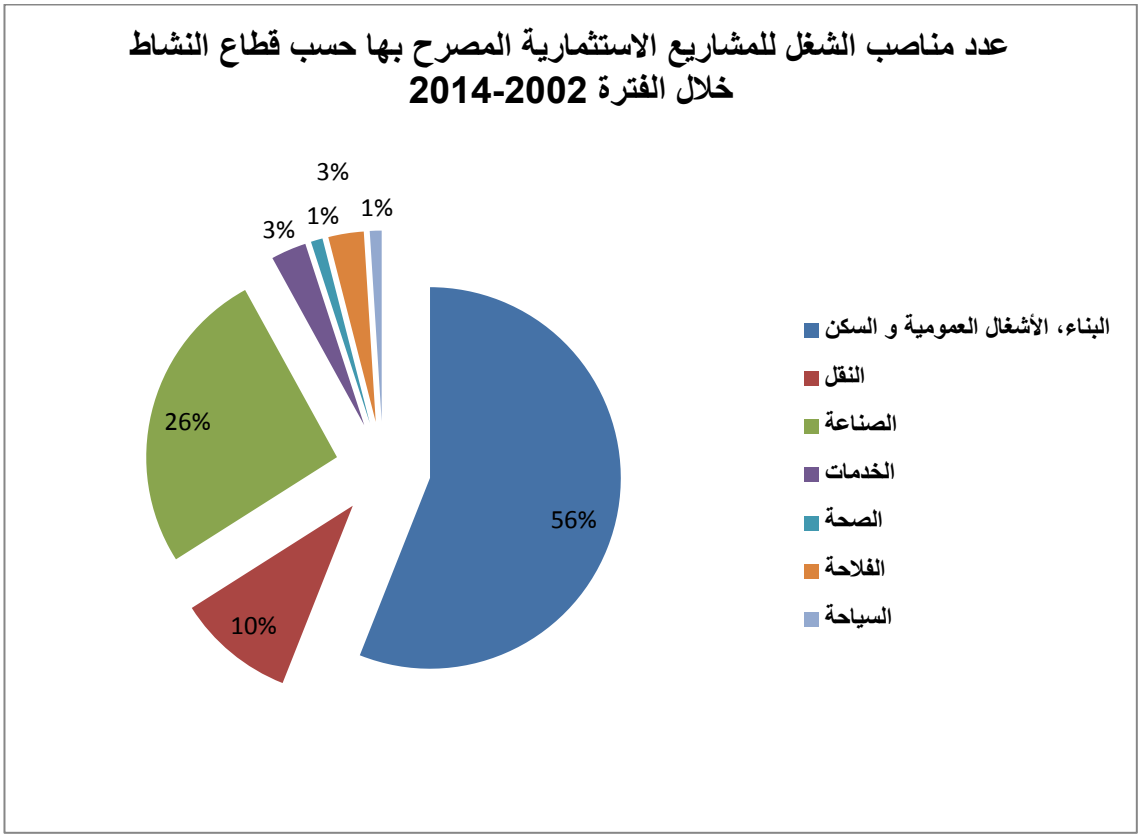

المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على البيانات المقدمة من طرف المجلس الشعبي البلدي.

الشكل رقم (08)

ج- من حيث مناصب الشغل المصرح بها:

1. البناء و الأشغال العمومية.
2. الصناعة.
3. النقل.

تشمل الهضاب العليا الجزائرية **14** ولاية و تنقسم إلى ثلاثة مناطق:

- الهضاب العليا الشرقية: سطيف، برج بوعريريج، باتنة، خنشلة، تبسة و ام البواقي.
- الهضاب العليا الوسطى: الجلفة، الأغواط و المسيلة.
- الهضاب العليا الغربية: تيارت، سعيدة، النعامة، تيسمسيلت و البيض.

و تحتل ولاية سعيدة (منطقة الهضاب العليا الغربية) المرتبة **39** في الترتيب الوطني (حسب عدد المشاريع) و المرتبة الثانية **(02)** في الترتيب الإقليمي و هذا حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

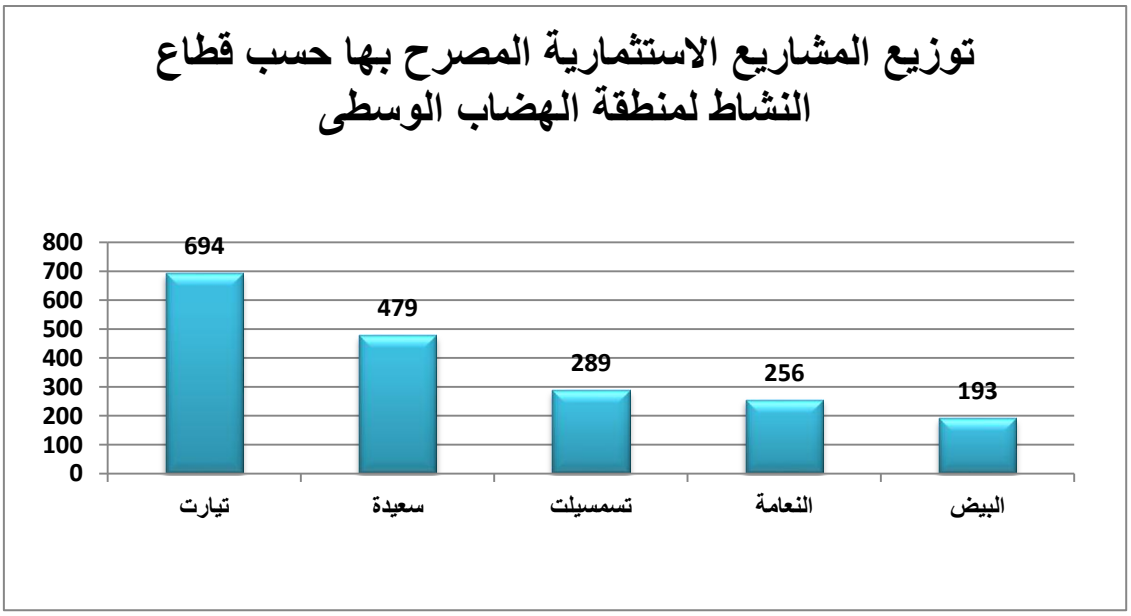

المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على البيانات المقدمة من طرف المجلس الشعبي البلدي.

الشكل رقم (09)

و قد استفادة ولاية سعيدة من غلاف مالي يقدر بـــ: **12.665** مليار سنتيم و هذا في إطار برنامج الخماسي **2010– 2014** من أجل تطبيق العديد من العمليات التنموية في مختلف القطاعات و هو كالتالي:

- قطاع السكن و العمران: **6.079** مليار سنتيم.
- قطاع الأشغال العمومية: **1.278** مليار سنتيم.
- قطاع الصناعة و ترقية الاستثمار: **24** مليار سنتيم.
- قطاع السياحة: **11** مليار و **300** مليون سنتيم.
- قطاع الفلاحة: **705** مليار و **600** مليون سنتيم.

كما تم إنشاء مكتب اللامركزية للاستثمار على مستوى ولاية سعيدة يهتم بضمان توفير السيولة المطلوبة لتسيير العمليات الاستثمارية، و يعتبر همزة الوصل المحورية بين الإدارة وللمستثمرين في مجال الاستثمار.

فمنذ إنشاءه كان هدفه الرئيسي هو تطوير الاستثمار على مستوى المنطقة التي تزخر بإمكانيات هامة خاصة قطاع الفلاحة، الصناعة و السياحة الحموية.....الخ، و التي تحتاج إلى إجراءات ملموسة من إعلام و تسهيلات من أجل دعم و توجيه المستثمر نحو هذه القطاعات.

و قد احيلت إليه انجاز مجموعة من المهام:

- خدمة الترويج للاستثمار في المنطقة.
- ضمان توفير مصلحة استقبال و توجيه المستثمرين و ذلك لصالح مختلف قطاعات الاستثمار.
- مساعدة المتعهدين في تحقيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تحديد العقبات و القيود من أي نوع و التي تعوق الاستثمارات و تبليغها للإدارة المركزية للوكالة الوطنية لترقية و تطوير الاستثمار، ما يسمح لهذه الأخيرة بتقديم اقتراحات على وزير القطاع من خلال مجموعة من التدابير التنظيمية و الرقابية لعلاج المشكلة.
- ضمان خدمة الأعمال التجارية وتوفير تسهيلات الاتصال بين المستثمرين الغير مقيمين و الشركات الجزائرية لتعزيز المشاريع و فرص العمل.
- كما يشمل علاوة على ذلك مديرين تنفيذيين من الوكالة نفسها ممثلة في الأدوات وممثلي أصحاب المصلحة في مسار الاستثمار و هم:
  - المركز الوطني للسجل التجاري.
  - مديرية المالية.
  - مديرية أملاك الدولة.
  - مديرية الجمارك
  - مديرية التخطيط العمراني.
  - مديرية التهيئة و البيئة.
  - مديرية التشغيل و العمل.
  - الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال.
  - صندوق الضمان الاجتماعي.
  - المجلس الشعبي البلدي.

المطلب الثاني: حجم و آليات توزيع حصة الولاية المتعلقة بالتنمية المحلية.

لولاية سعيدة خصائص جغرافية واقتصادية تؤهلها لاحتلال مكانة هامة كونها تتوسط الجهة الغربية من البلاد، وهي فضاء يربط بين المناطق الشمالية والجنوبية للوطن و بما أنها تنتمي إلى ولايات الهضاب العليا الغربية والتي من شأنها أن تكون قطب اقتصادي جهوي وتتمتع بمجموعة من الخصوصيات والمؤهلات أهمها :

- ثروتها المائية المعدنية والحموية.
- طابعها الفلاحي الرعوي و الغابي المتنوع مع ثروة حيوانية هامة.
- ثروة معدنية متعددة قابلة للتنمية عن طريق الاستغلال الصناعي.
- إمكانية الاستثمار في الطاقات المتجددة (الشمسية والهوائية).
- وجود منطقتين صناعيتين (سعيدة وعين الحجر) ومنطقة نشاط ببلدية سيدي أحمد توفر أوعية عقارية قابلة لاستقبال مختلف المنشآت الصناعية وتطوير مجالات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والصناعات الغذائية التحويلية.
- مؤهلات سياحية هامة لا سيما في مجال السياحة الحموية والغابية.
- شبكة سكك حديدية وطرق سريعة هامة قيد الانجاز أو الدراسة.

أما عن التنمية المحلية فبفضل الأموال الهامة التي رصدتها الدولة لمختلف البرامج التنموية عرفت ولاية سعيدة خلال السنوات الأخيرة تحولات اجتماعية و اقتصادية ايجابية من خلال البرامج التنموية عامة وبرنامج تنمية مناطق الهضاب العليا خاصة، حيث استفادت الولاية من أغلفة مالية معتبرة.

أ- **برنامج التنمية 1999-2009:** المبلغ الإجمالي الممنوح :**8581** مليار سنتيم عدد العمليات المسجلة: **3189** عملية من بينها :**2333** عملية ضمن برنامج التنمية البلدي (ما يعادل **1009** مليار سنتيم) - **856** عملية ضمن برنامج التنمية القطاعي (ما يعادل **7573** مليار سنتيم).

ب- البرنامج الخماسي 2010-2014: الغلاف المالي المخصص لولاية سعيدة لهذه الفترة يقدر بـــ **3624.68** مليار سنتيم خلال سنوات **2012/2011/2010** تشمل **605** عملية موزعة على الشكل التالي :

- **برنامج التنمية القطاعي: 3369.48** مليار سنتيم تشمل **326** عملية.

- **برنامج التنمية البلدي: 255.20** مليار سنتيم تشمل **279** عملية وفي إطار البرنامج القطاعي حيز الانجاز المشكل من **632** عملية، نسجل: عدد العمليات المغلقة خلال سنة **2014: 20** ، عدد العمليات المنتهية **100 %** والمقترحة للغلق : **14.**

❖ **انعكاسات برامج التنمية على الولاية :**

1- تطور أهم المؤشرات: إن إنجاز وتجسيد العمليات الممنوحة للولاية مكنتها من تحسين بعض القطاعات الحيوية التي نذكر من بين مؤشراتها ما يلي:

-**الطاقة:** ارتفعت نسبة الربط الإجمالي بالكهرباء إلى **97.50 %** لتغطي **66,201**مسكن ، بعدما كانت **74.73 %** في سنة **1999** ، كما عرفت شبكة الغاز توسعا كبيرا حيث ارتفعت نسبة الربط الإجمالي بالغاز الطبيعي لتبلغ **66.25 %** حاليا و هي تغطي **44155** مسكنا، بعدما كانت **28.54 %** في سنة **1999**.

-**الموارد المائية:** سجل تطور نوعي في هذا المجال حيث بلغت نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب نسبة **97 %** مقارنة بـــ **76%** في سنة **1999** (المعدل الوطني **80.80 %**) وتحسنت النسبة اليومية للاستهلاك الفردي لتصبح **165** لتر/ يوميا حاليا، أما الربط بشبكة الصرف الصحي فقد ارتفع إلى **97 %** بعد ما كان **76.16 %** في سنة **1999** (المعدل الوطني **77.05 %**)، كما ارتفعت نسبة معالجة المياه المستعملة من **07%** سنة **1999** إلى **70%**.[1]

-**الفلاحة:** يعتبر هذا القطاع المنبع الأساسي لاقتصاد الولاية من حيث القيمة المضافة، ومصدر هام في ميدان التشغيل، حيث يبلغ عدد العاملين به **52433** حاليا، في هذا الإطار وصلت المساحة الفلاحية القابلة للاستغلال **(SAU)** إلى **308206** هكتار سنة **2012** كما سجل ما يلي: * توسع نشاط غرس الأشجار المثمرة من**3550** هكتار سنة **1999** إلى **6250** هكتار حاليا، * المساحات المسقية قفزت من **8272** هكتار سنة **2010** إلى **9662** هكتار سنة **2012**، أما فيما يخص عقد النجاعة الخاص بولاية سعيدة، فقد تم تجاوز معظم الأهداف المسطرة فيه حيث تم تسجيل نتائج إيجابية خلال الثلاث سنوات الماضية وبخصوص نتائج هذه السنة تعتبر مرضية إذ أن أغلب الأهداف حققت، على سبيل المثال فإن إنتاج الحبوب فاق **1.2** مليون قنطار بنسبة **110%** و الخضر بلغت **779600** قنطار بنسبة **102%** ، خاصة البطاطا بمنتوج **382438** قنطار بنسبة **129%** دون أنه ننسى عملية جمع الحليب التي تجاوزت **5.6** مليون لتر أي بنسبة **386 %**، و ننوه في هذا الصدد، إلى المشاريع الكبرى المسجلة في إطار عمليات استصلاح الأراضي الفلاحية والسقي، لا سيما منها إعادة الاعتبار لـــ **1500**هكتار من المحيط المسقي بضاية زراقت الذي يتربع على مساحة إجمالية **2800** هكتار والذي رصدت له الدولة غلاف مالي مقدر بـــ**200** مليار سنتيم لإعادة تأهيله وسيسمح بإنشاء أكثر من **3000** منصب شغل، كما نسعى إلى تفعيل عملية استصلاح الأراضي الفلاحية بكل من بلديات سيدي أحمد بمساحة مقدرة بـــ**3500** هكتار و المعمورة بمساحة مقدرة بـــ **4400** هكتار، وبخصوص عملية

[1] مديرية الطاقة و المناجم، أهم مؤشرات القطاع، ولاية سعيدة.

تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز الفلاحي تم لحد الآن إيداع **4439** ملفا درست منها **4260** وتم إعداد **370** عقد من طرف المصالح المختصة.[1]

-**التربية:** إن المجهودات التي بذلت في هذا القطاع سمحت برفع نسبة التمدرس التي وصلت إلى **98.06%** سنة **2014** ، مقابل **87 %** في سنة **1999** ، حيث تم تسجيل **79927** متمدرسا يسهر على تأطيرهم **6727** مؤطر تربوي وإداري، أما بخصوص الصحة المدرسية تم الوصول إلى **16** وحدة للكشف و المتابعة الصحية مما سمح بتغطية شاملة لكامل تراب الولاية، وقصد تسهيل تنقل التلاميذ تم توفير **94** حافلة للنقل المدرسي، كما يجري إنجاز **14** مجمع مدرسي**06** متوسطات و **09** ثانويات ستسمح دون شك من تحسين مختلف مؤشرات هذا القطاع.

-**التعليم العالي:** كما شهد قطاع التعليم العالي قفزة نوعية من حيث الهياكل البيداغوجية، الاستقبال وكذا التأطير، حيث تضاعفت قدرات الإيواء من **3900** سرير سنة **2010** إلى **7500** سرير حاليا، كما تعززت الهياكل البيداغوجية لتصبح **12200** مقعد، أما بالنسبة للتأطير يسجل ارتفاعا محسوسا حيث بلغ عدد الأساتذة **624** أستاذ حاليا عوض **473** سنة **2010**، ومن جانب تعداد الطلبة عرف الدخول الجامعي الحالي التحاق **10244** طالبا من بينهم **2300** طالب جديد.

-**الصحة:** شهد هذا القطاع تطورا ملموسا في مجال ترقية الصحة العمومية من حيث الهياكل الصحية والتجهيزات الطبية ، إلا أنه مازال يشكو من نقص فادح في التأطير الطبي سيما الأطباء الأخصائيين (نسبة التغطية **2883/1** ساكن ، المعدل الوطني **1000/1** ساكن) كما نسجل انعدام الأطباء في بعض التخصصات ،الأمر الذي يسبب متاعب للمرضى الذين يضطرون لطلب العلاج بالولايات المجاورة، هذه الإشكالية أصبحت انشغالا حادا للمواطنين، كما نشير أنه تم الشروع في إنجاز ثلاثة **(03)** مستشفيات بقدرة إجمالية بـــ:**180** سرير (الحساسنة/ **60**سرير، يوب **60** سرير،سيدي بوبكر **60**سرير) كما تم إنجاز مصلحة الاستعجالات بالولاية.

-**الأشغال العمومية:** بشبكة طرقات تمتد على مسافة **1675** كلم، يحتل هذا القطاع مكانة إستراتيجية حيث عرف حركة تنموية متسارعة من خلال تجسيد أغلبية المشاريع الموجهة له، تمحورت أساسا حول تطوير المنشآت، تـــهيئتها وصيانتها حيث تم انجاز خلال الفترة **(2014/1999)** ما يلي: *الطرق الوطنية :**29.6 كلم** *الطرق البلدية :**76.70 كلم** كما تم تأهيل ،إعادة الاعتبار و عصرنة الطرق: *الطرق الوطنية :**307 كلم** *الطرق الولائية: **380 كلم** *الطرق البلدية :**349 كلم** بالإضافة إلى ذلك فقد تم إنجاز **11** منشأ فني، **12** وحدة للعتاد لفائدة الحظيرة الجهوية للأشغال العمومية و بناء **12** دار

---

(1) مديرية الفلاحة، مرجع سابق.

(2) مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، تقارير مختلف نشاطات القطاع، ولاية سعيدة.

للصيانة والترميم، ومن المرتقب تحقيق مشاريع هامة خلال الخماسي الجاري ويتعلق الأمر بـــ: * ازدواجية الطريق بين سعيدة وبلدية الحساسنة. [1]

-**الهياكل الشبانية:** تم تعزيز الهياكل المخصصة للشباب بإنجاز عدة مرافق من بينها : – مركب رياضي بالعشب الطبيعي بطاقة استيعاب **25000** مقعد بسعيدة، – مسبح نصف أولمبي – أربع **(04)** قاعات متعددة الرياضات – مركز التسلية العلمية، – بيتين **(02)** للشباب – ثماني **(08)** دار شباب – مركبين جواريين للرياضة،– أربعة أحواض للسباحة – مسرح جهوي بـــ **500** مقعد – إذاعة جهوية، رغم هذه المنجزات المحققة لا زال القطاع يعرف بطئ في تجسيد المشاريع الخاصة به بسبب عجز في وسائل الانجاز المتخصصة ،كما يحتاج إلى دعم من حيث تهيئة بعض الملاعب بالعشب الاصطناعي بالنظر إلى مستوى المنافسة وعدد الجمعيات الناشطة في مختلف البطولات.

-**السكن والعمران:** رغم انخفاض نسبة شغل السكن بالولاية إلى حدود **17.05%**حاليا ، يبقى الطلب هام ومتزايد بفعل عدة عوامل، منها التزايد السكاني و استفحال ظاهرة السكن الهش والـــتأخر في وثيرة انجاز البرامج المخصصة للولاية خلال السنوات الأخيرة، بسبب ضعف قدرات الانجاز وعجز في المؤسسات المؤهلة محليا.

وعليه، فإن برنامج الولاية في مختلف الصيغ نلخصه كما يلي: البرنامج، مجموع البرامج المنتهي، في طور الانجاز، غير المنطلق السكن العمومي الإيجاري: **3216/7455/4889/15560**، السكن الريفي:**112225/4545/5804/22574**، السكن التساهمي:**7206/3364/1542/2300**، للإشارة فان عدد الطلبات المقبولة والمودعة لدى مختلف لجان الدوائر بلغ: **21292** طلب سكن، كما نسجل أن عدد السكنات الهشة المحصاة عبر الولاية يقدر بـــــ: **5708** سكن موزعة على **102** موقع ، تم القضاء على **947** مسكن هش وتبقى **4761** سيتم التكفل بـــــها تدريجيا إبتداء من بداية شهر جانفي **2013**.

[1] مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ، مرجع سابق.

الجدول رقم 14: يوضح برنامج لولاية سعيدة للسكن في مختلف الصيغ.

اسم البرنامج	مجموع البرامج	مجموع البرامج المنتهية	البرامج في طور الانجاز	البرامج الغير منطلقة
السكن العمومي الايجاري	15560	4889	7455	3216
السكن الريفي	22574	5804	4545	12225
السكن التساهمي	7206	3364	1542	2300

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية.

-**التشغيل:** في هــذا الجانب، لوحظ ومنذ عدة سنوات أنه بفضل الاستثمارات الضخمة للدولة عن طريق مختلف البرامج التنموية التي استفادت منهــا الولاية، وكذا مختلف نشاطات الأجهــزة المحلية للتشغيل تم تسجيل تراجع ملموس ومستمر في نسبة البطالة والتي وصلت إلى **10.02%** حاليا.

إن برامج التنمية المختلفة سمحت لقطاعات أخرى بتسجيل تحسين مؤشراتها على غرار قطاعي التكوين المهني والثقافة اللذان يعرفان تغطية شاملة لكل البلديات من حيث مرافق التكوين ، وقطاع النقل الذي استفاد من مشروعين إستراتيجيين هامين في شبكة السكة الحديدية (خطي السكة الحديدية سعيدة / مولاي سليسن (ولاية سيدي بلعباس) و سعيدة / تيارت).

- **الاستثمار:** في إطار الديناميكية التنموية يتحتم تعزيز الاستثمار بالنظر إلى المؤهلات والإمكانيات التي تزخر بها الولاية والمتمثلة في:
- باطن ارض غني بالثروات (إمكانيات منجمية ومواد أخرى مفيدة وقابلة للاستغلال).
- مخزون طاقوي في الهواء الطلق (طاقة هوائية وشمسية على مدار السنة).
- اقتصاد ونمط معيشي تقليدي ما زال يعتمد أساسا على تربية المواشي.

-موارد مائية معتبرة لذلك وسعيا منها لتعزيز قدرات هذا القطاع، فإن لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار (**CALPIREF**) بالولاية، اعتمدت **50** مشروعا، يمكن من إنشاء **15168** منصب شغل، متابعة ملفات الساعة حفاظا على راحة المواطن وسكينته وفي إطار ضمان مصداقية الدولة شرعنا في تنفيذ تعليمات

السلطات العليا الخاصة بعمليات نظافة المحيط ورفع النفايات ، القضاء على التجارة الموازية، تنظيم الحظائر و مساحات التوقف، تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية من خلال جملة من الإجراءات :

- تم رفع **57877** طن من النفايات و الردم. [1]

- القضاء على **06** مواقع تجارة موازية، كان ينشط بها **377** متدخل، من بين**20** موقع يشمل **832** متدخل غير شرعي، و تم إعادة إدماج**31** مهم ضمن السواق التجارية الشرعية.

- إنجاز و إعادة تهيئة **10** أسواق جوارية تحوي **419** محل و**62** محل مهني لاحتواء المتدخلين في التجارة الموازية.

- إحصاء **48**حظيرة وموقف للسيارات ستكون محل مصادقة طبقا لتعليمات الإدارة المركزية.

- تم الشروع في تنفيذ المنشور الوزاري رقم: **2102** المؤرخ في **14** نوفمبر **2012** المتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية ، حيث تم تنصيب خلية الاستماع والتوجيه على مستوى الولاية للتكفل بالشكاوي ومتابعتها وتحسين ظروف الاستقبال للمواطنين .[2]

- فيما يخص عصرنة الإدارة تمت عملية رقمنة الحالة المدنية على مستوى جميع بلديات الولاية .

- وفيما يتعلق بعملية جوازات السفر البيومترية تم توسيع العملية لثلاثة دوائر (سعيدة الحساسنة وعين الحجر) وتم تسليم **1.794** جواز سفر بيومتري.

- **الأضرار المسجلة خلال التقلبات الجوية لشهر نوفمبر 2012:** عرفت ولاية سعيدة يومي **12/11** نوفمبر **2012** تقلبات جوية استثنائية (أمطار ورياح هامة)، نجم عنها جملة من الخسائر المادية مست عدة قطاعات سيما الأشغال العمومية الري، السكن، التربية و الفلاحة، والتي قدرت إجمالا بـــ: **6.084.413.276.44** دج، تجدر الإشارة أن السيول والفيضانات تسببت في أضرار هامة على مستوى **500** سكن قديم تقع على حواف واد سعيدة وبالتحديد بلديات سعيدة، أولاد خالد وسيدي بوبكر، وعلى إثر ذلك تم تكوين ملف تقديري للخسائر مرفوقا ببطاقات تقنية الذي أودع على مستوى الإدارة المركزية قصد التكفل في إطار الصندوق الخاص بالكوارث الطبيعة.

كما نخص بالذكر المشاريع قيد الانجاز في إطار البرنامج الخماسي: تهيئة واد سعيدة بمبلغ يقدر بـــ: **450** مليار سنتيم، إنجاز منشأ فني وحظيرة للسيارات وسط مدينة

---

[1] مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، مرجع سابق.

[2] الجريدة الرسمية، المنشور الوزاري رقم **2102** المؤرخ في **14** نوفمبر **2012**، المتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية، العدد**62**، ص **14**.

سعيدة بقيمة: **150** مليار سنتيم، تهيئة الطرق الحضرية الخاصة بمدينة سعيدة بغلاف مالي يقدر بـــ: **72** مليار سنتيم، رصد غلاف مالي و المقدرة بـــ: **608.5** مليار سنتيم من أجل التكفل بالأضرار تحسبا للاضطرابات الجوية و التي تعرفها الولاية.

المطلب الثالث: دور عجز هيكل التمويل المحلي في تعطيل عجلة التنمية بولاية سعيدة.

ترتبط عملية النهوض بالواقع التنموي المحلي، لأي جماعة محلية كانت، ارتباط وثيقا بقدراتها التمويلية ذاتية أو خارجية، ومدى محافظتها على الاستقرار النسبي لهذه الموارد عند حدود معينة، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع المحلي، عن طريق تحفيز روح المبادرة لديهم، بشكل منظم ومستمر، من أجل هذا فقد سطر المشرع عدد من القوانين تضع تحت تصرف الجماعات المحلية هيكلا متكاملا من مصادر التمويل، غير أن هذا الأمر لا يخلوا من العيوب والسلبيات، حيث يعرف هيكل التمويل المحلي العديد من الاختلالات، كنا قد تطرقنا إليها بنوع من التفصيل في الفصل السابق، وبلديات ولاية سعيدة لا تستثنى عن قاعدة العجز المالي التي شملت جل بلديات الوطن، وهو ما جعلها عبارة عن هياكل إدارية مشلولة في ظل تراكم الأعباء التنموية، فقد سجلت ولاية سعيدة كباقي ولايات الوطن الجزائري العديد من المشاريع التنموية التي استفادت منها في إطار برامج التنموية وأبرزها البرنامج الخماسي قصد إعادة تهيئة البنى التحتية وكذا الأماكن الحضارية المنتشرة عبر بلدية سعيدة والعديد من البلديات، لكن ما ميز سنة **2011** هو الضعف في التسيير ما كان نتيجته هو انطلاق بعض المشاريع منها ما تم إنجازه وبرامج أخرى تنتظر أو في طريقها للتجسيد حسب تبرير العديد من الهيئات المنتخبة وبالخصوص رؤساء البلديات، مع الإشارة أن ولاية سعيدة استفادت منذ **2005** بأكثر من **16** مليار دينار جزائري بحيث أن **13** مليار دينار موجهة منها فقط لتهيئة **271** موقع من الأماكن الحضارية بتراب الولاية،

✓ تتنوع إيرادات الولاية باعتبارها جماعة محلية لها مصادرها الخاصة للتمويل، ورغم أن الإيرادات الجبائية تشكل أهم مورد لها إلا أنها تعتبر محدودة للغاية، وغير متنوعة، حيث لا تستفيد الولاية سوى من نسب ضئيلة من قيمة محصلات الرسم على النشاط المهني، ونسبة أخرى من الدفع الجزافي تم إلغاؤها بحلول سنة **2006**، وفي محاولة من السلطات لتغطية هذه المحدودية في الإيرادات الضريبية، عملت على خلق صندوق التضامن الولائي والذي يقدم منحا معتبرة سنويا لكل الولايات، فضلا عن ترك المجال لها واسعا من أجل إنشاء ممتلكات بإمكانها استغلالها وتحصيل الإيرادات من خلالها، وعلى العموم يمكن القول أن هيكل التمويل المحلي للولاية كجماعة محلية في الجزائر يتميز بالضعف والمحدودية ومصمم أساسا ليكون ذا تبعية للمساهمات الاستثنائية

المقدمة من طرف صندوق التضامن الولائي، بدلا من أن يخصص لها نسب متعددة من الضرائب محلية التحصيل، خاصة الرسم على القيمة المضافة.

✓ الارتفاع المستمر في نفقات التسيير للولاية، وهذا من أجل تلبية الحاجات الخدماتية للمواطنين، والتي تقع على عاتق مصالح الولاية المتنوعة، بغض النظر عن العدد الكبير للدوائر التابعة لها والتوسع في المهام المناطة بها من سنة إلى أخرى.

✓ عدم تساوي الإيرادات مع النفقات في الواقع العملي، و نقص الإيرادات عن النفقات في جانب التسيير عند إعداد الميزانية الإضافية، فبناءا على المعلومات المقدمة من طرف المكلف بالميزانيات البلدية على مستوى الولاية، يلاحظ هناك تزايد سريع ومستمر للنفقات المحلية هذا من جهة، و نقص مبالغ الاقتطاع من نفقات التسيير لنفقات التجهيز من جهة أخرى، وهو ما دفع جميع بلديات الولاية من اقتطاع الحد الأدنى من نفقات التسيير لصالح نفقات التجهيز، وهو حد ينص عليه القانون في حالات العجز المالي كما يسمح للبلديات من استفادة أكبر من المنحة الاستثنائية للتوازن.

✓تسهر الولاية على العملية التنموية بها، وهي لهذا الغرض تعد ما يسمى بالمخطط القطاعي للتنمية **PSD**، لكنها وبتخصيصها نسبة اقتطاع تقدر بـــ:**15 %** من إيرادات التسيير لصالح التجهيز والاستثمار، يجعل من تحقيقيها نسبة 20 % من مشاريع المخطط هدفا مستحيل التحقيق، وهو ما يعكس العجز الكبير للموارد المالية للولاية على تغطية برامجها التنموية، وبالتالي ضعف حركية التنمية المحلية بها، بسبب ضآلة الموارد المالية الذاتية للولاية.

✓إن ميزانية ولاية سعيدة تعتبر كغيرها من ميزانيات الجماعات المحلية، من حيث المراحل الدورية للميزانية في الإعداد والتحضير والتصويت والمصادقة، وكذا مراحل التنفيذ والمراقبة.[1]

❖ عوائق التنمية بالولاية :

- نقص العقار الحضري المخصص لاحتضان المشاريع الجديدة وخاصة منها السكن والتجهيزات العمومية، حيث أن كل الأراضي المحيطة بمراكز المدن كسعيدة، عين الحجر وأولاد خالد تعد عقارا فلاحيا، يخضع لعملية الاسترجاع من خلال إجراءات مطولة.

- نقص المؤسسات المحلية المؤهلة (في مجالي العتاد والعمال) وكذا مكاتب الدراسات للتكفل بإنجاز برنامج الولاية في وقته وبالنوعية المطلوبة.

---

[1] بناءا على تصريحات المكلف بالميزانية على مستوى مديرية الإدارة المحلية، ولاية سعيدة.

- أما فيما يتعلق بوسائل الانجاز خاصة منها الموارد البشرية فنلمس نقص على مستوى بعض المديريات فيما يتعلق بالإطارات التقنية المؤهلة لمتابعة وانجاز عديد العمليات التنموية.

- نقص و غياب الدراسات الجيوفيزيائية والهيدروجيولجية، الأمر الذي تسبب في عدم استغلال الكثير من الآبار التي تبث بعد الحفر عدم جدواها.

- الإشكال المتعلق بمنطقة النشاطات القليعة ببلدية سيدي أحمد التي سجلت عملية لإعادة تهيئتها في حين أنها منطقة جديدة لم تنشا بعد.

- ضعف الغلاف المالي، أو تعديل عنوان العملية (**13** عملية).

-عمليات مشروطة برأي أو مصادقة الجهة الوصية على الدراسات ، دفاتر الشروط وكذا تبليغ الوضعية النظرية لحظيرة السيارات (**03** عمليات) –عوائق أخرى (**08** عمليات) فيما يخص برنامج التنمية البلدي فيسجل **14** عملية ببلدية أولاد خالد لم تنطلق بعد بسبب وضعية الانسداد التي عرفها المجلس الشعبي البلدي السابق.

- عدم تساوي الإيرادات مع النفقات في الواقع العملي (أي في الحساب الإداري وحساب التسيير عند القابض البلدي) مما يترتب عنه عجز، يكون على البلدية ويسجل بالميزانية الإضافية، بالصفحة رقم:**09** بقسم النفقات بالمادة **820** عجز مرحلة التسيير.

- إشكالية استعمال فضاءات المناطق الرعوية في برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز طبقا للتعليمة الوزارية المشتركة رقم **108** المؤرخة في **2012/02/23** بناء على توجيهات مكتب الدراسات **Bneder** لتخصيص هذه المساحات للاستغلال الرعوي فقط.[1]

– نوعية المياه الصالحة للشرب التي أصبحت محل شكاوي المواطنين.

– تسجيل عجز على مستوى التغطية الطبية في جميع التخصصات على مستوى الولاية.

– افتقار قطاع الشباب والرياضة لتأطير خاصة في المناطق الريفية التي تتواجد بها مرافق شبانية مسيرة عن طريق شبكة تشغيل الشباب، كما تشتكي بعض هياكله من نقص الصيانة والتجهيز، كما نشير إلى أنه من بين العوائق التي أثرت على تجسيد برامج التنمية

[1] الجريدة الرسمية، لتعليمة الوزارية المشتركة رقم **108** المؤرخة في **2012/02/23** المتعلقة باستعمال فضاءات المناطق الرعوية عن طريق الامتياز، العدد**02**، ص **07**.

تسجيل **24** عملية من مجموع **632** عملية ضمن البرنامج القطاعي للتنمية لـــــم يشرع في انطلاقها بعد، **07** منها تخص الهياكل الإدارية و**05** تخص هياكل الصحة.

ووقوفا على وتيرة سير العمليات التنموية، خصص المجلس الشعبي الولائي جدول أعمال لدراسة و مناقشة سير العمليات التنمية المسندة، حيث استعرض من خلالها الوضعية المالية لكل العمليات المسجلة لفائدة الولاية بما فيها العمليات في طور الإنجاز و المنتهية بها الأشغال مع تحليل المعطيات من أجل حصر العراقيل و النقائص التي كان لها الأثر على تقدم نسبة استهلاك القروض للعمليات المسجلة، و ضرورة تنسيق الجهود ما بين جميع القطاعات المعنية و المتدخلين المباشرين في تنفيذ العمليات التنموية بعيدا عن التعقيدات الإدارية و الإجراءات البيروقراطية من خلال الاتصال المباشر بين جميع المتدخلين و المرافقة العملية على أرض الميدان و تقديم مجموعة من التوصيات و هي:

– الحرص مستقبلا على عرض جميع العمليات المقترحة و تلك المتعلقة بإعادة التقييم أو التحكيمات على المستوى المحلي قبل عرضها أمام الجهات الوصية بطريقة تتوافق و تلبي الاحتياجات المحلية.

– الحرص على المتابعة اليومية و الدورية لسير العمليات التنموية من خلال ضبط جدول زمني لاستهلاك القروض و المخصصات المالية لمختلف العمليات (القطاعية، التنموية) من قبل مدير البرمجة و متابعة تنفيذ الميزانية.

– إدراج المخصصات المالية للصناديق الخاصة المسيرة من قبل القطاعات ضمن مخطط الاستثمار المحلي بطريقة تضمن الوقوف و المتابعة للحجم الأغلفة المالية المرصودة من جهة و تقييم جدوى هاته الأخيرة في النهوض بالاقتصاد المحلي من جهة أخرى.

– الحرص على تفعيل دور الاتصال و الإعلام في إبراز مجهودات الدولة في جميع المجالات التنموية من خلال عرض جميع المستجدات و العمليات التنموية المتكفل بها مستقبلا ضمن الموقع الرسمي للولاية، شبكات التواصل الاجتماعي وقنوات الاتصال المتاحة كخطوة أولية لتقريب الإدارة من المواطن.

لقد أجمع المواطنين على أن هذه عهدة انتخابية تعتبر أسوء عهدة شهدتها المجالس سواء الولائية والبلدية لا من حيث التسيير ولا من جانب كفاءة ومؤهلات الأشخاص ما عكسته ردود وتشنجات الشارع لسلسلة من الإعتصامات والاحتجاجات وحتى الإضرابات التي ميزت سنة **2011** في ولاية سعيدة، وميزتها جملة من المطالب كتوفير الضروريات القصوى ببلديات وقرى سعيدة كسيدي احمد وعين الحجر ومولاي العربي اشتملت على

توفير الصرف الصحي والغاز وتهيئة الطرقات وكذا توفير الإنارة العمومية التي تعتبر الشغل الشاغل لسكان ومواطني القرى والبلديات وأحيانا الانقطاع المتكرر رغم توفرها، نظرا لسوء الأشغال التي ميزت عاصمة الولاية بعد أن تسببت زخات المطر في العديد من المناسبات لكشف عن الخلل في الأشغال والذي تسببت فيه المؤسسات والمقاولات في غياب الكفاءة والجدارة، كما كان لهاجس ضعف النقل المدرسي بعدة قرى وبلديات على غرار قرية تامسنة وعين الزرقاء وكذا قرية أم الدود ببلدية مولاي العربي تعبير آخر بسبب المعاناة التي يتخبط فيها أبنائهم المتمدرسين سواء في ظل غياب التدفئة داخل مدارسهم التي تتحول إلى شبه مبردات و التي أضحت تهدد سلامة وصحة التلاميذ بالإضافة إلى ضعف النقل المدرسي الذي يدفع معاناته هؤلاء الأطفال الذي يجابهون قسوة البرودة شتاءا والتعب والإنهاك إضافة إلى ضعف الوجبات الغذائية التي لا تتطابق إطلاقا مع المعايير التقنية والصحية التي أوجبتها منظمة اليونيسيف وكذا الصحية، دون الحديث عن واقع وحال مدارس المناطق النائية سواء ما تعلق بالهيكل أو ظروف التدريس ما دفع بهم للخروج عن صمتهم بقطع الطرقات للمطالبة بتوفير النقل لأبنائهم في الكثير من المناسبات.

خاتمة الفصل الثالث:

قمت في هذا الفصل بإعطاء نظرة على الأوضاع الحالية للتنمية المحلية لولاية سعيدة، و إبراز دورها في تحقيق التنمية المحلية حيث تعد هذه ولاية من إحدى أهم ولايات الهضاب العليا، نظرا لموقعها المميز فضلا عن إمكانياتها المادية والبشرية، فعلى الرغم مما شهدته الولاية على إثر الأزمة الخانقة لفترة التسعينات من القرن الماضي، من ظروف تنموية جد سيئة في ظل تراكم المشاكل والأعباء التنموية، والتي خلفت جمودا لمختلف بلديات الولاية نتيجة للعجز التمويلي الذي عرفته، والمترتب عن عدة عوامل.

و يشكل الاختلال في هيكل التمويل المحلي أحد أهم العوامل التي تقف وراء تعطيل حركة التنمية المحلية بالولاية، مما أدى إلى ضرورة التدخل المباشر للهيئات المركزية من أجل تغطية هذا العجز، عن طريق الإعانات المقدمة لإنجاز المخططات التنموية القطاعية، PSD والبلدية PCD، فكان بذلك إطلاق برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2004)، كمرحلة أولى ساهمت بشكل ملموس في تفعيل حركة التنمية المحلية بالولاية، حيث شكلت هذه الأخيرة محورا رئيسيا لكليهما، ومن ثم جاء برنامج دعم النمو (2005–2009) والذي تشكل التنمية المحلية أهم محاوره، ليحمل معه آفاقا تنموية جد طموحة للولاية، من خلال تمويل شبه التام للمشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية الممركزة، وغير الممركزة، و البلدية للتنمية، ثم البرنامج الخماسي (2010–2014) و الذي كان تكملة لمسار التنمية بالولاية دون أن ننسي البرنامج الخماسي الثاني و الذي هو قيد التنفيذ.

وقد أفادت الدراسة بالنتائج و التوصيات التالية:

- ❖ نتائج الدراسة جاءت كما يلي:
- تتواجد عدة قطاعات في الولاية التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية.
- لا يوجد شفافية في بعض المعلومات لدى بعض القطاعات الموجودة في الولاية.

- ❖ التوصيات:

على ضوء النتائج التي أسفرت عليها الدراسة لولاية "سعيدة" تم اقتراح بعض التوصيات التي قد تسهم في نجاح برامج التنمية في الولاية وهي:

- ضرورة تبني الإجراءات والقوانين و الحرص على تطبيقها.
- محاولة خلق مصادر تمويل محلية داخلية.
- تعميق دور الشفافية والإفصاح داخل الولاية.
- يجب توفر العدالة في الولاية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

الخاتمـــــــة:

إن عملية التنمية الاقتصادية المحلية أصبحت حتمية ضرورية لتحقيق تنمية وطنية شاملة متوازنة بكل جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و البيئية حيث أن التنمية المحلية يقوم على إبراز الميزة النسبية للمنطقة المحلية المتمثلة في الموارد الطبيعية و البشرية و إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية زيادة إلى المبادرات الخاصة و العمل التطوعي المنظم، و ذلك عبر تخطيط تنموي يقوم على تثمين الموارد المحلية و الوطنية لتحقيق العدالة الاجتماعية و تحسين مستوى المعيشي للسكان المحليين.

و تجدر الإشارة إلى الأهمية التي أعطتها الجزائر للتنمية الاقتصادية المحلية عن طريق الاهتمام بالبرامج التنموية وتجسيدها على أرض الواقع ابتداء من المخططات الوطنية من 1967 إلى 1989 و التي كانت البذرة الأولى لمواصلة عجلة التنمية للبرامج التي أتت بعدها من مختلف البرامج منها العادية و برنامج دعم الإنعاش برنامج دعم النمو و البرامج الخماسية و الملاحظ في بنود هذه البرامج و الإعتمادات التي خصصت لها، بإعطائها الأولوية للتنمية المحلية تعتبر أكبر دليل على أن الجزائر ركزت على تثمين الموارد البشرية و الطبيعية ومحاربة الفقر و الفوارق الاجتماعية و دعم الفئات المهمشة و محاولة إدماجها في المجتمع، إلا أن من أساسيات التنمية المحلية التي نص عليها البنك الدولي وفق التخطيط الاستراتيجي ذو الخمسة مراحل و الذي تبنته أكثر الدول العالم يركز على توعية بالمشاركة الشعبية والمبادرات الخاصة في عملية التنمية إلى جانب التمويل الدائم و المستمر لتنفيذ البرامج التنموية و زيادة إلى ذلك وضع خطط تنموية وفق احتياجات المنطقة المحلية و التي تمثل التعبير الصحيح عن احتياجات السكان المحليين و ذلك بوضع برامج تنموية مناسبة لكل منطقة جغرافية و التي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين و إبراز نقاط الضعف ونقاط القوة حسب المؤشرات التنموية لكل منطقة.

كما أنه ومن خلال البحث يمكن القول أن التنمية المحلية وترشيد الحكم على المستوى المحلي هو أساس التنمية الشاملة، إذ تسعى التنمية المحلية إلى توسيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع على المستوى المحلي من خلال إشراك المواطن كطرف فاعل في صنع القرار المحلي عن طريق إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كأطراف فاعلة ورئيسية من شأنها النهوض بالتنمية وخلق بيئة تكون قاعدة العمل التنموي الشامل، ومن بين الآليات التي من شأنها تحقيق الهدف المنشود، ظهر الحكم الراشد كأحد أهم تحقيق شروط التنمية المحلية، والذي يدور مفهومه حول حسن إدارة الحكم، للربط بين الحكومة (مختلف مستوياتها) والقطاع الخاص والمجتمع المدني قصد التحقيق الأمثل للأهداف

المرجوة لأفراد المجتمع، عن طريق استخدام آليات مختلفة،كالشفافية، المشاركة، حكم القانون، المساءلة، ... وغيرها، والتي تعتبر مؤشرات يتم استخدامها لقياس الحكم الراشد، من هنا نستنتج أن هناك ارتباط وثيق بين الحكم الراشد والتنمية المحلية، فلا يمكن أن يكون الحكم المحلي رشيدا مما لا يؤدي إلى استدامة التنمية التي لا يمكن أن تتواصل بدون حكم راشد، وإذا كان الحكم يشمل الدولة، فإنه يتجاوزها ليشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتتسم هذه العناصر الثلاثة بأهمية بالغة بالنسبة للتنمية المحلية، فالدولة تخلق البيئة السياسية والقانونية المواتية، والقطاع الخاص يولد الوظائف والدخل، أما المجتمع المدني فيسهل عملية التفاعل السياسي والاجتماعي، ويتطلب تحقيق الحكم الراشد تفاعل أكبر بين هذه العناصر الثلاثة لتحقيق التوازن فيما بينها من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة عبر أجيال متعاقبة .

انطلاقا من الجانب النظري والذي حاول الإجابة على الفرضيات الأساسية للبحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

بالنسبة **للفرضية الأولى**، والتي محتواها أن مقومات إدارة التنمية المحلية تتضح من خلال تحديد مفهوم واضح ودقيق لها،فقد قمنا بتعريف التنمية المحلية بأنها «العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية، والجهود الحكومية، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية، في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية » وهي بذلك تقوم على أربعة ركائز أساسية هي:

- اللامركزية الإدارية، مما يضمن نوع من الاستقلالية للوحدات المحلية.
- التمويل المحلي والمتضمن لعدد من مصادر التمويل الذاتية و الخارجية.
- التخطيط وضرورة تحقيق التكامل بين التخصصات المختلفة له، والداخلة في عملية التنمية.
- تشجيع المساعدة الذاتية، باعتبارها حجز الزاوية في برنامج التنمية عامة ونعني بذلك المشاركة الشعبية.

هذا ولتجسيد التنمية المحلية، لابد من توفر مناخ ملائم لها، يحتوي عددا من العناصر الواجب استيفاؤها، كما يواجهها العديد من المعوقات والصعوبات ،التي تقف حائلا أمام الوصول إلى الأهداف المختلفة التي ترمي التنمية المحلية إلى تحقيقها، فضلا عن أن هذه العناصر مجتمعة تشكل الأساس الذي تنطلق منه أي إستراتيجية تنموية محلية يراد تطبيقها على أرض الواقع.

❖ وبالنسبة **للفرضية الثانية**، والتي تتلخص في آليات تجسيد التنمية و المتمثلة في الإدارة المحلية و كذا المجالس المحلية من أجل التجسيد الفعلي لمقومات إدارة التنمية المحلية بالجزائر، فإننا نورد ما يلي:

- تعد اللامركزية الإدارية، أحد مواطن القوة الواجب ترقيتها ضمن المسعى الديمقراطي، فهي تدعم فرص مشاركة المجتمع في تسيير شؤونه، وتسمح بالتقدير الحقيقي لحاجات المجتمع الواجب تلبيتها، كما تفتح مجال للمنافسة، وبالتالي للفعالية في جلب الاستثمار وترقية التنمية ،تلك هي أسباب الشروع من الآن في مسار تعميق النظام اللآمركزي بها، وذلك لإضفاء حركية على مكانة الجماعات المحلية، ولا يمكن تجسيد هذا المسار، إلا من خلال تجديد التشريعات المتعلقة بها وأهمها مراجعة القانونية المتعلقين بالبلدية والولاية.
- أن الجماعات المحلية لا يمكنها الاضطلاع بشكل طبيعي بالمكانة والدور المحدد لها، سواء بسبب النقص في ترشيد استعمال وسائلها المالية، أو بسبب آلية تنظيم وتوزيع الموارد الجبائية بين المستويين المركزي والمحلي للدولة ومن ثمة تصبح عملية إعادة تنظيم هذا الأخير ومراجعته أمرا حتميا لمواجهة هذه الوضعية، ومعالجة مختلف الاختلالات التي يعاني منها هيكل التمويل المحلي.
- دور المشاركة الشعبية تلعب دورا مهما في استغلال الطاقات الكامنة لدى أفراد المجتمع المحلي، فهي تمثل أحد أهم الموارد التمويلية الذاتية، إلا أنها وفي ظل الركود التنموي الذي عرفته الجزائر ،خلال عشرية التسعينات من القرن الماضي، لم تقدم ما هو مرجو رغم وجود عدد كبير جدا من التنظيمات الحزبية و الجمعوية، التي يناط بها تنظيم وتأهيل هذه المشاركة بما يخدم العملية التنموية بالجزائر.

▲ **الفرضية الثالثة**، جسدت الجزائر مجموعة من المخططات التنموية من 2000 حتى 2014 التي كانت برامج مدعمة لمواصلة عجلة التنمية بالجزائر فنجد أن:

- إن سياسة الإنعاش الاقتصادي هي سياسة مالية توسعية، تعتمد على أداة الرفع من الإنفاق الحكومي بغية رفع معدلات النمو، وما يترتب عنها من خفض لمعدلات البطالة، وهي بذلك جاءت كنتيجة حتمية للأوضاع التنموية السيئة التي عرفتها الجزائر مع نهاية سنوات التسعينات من القرن الماضي.
- لقد كان لتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، آثار جد ايجابية على الاقتصاد الجزائري، رغم محدودية هذا البرنامج، والذي سطر لفترة متوسطة المدى (2001–2004) وقد ظهرت هذه الآثار من خلال المؤشرات الكلية المشجعة للاقتصاد الجزائري مع نهاية سنة 2004، ونفس الشيء يمكن أن يقال، عن المرحلة الأولى من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2004) والتي ترتب عنها حركية جد نشطة للقطاع الفلاحي، جسدته معدلات النمو الجد ايجابية لهذا القطاع سنتي 2003و 2004.

- إن برنامج دعم النمو هو برنامج طموح إلى أبعد الحدود، حيث خصصت له مبالغ مالية معتبرة لفترة متوسطة المدي (2005–2009)، كما يعتبر امتداد لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي الاستمرار في مواصلة نهج سياسة الإنعاش الاقتصادي، مما يظهر حرص السلطات على توفير الاستقرار للسياسات الاقتصادية الكلية للجزائر.
- أما فيما يخص البرنامج الخماسي فقد استهدف تحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن و القضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل و قيم مضافة بالنسبة للمؤسسات، ولقد تم تخصيص ميزانيات معتبرة لكافة المشاريع الاجتماعية و الاقتصادية المدرجة في البرنامج الخماسي 2010–2014 و خاصة تلك الموجهة لتحسين الظروف المعيشية للجزائريين، و يركز البرنامج الخماسي الثالث الذي بادر به السيد بوتفليقة على "الجانب الاجتماعي"، كما و يهدف البرنامج إلى تفعيل معدلات النمو واستدامتها عند مستويات جد مقبولة، مما يساهم في تخفيض معدلات البطالة، وكذا محاربة الفقر، مع مراعاة ضرورة تحقيق التوازن الجهوي ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف، فقد اعتمد البرنامج على عدة عوامل ايجابية، أهمها ارتفاع الإيرادات الجبائية نتيجة لارتفاع محصلات الجباية البترولية، مما ساعد القائمين عليه في وضع إستراتيجية مالية للبرنامج، مبنية على عدة ركائز ، وقد شمل البرنامج مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مما من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة بالجزائر، وعلى العموم يمكن القول أن النتائج التي من المرتقب أن يعرفها الاقتصاد الجزائري، مع نهاية تطبيق البرنامج ستكون جد ايجابية ومقبولة إلى حد بعيد.
- رغم الآثار الحسنة التي صاحبت تطبيق هذه البرامج، إلا أن تطبيق كلاهما قد عرف عدة نقائص لا بد من أخذها بعين الاعتبار وذلك لتجنب إهدار الثروة الوطنية.

التوصيات:

بناء على الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية، و من هنا ندرج التوصيات الآتية التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية المحلية في ظل برامج دعم النمو إذ لابد من:

- ❖ ضرورة تبني إجراءات وقوانين صارمة تخص الولايات بالتزام القانوني بتطبيق مبادئ الحكم الراشد .
- ❖ ترقية ممارسة الرقابة كوسيلة لحماية أعوان الإدارة، وضمان شرعية أعمالهم.
- ❖ ضرورة العمل على تكوين المستخدمين والمدراء في نطاق الحكم الراشد وجعلها منهجا تطبيقيا يعتد به كل موظف ومدير، والابتعاد عن الدراسات الأكاديمية الجوفاء،

والأخذ بالحكم الراشد كمنهج أساسي لتحقيق تنمية محلية وبالتالي التركيز على متطلباته من رقابة ومراجعة لتحقيق ذلك.

- ❖ تكييف الإدارة المحلية مع واقع التعددية السياسية، مع الحفاظ على مستلزمات الحياد والشفافية وديمومة المرفق العام .
- ❖ تأكيد مكانة اللامركزية في مسار التنمية الوطنية.
- ❖ ضرورة إعادة التقسيم الإداري، بما يتوافق والإمكانيات المادية والبشرية لكل منطقة بما يخدم الديناميكية التنموية لها.
- ❖ معالجة الإختلالات في هيكل التمويل المحلي من خلال تحسين التسيير المحاسبي وشفافية المالية البلدية.
- ❖ ترشيد النفقات البلدية وتسيير مصالحها من خلال رفع الموارد المالية للبلديات، وتحميلها المسؤولية أكثر فأكثر في تحديد الوعاء الجبائي وفي تحديد نسب الضرائب والرسوم وكذا تحصيلها .
- ❖ تزويد الجماعات المحلية بالوسائل المالية التي تسمح لها بتحقيق أهدافها في إطار البرامج البلدية للتنمية.
- ❖ دعم مشاركة المواطنين في التكفل بشؤونهم المحلية ، لما للحركة الجمعوية من دور بارز في هذا الشأن، حيث أن ترقية مشاركة المجتمع ،ترسخ الحس المدني أكثر فأكثر، وتمكن المواطنين من معرفة الصعوبات الواجب تحملها، وبالتالي التقليل من حدة الاستياء، مما يبرز روح التضامن التي يتحلى بها مجتمعنا، في ظل احترام المهام المسندة إلى الإدارة و المنتخبين المحليين ،كما يجب على الحكومة أن تعتزم ترقية هذه المشاركة في محيط سليم ومفيد بالنسبة للمجتمع، وضمن هذا المنظور بالذات، لابد أن تندرج مراجعة القوانين المتعلقة بالجمعيات وجمع التبرعات وغيرها من القوانين التي تحكم الحياة العامة.
- ❖ مراعاة مبدأ الأولوية في اختيار المشاريع المحلية قصد الانجاز، بما يلبي الاحتياجات القصوى لأفراد المجتمع المحلي.
- ❖ تجنب التأخر في انجاز المشاريع،مما يؤدي إلى تراكمها وكذا رداءة نوعية انجازها.
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار ضمان التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم الوطنية، وحتى علي مستوي الأقاليم بحد ذاتها.

صعوبات البحث : لقد واجهتنا عند إعدادنا بحثنا هذا صعوبات متنوعة أهمها :

- ❖ قلة المراجع المتناولة لمفهوم التنمية المحلية، وهي في الغالب تتناول المفهوم الاجتماعي للتنمية المحلية.
- ❖ قلة الدراسات السابقة التي تهتم بموضوع التنمية المحلية .
- ❖ انعدام الدراسات المتناولة لبرامج دعم النمو، نظرا لحداثة الموضوع وهو ما دفعنا إلي الاكتفاء بالبيانات الرسمية المقدمة من وزارة المالية.

- ❖ صعوبة الحصول علي البيانات الميدانية، نظرا لتعدد العراقيل البيروقراطية التي تميز الإدارة الجزائرية.
- ❖ تعدد المجالات التي يشملها موضوع التنمية المحلية مما يجعل من الصعب الإلمام بالموضوع عند الحدود المقبولة من حيث عدد الصفحات لمواضيع الماستر.

الفهرس

الفهـــــرس

كلمة شكر و تقدير.

الإهداء.

مقدمـــــة عامة:.....أ-ج

الفصل الأول: الإطار النظري العام لتنمية المجتمع المحلي.....05

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية.....06

المطلب الأول: التعريف بالتنمية المحلية و المجتمع المحلي.....**06**

المطلب الثاني: أهداف التنمية و المناخ اللازم لتحقيقها.....**11**

المطلب الثالث: معوقات تحقيق التنمية المحلية.....**14**

المبحث الثاني: الحكامة و التنمية المحلية.....18

المطلب الأول: الحكامة المحلية الراشدة.....**18**

المطلب الثاني: نحو بناء للقدرات المحلية.....**20**

المطلب الثالث: استراتيجيات تجسيد التنمية المحلية.....**22**

الفصل الثاني: التنمية المحلية في الجزائر في ظل برامج دعم النمو 2001- 2014.....37

المبحث الأول: منظومة الجماعات المحلية بالجزائر و دورها في التنمية المحلية.....38

المطلب الأول: الإدارة المحلية و دورها في العملية التنموية.....**38**

المطلب الثاني: المجالس المحلية المنتخبة (الولائي/البلدي) و دورها في تجسيد التنمية.....**49**

المطلب الثالث: تحديات تجسيد التنمية المحلية في الجزائر.....**55**

المبحث الثاني:التنمية المحلية في الجزائر في ظل برامج دعم النمو.....60

المطلب الأول: التنمية المحلية في ظل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2001).....**60**

المطلب الثاني: التنمية المحلية في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو (الجنوب/الهضاب)(2005/2009).....**68**

المطلب الثالث: التنمية المحلية في ظل البرنامج الخماسي للتنمية (2010/2014)..... **73**

الفصل الثالث: واقع و آفاق التنمية المحلية بولاية سعيدة (دراسة حالة).....79

المبحث الأول: لمحة عن ولاية سعيدة.....80

المطلب الأول: تقديم ولاية سعيدة.....**80**

المطلب الثاني: طبيعة المجتمع المحلي بولاية سعيدة.....**85**

المطلب الثالث: البنية التحتية الاجتماعية و الاقتصادية لولاية سعيدة.....**92**

المبحث الثاني: الآثار تطبيق برامج دعم النمو على التنمية المحلية بولاية سعيدة (2001/2014).....97

المطلب الأول: البرامج التنموية المطبقة بولاية سعيدة.....**97**

المطلب الثاني: حجم و آليات توزيع حصة الولاية المتعلقة بالتنمية المحلية...**102**

المطلب الثالث: دور عجز هيكل التمويل المحلي في تعطيل عجلة التنمية بولاية سعيدة.....**107**

الخاتمـــــة.....113

قائمة المراجع.....119

قائمة الجداول و الأشكال.....126

الفهرس.....128

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ ***قائمة المراجع:***

✓ ***الكتب باللغة العربية:***

1. أحمد مصطفى مريم، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2001.

2. الجندي مصطفى، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، مصر: دار نشأة المعارف، 2001.

3. السمالوطي نبيل، علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة، 1996.

4. العبيد فهد، التنمية التكنولوجية و متطلباتها، مصر: الدار الدولية للنشر و التوزيع، ط1، 1989.

5. الكردي محمد، التخطيط للتنمية الاجتماعية، مصر: دار المعارف القاهرة، 1977.

6. بعلي محمد صغير ، القانون الإداري، عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2002.

7. بوحوش عمار، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2008.

8. حافظ بدوي هناء، التنمية الاجتماعية من منظور الخدمة الاجتماعية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000.

9. رشيد احمد، التنمية المحلية، بيروت: دار النهضة العربية، 1986.

10. شفيق محمد، دراسات في التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مصر: دار الهناء للطباعة، 2009.

11. شوقي عبد المنعم، مشاركة المواطنين في التنمية الريفية، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1993.

12. صابر محي الدين، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، لبنان: منشورات المكتبة العصرية، 1962.

13. صقر عاشور أحمد، الإدارة العامة « مدخل بيني مقارن »، مصر: دار النهضة، 1986.

14.عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مصر: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2001.

15. عبد الكريم صادق بركات ، المالية العامة ، مصر: الدار الجامعية، 1986.

16. عشي علاء الدين، شرح قانون البلدية (القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 جوان2011 المتعلق بالبلدية)، الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، 2011.

17. كامل سميرة، التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1984.
18. **لخضر عبيد، التنظيم الإداري للجماعات المحلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة وسنة النشر.**
19. محمد عبد القادر، عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، مصر: الدار الجامعية، 2002.
20. محمود عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، بيروت: دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
21. محمود منال طلعت، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2003.
22. مزياني فريدة قصير ، مبادئ القانون الإداري، باتنة: مطبعة عمار قرفي، 2001.
23. مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
24. مصطفى خاطر أحمد، التنمية الاجتماعية " المفهومات الأساسية ونماذج الممارسة "، مصر: المكتبة الجامعية الحديثة، 2002.

✓ ***الكتب باللغة الأجنبية:***

1. Freud Claude, "la banque mondiale n'a plus d'argent, mais elle a des idées", Cahiers d'études africaines, XL-1, 2000.
2. kinea Sead, international tried and developement.OX, the express, 1953.
3. Ramili Abderahemane, Les institutions administratives algériennes, 2eme édition, société nationale d'édition et de diffusion ,1972.

✓ ***تشريعات:***

- القوانين:

1. الجريدة الرسمية، دستور 1963، العدد64، سبتمبر1963.
2. الجريدة الرسمية، دستور 1976، العدد06، ديسمبر1967.
3. الجريدة الرسمية، دستور 1996، العدد76، المؤرخ في 08 ديسمبر1996.
4. الجريدة الرسمية، القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فبراير1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، العدد06، 1984.

5. الجريدة الرسمية، القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية، العدد15، 1990.
6. الجريدة الرسمية، القانون رقم 90-08 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 07 أفريل 1990، العدد15، 1990.
7. الجريدة الرسمية، القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، المؤرخ في21 فيفري 2012، العدد12، 2012.
8. الجريدة الرسمية، القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان2011، العدد37، 2011.

- ***الأوامر:***

1. الجريدة الرسمية، الأمر رقم 69-38 والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 23 ماي 1969، العدد44، 1969.
2. الجريدة الرسمية، الأمر رقم 74-69 المؤرخ في 02 جويلية 1974، المتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، العدد55، 1974.
3. الجريدة الرسمية، الأمر رقم:93 – 314 والمتعلق بإحداث منصب الوالي المنتدب للأمن والنظام العام، المؤرخ في 19 ديسمبر 1993، العدد84، 1993.

- **المراسيم التنفيذية:**

1. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم: 74-143 المتضمن تحديد الحدود الإقليمية وتكوين ولاية سعيدة، المؤرخ في 12 جويلية 1974، العدد 57، 1974.
2. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم: 90-127 والمتعلق بتنظيم المفتشية العامة، المؤرخ في 12 جوان 1990، العدد24، 1990.
3. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم : 90-230 ، والمنظم لعمل الدوائر، المؤرخ في 25 جويلية1993، العدد31، 1990.
4. الجردة الرسمية، قرار وزاري مشترك، يتعلق بتنظيم مصالح الكتابة العامة للولاية، مؤرخ في 13 ماي 1992، العدد28، 1992.
5. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم: 94-215 و المتعلق بتحديد هياكل و هيئات الادارة العامة للولاية، المؤرخ في23جويلية1994، العدد48، 1994
6. الجريدة الرسمية، المنشور الوزاري رقم: 2102، المتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية، المؤرخ في 14 نوفمبر 2012، العدد62، 2012.

7. الجريدة الرسمية، التعليمة الوزارية المشتركة رقم:108، المتعلقة باستعمال فضاءات المناطق الرعوية عن طريق الامتياز، المؤرخة في 2011/02/23، العدد02، 2011.

✓ ***مقالات، مجلات و ملتقيات:***

1. بوبوش محمد ، الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات، مراكش: المجلة الدولية، العدد3، كلية الحقوق، 2007.

2. بوقصاص عبد الحميد، التنمية في المجتمعات المحلية بين الواقع والأهداف، الجزائر: مجلة التواصل، جامعة عنابة، ،عدد جوان 2000.

3. رحماني موسى، سبتي وسيلة، مداخلة بعنوان واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول تسير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر: جامعة باتنة، 2004.

4. شريفي أحمد، تجربة التنمية المحلية بالجزائر، مجلة العلوم الإسلامية، العدد 40، 2009.

5. طاشمة بومدين، الحكم الراشد و مشكلة بناء القدرات المحلية في الجزائر، مجلة التواصل، تلمسان: كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بقايد، العدد 26/جوان 2010.

6. طلبة السنة الرابعة، البلدية و التنمية و المحلية، الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة (فرع الإدارة المحلية)، 2001.

7. طلبة السنة الرابعة، الرهانات الجديدة للتنمية المحلية، الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة (فرع الإدارة المحلية)، 2006.

8. طلبة السنة الرابعة، النشاط العمومي المحلي و التنمية المحلية المستدامة "دراسة حول الجانب النظري و الواقع الجزائري"، الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة، 2007.

✓ **بحوث، مقالات، تقارير و مجلات باللغة الأجنبية:**

1. Groupe de la banque mondiale, rapport sur la stratégie de coopération avec l'Algérie 2003-2006,juin 2003.
2. Le plan de relance économique : http://members.lycos.fr/algo/download/plande relance.doc .
3. Organisation Nationale des Statistique, Algérie en quelque chiffres, résultas 2007-2009,N 40, edition 2009-2010.
4. Rapport annuel de la banque d'Algérie ; banque d'Algérie 2008 , page 190 , www.bankofalgeria.dz/rapport.htm.2005-2008.
5. World bank :a public expéditeur review, reportN:36270 ,Voll ,2007http://Sitersources.

6. Worldbank.org /INTALGERIE/Ressources/ALGERIA PER_ENG_Volume_pdf .

✓ ***التقارير و الدوريات:***

1. رئاسة الحكومة، الملف المتعلق ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004).
2. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الجزائر،2001.
3. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الجزائر: الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001.
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الثاني لسنة2001، الجزائر: الدورة العامة الواحدة و العشرون، 2002.
5. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الجزائر: الدورة العامة الرابعة و العشرون، جوان 2004.
6. الوكالة الوطنية لترقية و تطوير الاستثمار، تقارير حول المشاريع الاستثمارية بولاية سعيدة،2015.
7. وزارة المالية، تقارير حول برنامج دعم النمو (2005–2009).

- **تقارير عن مختلف مديريات ولاية سعيدة:**

1. المجلس الشعبي البلدي لولاية سعيدة.
2. مديرية الأشغال العمومية(DTP)، ولاية سعيدة.
3. مديرية الإدارة المحلية، ولاية سعيدة.
4. مديرية البرمجة و متابعة الميزانية(DPAT)، ولاية سعيدة.
5. مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية.
6. مديرية التشغيل والضمان الاجتماعي، ولاية سعيدة.
7. مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ولاية سعيدة.
8. مديرية الطاقة و المناجم لولاية سعيدة.
9. مديرية الفلاحة لولاية سعيدة.
10. مديرية المصالح الفلاحية. (DSA)، ولاية سعيدة.
11. مديرية الموارد المائية، ولاية سعيدة.

12. مكتب الدراسات URSA.

✓ ***الرسائل الجامعية:***

1. زيرار سمية ، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري و النمو الاقتصادي 1970–2010، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013.
2. عبد اللاوي عبد السلام ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، شهادة ماجيستار، جامعة ورقلة، سنة 2010.

✓ **مواقع الأنترنات:**

1. البنك المركزي الجزائري: www.bank-of-algeria.dz
2. الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz
3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: www.cnes.dz
4. وزارة المالية: www.finances-algeria.dz
5. البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول:
www.premier_ministre.you.dz/avabe/media/pdf/textereEssentiels/progpilar/progcroissance.pdf
6. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010–2014، الجزائر،2010، مأخوذ من الموقع:
http://193.194.78.233.photos/gov/proar.pdf?php
7. رئاسة الجمهورية www.elmoradia.dz
8. ملف لرئاسة الحكومة متعلق ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) على الموقع الإلكتروني الآتي : (www.cg.gov.dz/dossier/plan relance.htm le 25-04-2006)
9. صندوق النقد الدولي: www.imf.org
10. www.africaneconomic Outlook, perspectives économiques en Afrique org.fr

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عناوين الجداول والأشكال	رقم الصفحة
	الجـــــــداول	
01	مقومات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004.	62
02	مجموع المشاريع المتعلقة بالأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية المسجلة ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004.	63
03	مجموع المشاريع المتعلقة بالتنمية المحلية المسجلة في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.	64
04	الأغلفة المالية لمشاريع الأشغال ذات اليد العاملة الكثيفة خلال فترة 2001-2004.	64
05	الأغلفة المالية لمشاريع تأطير سوق العمل خلال فترة 2001-2004.	65
06	المشاريع المتعلقة بالبرنامج الخاص بالموارد البشرية خلال فترة 2001-2004.	66
07	هيكل توزيع الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة 2001-2004.	66
08	هيكل توزيع الغلاف المالي الموجه لدعم الاصلاحات ضمن دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004.	67
09	التنمية المحلية خلال فترة 2000-2009.	71
10	هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو على مختلف القطاعات.	71

11	التقسيم الاداري و مساحة بلديات ولاية سعيدة الستة عشر (16).	82
12	توزيع سكان بلديات سعيدة على المناطق الحضرية و الريفية في 2013.	83
13	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب كل قطاع نشاط لولاية سعيدة خلال فترة 2001-2014.	97
14	برنامج ولاية سعيدة للسكن في مختلف الصيغ.	106
قائمة الأشكال		
01	التنمية المحلية (الأبعاد،الركائز و الأهداف)	17
02	القطاعات المعنية ببرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014.	76
03	خريطة ولاية سعيدة	81
04	الهيكل التنظيمي لولاية سعيدة	87
05	شبكة الطرق في ولاية سعيدة	94
06	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال فترة 2002-2014.	98
07	قيمة المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال فترة 2002-2014.	99
08	عدد مناصب الشغل للمشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال فترة 2002-2014.	100
09	المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لمنطقة الهضاب الوسطى	101

الملخـــــص:

تملك الجزائر تجربة تنموية رائدة ومشهورة بين دول العالم الثالث نظراً لما عرفته من نجاحات وحجم الاستثمارات والجهود المسخرة لتنفيذها إلى جانب طول الفترة الزمنية التي استغرقتها، وقد ركزنا في بحثنا على جزء مهم من التجربة الجزائرية تمس التنمية المحلية ممثلة في برامج دعم النمو المخصصة للولايات والبلديات التي لعبت دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان و سد النقائص التي تضمنتها البرامج الممركزة ذات البعد الوطني التي تتجاوز الحاجات الخاصة بكل إقليم، وقد توصلت في بحثي هذا إلى جملة من النتائج منها: تعتبر البرامج المحلية أحسن وسيلة لتحقيق التوازن الجهوي وتثبيت السكان واستقرار النشاطات ونشرها عبر كامل تراب الوطن وترقية الأقاليم وتثمين الموارد المحلية.

الكلمات المفتاحية

التنمية المحلية – التجربة التنموية – الجزائر – برامج دعم النمو.

Abstract:

Algeria has a pioneering experiment among the third world countries of what I knew from the successes and the volume of investments and farcical efforts to implement them throughout the period of time it took , Our search has focused on important part of the Algerian experience in local development Represented in economic support growth programs Allocated to states and municipalities, These programs have played an important role in meeting the local needs of the population and Bridging the imperfections of the national dimension programs and i has reached a number of conclusions and the most important that the Local programs considered as a means to achieve a regional balance and Install the population and the stability of activities and dissemination across the entire territory of the country and upgrade the regions and valuing local resources.

Keywords:

Local development – experience of development – Algeria – Programs to support the growth.